# مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السابع عشر
شوال ١٤٣١هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع: ٣٥٦٤ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤٢٠١ ـ ١٦٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المشرف العام

**معالي الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبد الله أبا الخيل**

مدير الجامعة

نائب المشرف العام

**الدكتور / عبد الله بن حمد الخلف**

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

**الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر**

عميد البحث العلمي

# أعضاء هيئة التحرير


**أ.د. أحمد بن عبدالله الضويحي**
الأستاذ في قسم أصول الفقه ـ كلية الشريعة

**أ.د. خالد بن عبدالرحمن القريشي**
الأستاذ في قسم الدعوة والاحتساب ـ كلية الدعوة والإعلام

**أ.د. علي بن محمد الدخيل الله السويلم**
الأستاذ في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ـ كلية أصول الدين

**د. عبدالرحمن بن سلامة المزيني**
الأستاذ المشارك في قسم الفقه المقارن ـ المعهد العالي للقضاء

# قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الشرعية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

**أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :**

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله .

٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .

٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .

٥- ألا يكون قد سبق نشره .

٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره .

**ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :**

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية(مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .

٢- ألا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) صفحة مقاس (٤ A) .

٣- أن يكون بنط المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش بنط (١٣) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .

٤- يقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة من البحث، مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة ..

**ثالثاً: التوثيق :**

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

**رابعاً** : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

**خامساً** : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

**سادساً** : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

**سابعاً** : تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

**ثامناً** : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

**تاسعاً** : يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشر مستلات من بحثه .

**عنوان المجلة :**


**جميع المراسلات باسم عميد البحث العلمي**

**الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١**

**هاتف : ٢٥٨٢٢٣٠ - ناسوخ ( فاكس ) ٢٥٩٠٢٦١**

**www. imamu.edu.sa**

**E.mail: journal@imamu.edu.sa**

# المحتويات


| | |
|---|---|
| **أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه : دراسة استقرائية** | ١٣ |
| د. فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني | |
| **زهير بن محمد ورويات الشاميين عنه : دراسة نظرية تطبيقية على مروياتهم عنه في مستدرك الحاكم** | ٦٧ |
| د. محمد بن عبدالله القناص | |
| **الأحاديث الواردة في يوم الحج الأكبر : جمع ودراسة** | ١٢٥ |
| د. سعود بن عيد بن الجربوعي الصاعدي | |
| **كتاب الأمر والنهي على معنى الشافعي من مسائل المزني** | ١٩٣ |
| د. عبدالرحمن بن عبدالله الشعلان | |
| **الضوابط التطبيقية لتوظيف تقنية المعلومات في خدمة الدعوة** | ٢٨٧ |
| د. محمد بن خالد البداح | |
| **الدعوة إلى الله بالطرق غير اللفظية** | ٣٣١ |
| د. خولة بنت يوسف المقبل | |

# أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه
# دراسة استقرائية

د. فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني
كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة
كلية التربية ـ جامعة الملك سعود

# أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه
## دراسة استقرائية

**د. فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني**
كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة
كلية التربية
جامعة الملك سعود

**ملخص البحث:**

**يشتمل البحث على ثلاثة محاور: يعرف المحور الأول منها بمصطلح "مشكل الحديث" في اللغة والاصطلاح. ويلقي المحور الثاني الضوء على أسباب ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف، والتي تندرج تحت الأقسام الثلاثة التالية: أولا: أسباب الاستشكال المتعلقة بنص الحديث، ثانيا: أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ والسامع، ثالثا: أسباب الاستشكال المتعلقة بالواقع الثقافي والاجتماعي.ويفصِّل المحور الثالث في معرفة الأوجه التي تُستشكل من خلالها الأحاديث الشريفة. فيعرض لما أشارت إليه الدراسات السابقة من أوجه بين موسِّع ومضيِّق، ثم يلخص أوجه استشكال النصوص في تسعة أوجه، وهي: مخالفة القرآن الكريم، ومخالفة الأحاديث الثابتة، ومخالفة الإجماع، ومخالفة القياس، ومخالفة الأصول العامة والقواعد الشرعية، ومخالفة العقل، ومخالفة الحس والواقع، ومخالفة التاريخ الثابت، ومخالفة الحقائق العلمية الثابتة. وتختم الدراسة ببيان لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا الموضوع.**

**المقدمة:**

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد سيد الأولين والآخرين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان على يوم الدين، أما بعد،

فإن موضوع "مشكل الحديث"، ما يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التي تعمل على تحرير تعريفه، وبيان نشأة ظاهرة استشكال الروايات، والموقف منها، والتعريف بالأسباب المؤدية إليها، والأوجه المتعددة لها. وقد وفقني الله تعالى لإعداد دراسة خاصة حول هذا الوضوع بعنوان: "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، عرضت فيها للتعاريف المتعددة للمشكل عند متقدمي المحدثين ومتأخريهم، واقترحت تعريفا مناسبا له، وناقشت الشبهة المثارة حول هذا المصطلح، كما عرضت لتاريخ نشأته، وبينت أنها تعود إلى زمن النبي ﷺ، حيث كانت بعض أقوله ﷺ تشكل على بعض الصحابة رضوان الله عليهم، فكانوا يسألونه عنها، وكان ﷺ يجيبهم ويبين لهم دون أي اعتراض أو إنكار[1]. كما أعددت ورقة أخرى تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع في عصر العولمة، وبينت قواعد الاشتغال به والتعامل معه، كما أشرت إلى تأثره سلبا وإيجابا بالواقع الثقافي للأمة، وضرورة الكتابة فيه في كل عصر بما يناسبه، فلكل عصر احتياجاته ومتطلباته، وما يكون مشكلا في زمن قد لا يكون مشكلا في زمن آخر، والعكس صحيح[2].

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل جانبا آخر من جوانب هذا الموضوع، فهي تتناول قضيتين رئيستين، القضية الأولى: الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الاستشكال أو تساعد على وجودها؛ والقضية الثانية: أوجه استشكال متن الحديث الشريف.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور:

يعرف المحور الأول منها بمصطلح "مشكل الحديث" في اللغة والاصطلاح، ويؤكد اختصاص مشكل الحديث بالأحاديث المتعارضة في الظاهر مع غيرها من الأدلة والقواعد والحقائق، بحيث يمكن الجمع بين تلك الأحاديث وما عارضته بوجه من أوجه الجمع.

---

(١) انظر مقال "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، د. فتح الدين بيانوني.

(٢) انظر مقال "مشكل الحديث وأهميته في عصر العولمة"، د. فتح الدين بيانوني.

ويلقي المحور الثاني الضوء على أسباب ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف. والتي يمكن إجمالها في ثلاثة أقسام:

أولا: أسباب الاستشكال المتعلقة بنص الحديث، وهي: تنوع دلالات النصوص بين دلالة قطعية وأخرى ظنية، وتنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص بين خاص وعام ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ، وكون معظم الأحاديث النبوية ظنية الثبوت، ورواية الحديث بالمعنى، والاختصار في رواية الحديث الشريف.

ثانيا: أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ والسامع، وهي تفاوت مدارك الناس وطبائعهم، وتنوع عقائدهم ومذاهبهم.

ثالثا: أسباب الاستشكال المتعلقة بالواقع الثقافي والاجتماعي.

ويفصّل المحور الثالث في معرفة الأوجه التي تُستشكل من خلالها الأحاديث الشريفة. فيعرض لما أشارت إليه الدراسات السابقة من أوجه بين موسِّع ومضيِّق، ثم يلخص أوجه استشكال النصوص في تسعة أوجه، وهي: مخالفة القرآن الكريم، ومخالفة الأحاديث الثابتة، ومخالفة الإجماع، ومخالفة القياس، ومخالفة الأصول العامة والقواعد الشرعية، ومخالفة العقل، ومخالفة الحس والواقع، ومخالفة التاريخ الثابت، ومخالفة الحقائق العلمية الثابتة.

وتختم الدراسة ببيان لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا الموضوع.

* * *

**أولا: تعريف "مشكل الحديث":**

أ- التعريف اللغوي:

كلمة مشكِل في اللغة هي اسم فاعل من الفعل الرباعي أَشْكَل، وقد جاء في لسان العرب: أَشْكَل عَلَيَّ الأَمرُ إِذا اخْتَلَط. وحَرْف مُشْكِلٌ: مُشْتَبِهٌ ملتَبِس. ويقال للأمر المشتَبِه: مُشْكِل[1]. وفي المعجم الوسيط: "أشْكَل الأمرُ: التبس... وشاكله: شابهه وماثله. واستشْكَلَ الأمرُ: التبس. والمُشكِل: المُلتَبِس"[2].

فالمشكل في اللغة هو المُلتَبِس والمُشتبِه والمُختلِط، ويطلق على كل ما غَمُض ودَقّ من الأمور، سواء كان غموضه من جهة الشبه بغيره، أو لأي سبب آخر[3].

ب- التعريف الاصطلاحي:

تعددت أقوال العلماء في تسمية هذا العلم من جهة وفي تعريفه وتحديد معناه من جهة أخرى. فقد أطلقت عليه الأسماء التالية: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الأحاديث[4]. ولم أقف في المصادر الحديثية المتقدمة على تعريف لمصطلح "مشكل الحديث" أو تحديد للمراد منه، إلا أن الإمام الطحاوي (٣٢١هـ) أشار في مقدمة كتابه "مشكل الآثار" إلى أن المقصود بهذا المصطلح هو الروايات التي خفي معناها الصحيح على كثير من الناس، وفهمت بطريقة جعلتها مستحيلة المعنى أو أدخلت عليها تعارضا مع دليل شرعي آخر. فأراد رحمه الله تعالى أن يدرس هذه الروايات دراسة دقيقة، من أجل فهمها فهما صحيحا يزيل ما علق بها من إشكال، أو دخل عليها من التباس[5].

أما في المصادر الحديثَة فقد سوّى الدكتور نور الدين عتر بين "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث"، وعرفه بقوله: "هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلا،

---

(١) انظر لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، حرف اللام، فصل الشين المعجمة، ١١/٣٥٨-٣٥٩.

(٢) المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرون، مادة "شكل".

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن، للإمام عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر، ص٧٤-٧٥.

(٤) انظر الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، ص١٥٨.

(٥) انظر مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ١/٣.

أو تعارض مع نص شرعي آخر"[1]. وإلى التسوية بين المصطلحين ذهب الشيخ محمد أبو زهو[2].

وفرق الشيخ محمد أبو شهبة بين مختلف الحديث ومشكل الحديث، فعرف مختلف الحديث بقوله: "أن يوجد حديثان أو أكثر متضادّان في المعنى ظاهرا، فيُوَفَّق بينهما، أو يُعتَبر أحدهما ناسخا للآخر، أو يُرَجّح أحدهما على الآخر"[3]. وعمم المراد بـ"مشكل الحديث" ليشمل مختلف الحديث، إضافة إلى الأحاديث التي عارضت القرآن الكريم والعقل والحقائق العلمية[4].

ويميل الباحث إلى التفريق بين مصطلحي "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث"، فيرى تخصيص مصطلح "مختلف الحديث" بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضا، انسجاما مع المعنى اللغوي من جهة، وحفاظا على طريقة استخدام المتقدمين لهذا المصطلح من جهة أخرى. كما يرى تعميم مصطلح "مشكل الحديث" ليشمل مختلف الحديث وغيره من الأحاديث التي تتعارض مع باقي الأدلة الشرعية أو توهم معنى باطلا لتعارضها مع العقل أو التاريخ وغير ذلك. وبذلك يصبح كل مختلف مشكلا وليس كل مشكل مختلفا[5].

وقد اخترت في دراسة سابقة تعريف "**مشكل الحديث**" بأنه: الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة والقواعد الشرعية والعقلية، أو الحقائق العلمية والتاريخية. فأي حديث مقبول عارض ظاهره دليلا من الأدلة الشرعية، كالقرآن والسنة والإجماع والقياس، أو أوهم التعارض مع الأصول والقواعد الشرعية أو ناقض ظاهره

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص٣٣٧.

(٢) انظر الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو، ص٤٧١.

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد محمد أبو شهبة، ص٤٤١.

(٤) المرجع السابق، ص٤٤٢-٤٤٣.

(٥) انظر مقال: "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، د. فتح الدين بيانوني، ص٤٤-٤٥. وممن ألمح إلى التفريق بين هذين المصطلحين ورجّح ذلك الدكتور أحمد محمد السماحي، صاحب كتاب "المنهج الحديث في علوم الحديث". والدكتور أسامة خياط في كتابه: "مختلف الحديث بين المحدثين". انظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة عبد الله خياط، ص٣٨-٣٩.

العقل أو الحقائق العلمية والتاريخية، فإنه يدخل في موضوع "مشكل الحديث" وتُطبَّق عليه قواعده[1].

**ثانيا: أسباب استشكال نص الحديث:**

إن التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى وجود ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف أو تساعد على ذلك من الأمور المهمة التي تعين على فهم حقيقة هذه الظاهرة ومعرفة أصولها وأبعادها، كما تعين على اتخاذ الموقف الصحيح منها، واختيار الأسلوب المناسب في التعامل معها. ومن خلال دراسة ظاهرة استشكال النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، تبين للباحث عدد من الأسباب التي تساعد على وجودها، ويمكن تقسيم تلك الأسباب إلى ثلاثة أقسام: فمنها ما يتعلق بالنص نفسه، ومنها ما يتعلق بالقارئ، ومنها ما يتعلق بالواقع الثقافي.

**أ- أسباب الاستشكال المتعلقة بنص الحديث:**

يمكن تقسيم أسباب الاستشكال المتعلقة بالنص إلى قسمين: أسباب عامة تشمل النصوص الشرعية، قرآنا وسنة، وأسباب خاصة تتعلق بنصوص السنة وحدها.

**أ- أسباب الاستشكال العامة:**

**١- تنوع دلالات النصوص الشرعية بين دلالة قطعية وأخرى ظنية.**

فالنصوص الشرعية ليست كلها قطعية الدلالة بحيث لا يمكن فهمها إلا بطريقة واحدة، بل منها ما هو قطعي، ومنها ما هو ظني تختلف آراء العلماء في فهمه وتحديد المراد منه بين مصيب ومخطئ. فقد يفهم المرء نصا ظني الدلالة على وجه يجعله يوهم معنى باطلا أو يتناقض مع دليل آخر، ولو فهم النص على وجه آخر لزال الإشكال وانتفى التعارض.

ويمكن أن يُلحق بذلك اختلاف طبيعة النصوص الشرعية وضوحا وخفاء، فقد اقتضت حكمة الله ﷻ تفاوت وضوح النصوص، ليميز العالم من الجاهل، ويرفع الذين أوتو العلم درجات. فمن النصوص ما هو واضح جلي ومنها ما هو دقيق خفي، ومنها ما هو محكم ومنها ما هو متشابه يحتاج إلى تأمل ونظر واجتهاد، "وبمعرفة المتشابه يتميز

(١) انظر التعريف المقترح وشرحه في مقال: "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، د. فتح الدين بيانوني، ص٤٧-٤٨.

الفاضل من المفضول والعالم من المتعلم والحكيم من المتعجرف"[1].

ويمكن أن يمثل لذلك بحديث حُذَيْفَةَ بن اليمان ﷺ قَال: "إذَا مِتّ فلا تُؤْذِنوا بي، إنّي أخَافُ أنْ يَكُونَ نَعْياً، فإنّي سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عن النّعْيِ"[2]. فكلمة النعي في هذا الحديث ظنية الدلالة، فهي تطلق لمجرد الإخبار والإعلام بوفاة المرء، كما تطلق على ندب الميت عن طريق النياحة والبكاء وبيان المفاخر، "يقال: نَعَى الميتَ يَنْعاهُ نَعْياً ونَعِيّاً، إذا أذاعَ موته وأخبر به، وإذا نَدَبَه"[3].

فمن فهم الحديث على المعنى الأول، وجد تعارضا بينه وبين أحاديث أخرى تثبت إخباره ﷺ بموت عدد من الصحابة. ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ..."[4].

فالدلالة الظنية لكلمة "النعي" في هذا الحديث جعلت حذيفة بن اليمان ﷺ يفهمه على المعنى الأول، وهو مجرد الإعلام والإخبار، ولذلك قال: "لا تؤذنوا بي". بينما ذهب كثير من العلماء على حمل حديث النهي على نعي الجاهلية الذي تصاحبه النياحة والبكاء وبيان المفاخر، وتفسير ما فعله النبي ﷺ من النعي بمجرد الإعلام والإخبار. وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: "والحاصل أن محض الإعلام بذلك لا يكره فإن زاد على ذلك فلا، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك، حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول: لا تؤذنوا به أحداً إني أخاف أن يكون نعيا"[5].

ويقول الشيخ المباركفوري في شرحه لحديث حذيفة ﷺ: "الظاهر أن حذيفة ﷺ أراد بالنعي في هذا الحديث معناه اللغوي، وحمل النهي على مطلق النعي. وقال غيره من أهل العلم: إن المراد بالنعي في هذا الحديث النعي المعروف في الجاهلية. قال الأصمعي: كانت

---

(١) فيض القدير، للإمام عبد الرؤوف المناوي، ٣٨٠/٢. وانظر دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم العسعس، ص٥٣.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، وقال: حديث حسن صحيح. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، ٣١٣/٣.

(٣) لسان العرب، لابن منظور، مادة نعا، ٣٣٣/١٥.

(٤) صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، كِتَاب الْمَغَازِي، باب غَزْوَةِ مُؤْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّأْمِ، ١٥٥٤/٤.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ١١٧/٣.

العرب إذا مات فيها ميت له قدر ركب راكب فرساً وجعل يسير في الناس، ويقول: نعاه فلان أي أنعيه وأظهر خبر وفاته... وإنما قالوا هذا لأنه قد ثبت أنه ﷺ نعى النجاشي، وأيضاً قد ثبت أنه ﷺ أخبر بموت زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة حين قتلوا بمؤتة. وأيضاً قد ثبت أنه ﷺ قال حين أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقم المسجد: ألا آذنتموني. فهذا كله يدل على أن مجرد الإعلام بالموت لا يكون نعياً محرماً، وإن كان باعتبار اللغة يصدق عليه اسم النعي، ولذلك قال أهل العلم إن المراد بالنعي في قوله: "ينهي عن النعي" النعي الذي كان في الجاهلية جمعاً بين الأحاديث"[1].

**٢- تنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص في القرآن والسنة بين عام وخاص، ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ.**

تتنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص الشرعية، فمنها ما هو عام ويقابله الخاص، ومنها ما هو مطلق ويقابله المقيد، ومنها ما هو ناسخ ويقابله المنسوخ. يقول الإمام الشافعي: "ورسولُ الله عَرَبِيٌّ اللِّسان والدَّار، فقدْ يقولُ القولَ عامًّا يُرِيدُ به العامَّ، وعامًّا يريدُ به الخاصَّ، كما وصفتُ لك في كتاب الله وسُنَنِ رسولِ الله قَبْلَ هذا"[2]. وفيما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، يقول رحمه الله تعالى: "ويسُنُّ السنةَ ثم يَنْسَخُهَا بِسُنَّتِهِ، ولم يَدَعْ أنْ يُبَيِّنَ كلَّمَا نَسَخَ مِن سنته بسنته، ولكن ربما ذَهَبَ على الذي سَمِعَ مِن رسولِ الله بعضُ علمِ الناسِخ أو علمِ المَنْسوخ، فَحَفِظَ أحدهما دون الذي سمع مِن رسولِ الله الآخَرَ، وليس يذهب ذلك على عامَّتهم، حتى لا يكون فيهم موجوداً إذا طُلِب"[3].

فوجود العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ من النصوص الشرعية، واختلاف العلماء في حمل العام على الخاص والمطلق على المقيد، أو إبقاء العام على عمومه والمطلق على إطلاقه، أو القول بالنسخ أو عدمه، قد يؤدي إلى ظهور الإشكال في بعض الروايات، بحيث تتعارض مع غيرها من النصوص أو القواعد أو الحقائق في الظاهر. وقد أشار الدكتور نور الدين عتر إلى أثر ذلك في استشكال نص الحديث الشريف بقوله: "وفي الواقع إن ادعاء التعارض ليس بالعسير، مادام في النصوص ما لا بد منه من عام

---

(١) تحفة الأحوذي، للشيخ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ٤/ ٥١.

(٢) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ص٢١٤.

(٣) المرجع نفسه.

وخاص مستثنى منه، أو مطلق ومقيَّد يُقيَّد به"[1].

ويمكن التمثيل لذلك بأحاديث النهي عن كتابة السنة، والأحاديث الدالة على إباحتها، فقد ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين تلك الأحاديث بقولهم: إن النهي عن الكتابة عام، والإذن خاص لمن كان يحسن الكتابة ولا يخشى عليه الخطأ، كعبد الله بن عمرو، حيث كان يحسن الكتابة. وقد أشار الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في تأويله للأحاديث المتعارضة في كتابة السنة إلى هذا الموقف، فقال: "والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو، لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد أو الاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له"[2].

بينما ذهب فريق آخر إلى القول بنسخ أحاديث الإذن لأحاديث النهي، وأن النهي عن كتابة السنة إنما كان في بداية البعثة، وهذا ما اختاره الإمام الرامهرمزي، حيث يقول: "أحسبه أنه كان محفوظا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[3]. وهو ما رجحه الشيخ أحمد محمد شاكر، بقوله: "والجواب الصحيح: أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على الإباحة... وهذه الأحاديث، مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل ذلك يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ، وأنه كان في أول الأمر، حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن"[4].

**ب- أسباب الاستشكال الخاصة:**

إضافة إلى أسباب الاستشكال العامة التي سبق ذكرها، فإن هناك أسبابا أخرى قد تؤدي إلى استشكال نصوص الحديث الشريف بصفة خاصة، ومن تلك الأسباب ما يلي:

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص٣٣٨.

(٢) تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، ص٢٨٧.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للإمام الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ص٣٨٦.

(٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد شاكر، ص١٣٣.

**١- الثبوت الظني لمعظم الأحاديث النبوية.**

القرآن الكريم قطعي الثبوت، لكون آياته مروية بالتواتر، بينما معظم الأحاديث النبوية الشريفة ظنية الثبوت، لكونها مروية بطريق الآحاد. واحتمال الوهم فيما ثبت بطريق قطعي غير ممكن، بينما يبقى الوهم محتملا فيما ثبت بطريق الظن الغالب، وإن تحققت فيه شروط الصحة التي يشترطها المحدثون. ولا يفهم من هذا التشكيك في صحة الأحاديث المقبولة، أو التقليل من أهميتها، كمصدر تشريعي يجب العمل به، فهذا أمر لا خلاف فيه عند أهل العلم، لكن المقصود هنا التنبيه إلى احتمال الخطأ –وإن كان ضعيفا– في بعض الروايات التي حكم عليها العلماء بالصحة، فالحكم بصحة الرواية لا يعني القطع بصحتها في واقع الأمر(١)، وذلك حسب ما يقرره علماء الحديث، فقد يخطئ الثقة، فيروي الحديث على وجه يجعله متناقضا مع الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية، وإن كان الأصل سلامة الرواية من الخطأ متى توافرت فيها شروط الصحة. ولذلك انتقد بعض العلماء عددا من الروايات التي حكم عليها غيرهم بالصحة، نحو موقف الإمام ابن حزم من حديث حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كَانَ الْمُسْلِمُونَ لاَ يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلاَ يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللهِ ثَلاَثٌ أَعْطِنِيهِنَّ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا. قَالَ: نَعَمْ..."(٢). فهذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ونقل النووي عن ابن حزم قوله: "هذا الحديث وهم من بعض الرواة، لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر"(٣).

كما انتقد الإمام البيهقي هذه الرواية بقوله: "وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه، فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما

---

(١) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص١٠.

(٢) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤادعبد الباقي، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، حديث رقم: ٢٥٠١، ١٩٤٥/٤.

(٣ )صحيح مسلم بشرح النووي، ٦٣/١٦.

رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله، وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح، أي فتح مكة، بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته؟"[1].

وسواء اتفقنا مع من رد الحديث أو توقف فيه، أو مع من قبله وعمل على تأويله –كما سيتم التفصيل فيه لاحقا– فهو دليل على كون الثبوت الظني للأحاديث يمكن أن يعد سببا من أسباب استشكال نص الحديث، والله تعالى أعلم.

**٢– الرواية بالمعنى.**

القرآن الكريم مروي بلفظه دون أي تصرف للرواة فيه. أما الحديث الشريف، فقد دخلت فيه الرواية بالمعنى، حيث رخص علماء الحديث في رواية الحديث بالمعنى لمن كان عالما بما يحيل المعنى[2]. وقد يُقْدِم على الرواية بالمعنى من لا يتحقق فيه شرط المحدثين، ولا يخفى ما لتصرف الرواة في نص الحديث من أثر في احتمال تغييب المعنى الأصلي، أو صرف المعنى عن وجهه[3]، وإن كان الأصل السلامة من ذلك متى تحقق شرط المحدثين في ذلك. يقول الإمام المعلمي في أثر الرواية بالمعنى على استشكال الحديث: "ليس من الحق إنكار هذا الاحتمال، لكن ليس من الحق أن يجاوز به حده فهو احتمال نادر، يزيده ندرة أو يدفعه البتة أن تتفق روايتان صحيحتان فأكثر، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب، وبه يجب الحكم مالم تقم حجة صحيحة على الخطأ"[4].

**٣– اختصار الرواية.**

قد يختلف الرواة في طريقة رواية الحديث، فيرويه بعضهم تاما، بينما يرويه غيرهم مختصرا. وقد اختلف العلماء في حكم اختصار الحديث، "فمنهم من منعه مطلقاً بناء على منع الرِّواية بالمعنى، ومنعه بعضهم وإن جازت الرِّواية بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا. وجوَّزه جماعة مطلقاً ونسبه القاضي عياض إلى مسلم،

---

(١) سنن البيهقي، للإمام البيهقي، ٧/ ١٤٠.

(٢) انظر تدريب الراوي، للإمام السيوطي، ١/ ٣٠١.

(٣) انظر "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث"، مذكرة غير منشورة لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله الرحيلي حفظه الله تعالى، ص١٧.

(٤) الأنوار الكاشفة، لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ص٢٣٥.

والصَّحيح الَّذي ذهب إليه الجماهير والمحقّقون من أصحاب الحديث والفقه والأصول التَّفصيل، وجواز ذلك من العارف إذا كان ما تركه غير متعلِّق بما رواه بحيث لا يختلّ البيان ولا تختلف الدّلالة بتركه سواء جوَّزنا الرّواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تاماً أم لا..."[1].

وقد يؤدي اختصار الحديث إلى عدم فهم الحديث على وجهه، واختلاف العلماء في فهمه، ودخول الإشكال فيه[2]. وقد ألمح الإمام الشافعي إلى ذلك بقوله: "ويُسْأَلُ –أي الرسول ﷺ– عَن الشيءِ فيُجيب على قَدر المَسْأَلَةِ، ويُؤَدِّي عنه المُخْبِرُ عنه الخَبَرَ مُتَقَصًّى، والخَبَرَ مُخْتَصَرًا، والخبَر فيأتِيَ بِبَعْض مَعْناه دون بعض... فإذا أدَّى كلُّ ما حَفِظَ رَآهُ بعضُ السامِعِينَ اختلافًا، وليس منه شيءٌ مختلف"[3].

ويمكن أن يمثل لأثر الاختصار في استشكال الحديث بما روي عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال –وذكر سنة مائة–: (إنه لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة)[4]. فقد أشكل هذا الحديث على بعضهم بسبب مخالفته للواقع، فقالوا: "وهذا باطل بيِّن للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة، والناس أكثر مما كانوا"[5]. وقد أجاب عن ذلك الإمام ابن قتيبة بإشارته إلى وجود كلمة ساقطة من الحديث توضح معناه وترفع الإشكال عنه، فقال: "إن هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفا، إما لأنهم نسوه أو لأن رسول الله ﷺ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنه قال: لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة، يعني ممن حضره في

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام النووي، ٤٩/١. وانظر التقييد والإيضاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص١٩٠؛ وشرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، ص٩٣.

(٢) انظر "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث"، للدكتور عبد الله الرحيلي، ص١٧.

(٣) الرسالة، للإمام الشافعي، ص٢١٤.

(٤) تأويل مختلف الحديث، للإمام أبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، ص٩٩. والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بألفاظ متعددة، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب قوله ﷺ: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم، حديث رقم: ٢٥٣٨، ١٩٦٦/٤، لعل أوضحها حديث جابر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال قبل موته بشهر أو نحو ذلك: (ما من نفس منفوسة اليوم، تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ)، وهذا يؤكد قول الإمام ابن قتيبة أن بعض الرواة أسقط من الحديث كلمة أدت إلى استشكال معناه.

(٥) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص٩٩.

ذلك المجلس، أو يعني الصحابة، فأسقط الراوي "منكم". وهذا مثل قول ابن مسعود ﷺ في ليلة الجن: ما شهدها أحد منا غيري، فأسقط الراوي "غيري""[1].

هذه الأسباب مجتمعة تجعل ظاهرة الاستشكال في نص الحديث الشريف أوسع وأكبر من ظاهرة استشكال آيات القرآن الكريم، والله تعالى أعلم.

**ب- أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ أو السامع:**

**١- تفاوت المدارك واختلاف الطبائع.**

من سنة الله في خلقه تفاوت المدارك والأفهام بين الناس، فقد يفهم بعضهم النص على وجه يؤدي إلى وجود الإشكال فيه، ويحقق التعارض بين النصوص، بينما يتمكن آخرون من فهم هذا النص بطريقة تحل الإشكال وتزيل التعارض، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. ولعل هذا التفاوت في المدارك والأفهام هو ما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: ٧٩).

كما أن من سنته ﷻ في خلقه اختلاف طبائع الناس ومدى تأثرها بالظروف المحيطة بها وتفاعلها معها، فمن الناس من يتأثر بالأحداث والوقائع إلى حد كبير بحيث تؤثر على مستوى فهمه وإدراكه، ومنهم من يملك نفسه بحيث لا تؤثر فيه تلك الحوادث إلا بقدر محدود. وعادة ما يختلف إدراك المرء نفسه لنص ما أو فعل ما حال الرخاء أو الأمن أو الشعور بالاطمئنان، عنه في موطن الشدة أو الخوف أو الشعور بالقلق. فالمواقف الدقيقة الشديدة قد تؤثر سلبا في قدرة المرء على تفهم الأمور وإدراكها على وجه صحيح. وهكذا يعد تفاوت المدارك واختلاف الطبائع عاملا مهما من العوامل التي تؤثر في عملية فهم النصوص وإدراك مراميها.

ولعل المقارنة بين مواقف سيدنا أبي بكر ﷺ ومواقف سيدنا عمر ﷺ في أوقات المحن والمصائب تعطينا مثالا واضحا على ذلك. فمن الأمثلة على ذلك موقفهما من صلح الحديبية، حيث صعب على سيدنا عمر ﷺ التوفيق بين عقد الرسول ﷺ لهذا الصلح مع قريش، وبين وعده السابق للصحابة بزيارة البيت والطواف به، فسأل عن ذلك النبي ﷺ، ولم يكتف بذلك بل ذهب إلى أبي بكر الصديق ﷺ، وذكر له الإشكال مرة أخرى، فأجابه

(١) المرجع نفسه.

أبو بكر ﷺ بجواب رسول الله ﷺ، وعند ذلك هدأت نفسه، واطمأن قلبه[1]. فقد أخرج عنه الإمام البخاري قوله ﷺ: "فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى قُلْتُ فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟ قَالَ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي. قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ. قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ. قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قُلْتُ: لا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ"[2]. وهكذا نرى موقف سيدنا أبي بكر ﷺ في فهم كلام رسول الله ﷺ فهما دقيقا، والتوفيق بين قول الرسول ﷺ ووعده للصحابة رضوان الله عليهم بالطواف بالبيت الحرام، وبين فعله وموقفه عليه الصلاة والسلام في صلح الحديبية، وموافقته على العودة وعدم دخول مكة ذلك العام. بينما غاب ذلك عن سيدنا عمر ﷺ بسبب شدة الموقف ودقته.

يقول الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث: "قال العلماء: لم يكن سؤال عمر ﷺ وكلامه المذكور شكاً، بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إذلال الكفّار، وظهور الإسلام كما عرف من خلقه ﷺ وقوّته في نصرة الدّين، وإذلال المبطلين. وأمّا جواب أبي بكر ﷺ لعمر ﷺ بمثل جواب النّبيّ ﷺ فهو: من الدّلائل الظّاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه، ورسوخه في كلّ ذلك، وزيادته فيه كلّه على غيره ﷺ"[3].

وقد أشار الإمام المعلمي إلى أثر اختلاف المدارك والأفهام في استشكال النصوص،

---

(١) قصة سيدنا عمر ﷺ في صلح الحديبية أخرجها الإمام البخاري، في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط: صحيح البخاري، ٩٧٨/٢. من المفيد هنا المقارنة بين موقفهما رضي الله عنهما من خبر وفاته ﷺ، ومن حروب الردة.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام البخاري، في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط: صحيح البخاري، ٩٧٨/٢. وانظر دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم العسعس، ص٦٤-٦٥.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام النووي، ١٤١/١٢.

ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية، وذلك لقصور علم الناس في جانب علم الله وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ. ثم علق على ذلك بقوله: "وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوا، وإنما هو أمر مقصود شرعا، ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات"[1].

**٢- تنوع العقيدة والمذهب.**

لا يخفى ما للمنهج العقدي والمذهبي، الذي يتبناه الباحث ويصدر عنه في أقواله وأفعاله من أثر في فهم النصوص وتفسيرها. فالاتجاه العقدي والمذهبي للباحث يتحكم في وجود الإشكال ودرجته، فما يستشكله الأثرية أو أهل الحديث يختلف عما يستشكله المعتزلة[2]، وما يستشكله أصحاب المذهب الظاهري ربما يختلف عما يستشكله غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، وهكذا. وكم "يتأول المتأولون النصوص من غير داع إلى ذلك سوى داعي منهجهم الاعتقادي الخاطئ الذين يحافظون عليه، ويفكرون به، ويسيرون في ضوئه"[3].

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المؤلفات في "مشكل الحديث"، في القرن الثاني والثالث الهجريين، النزاعَ بين مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث، وظهورَ فكر الاعتزال الذي يقدم العقل على النص. ومقدمة "تأويل مختلف الحديث"، لابن قتيبة الدِّيْنَوَري تبرز لنا هذه الأمر بوضوح، حيث يقول في مقدمته: "أما بعد، أسعدك الله بطاعته... فإنك كتبت إلي تُعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث وامتهانهم، وإسهابِهم في الكتب بذمهم، ورميِهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث... ثم قال: باب ذكر أصحاب

(١) الأنوار الكاشفة، للشيخ المعلمي، ص٢٢٣.

(٢) انظر دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم العسعس، ص٣٩، ٥٣.

(٣) "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث"، للدكتور عبد الله الرحيلي، بتاريخ: ١٤٠٨/٧/١٢هـ، ص٢١.

الكلام وأصحاب الرأي"[1].

ويمكن التمثيل لذلك بالأحاديث المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله، والتي خصص لها الإمام ابن فورك كتابا مستقلا لحل الإشكالات التي أثيرت حولها، والعمل على تأويلها، حيث يقول: "فقد وفقت –أسعدكم الله بمطلوبكم، ووفقنا لإتمام ما ابتدأنا به على تحري النصح والصواب– إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه، مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين"[2].

ويلاحظ أن كثيرا من الأحاديث التي ذكرها لا يتوقف فيها أهل الحديث، أو أصحاب المدرسة الأثرية، ولا يجدون أي إشكال في التصديق بها، وهذا راجع لطبيعة مذهبهم في فهم هذا النوع من النصوص، القائم على فهم الظاهر، دون الخوض في حقيقة معناها، وذلك حسب ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: "الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر"[3]. وكذلك ما روي عن الإمام مالك رحمه الله تعالى، في جواب من سأله عن كيفية الاستواء، أنه قال: "الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالا، وأمر به فأخرج"[4].

**٣– تفاوت المستوى العلمي والثقافي.**

من أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ أو السامع تفاوت المستوى العلمي والثقافي، فما يستشكله العالم غير ما يستشكله العامي، وما يستشكله المثقف غير ما يستشكله غيره. وكثيرا ما يتعامل غير المثقف مع النصوص بقدر أكبر من التسليم والتفويض، بينما يقف المثقف أمام بعض النصوص موقف المحلل المدقق، ولا شك أن هذا سيؤثر في مسألة الاستشكال إيجابا، وذلك بحل ما توهمه بعض النصوص من

(١) تأويل مختلف الحديث، للإمام أبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، ص١١–١٢.

(٢) انظر مشكل الحديث وبيانه، الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، ص٣٧.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، ٣/ ٣٩٧.

(٤) المرجع السابق، ٣/ ٣٩٨.

إشكالات، أو سلبا، وذلك بفهم بعض النصوص بطريقة توهم كونها متعارضة مع غيرها من الأدلة والقواعد. وبناء على ذلك يمكن أن يُعد المستوى العلمي والثقافي للمرء عاملا مهما من عوامل استشكال نصوص الحديث الشريف، فما يستشكله الجاهل يختلف عما يستشكله العالم، وما يستشكله الطبيب والمهندس مثلا يختلف عما يستشكله طالب العلم، وهكذا...

ويمكن التمثيل لذلك بحديث "لا عدوى..."[1]، فغير المثقف قد لا يتوقف في فهم هذا الحديث، ولا يجد أي مشكلة في حمله على ظاهره، دون ملاحظة أي معارضة له مع دليل آخر، بينما يقف المثقف من هذا الحديث، موقف المستشكل الباحث عن فهم صحيح لهذا الحديث، ينفي التعارض الظاهري بينه وبين ما عارضه من نصوص.

**ج- أسباب الاستشكال المتعلقة بالواقع المحيط:**

**١- تنوع الواقع الثقافي.**

العلوم الإنسانية والثقافة البشرية من الأمور التي تتطور من عصر إلى عصر، وتختلف من بيئة إلى أخرى، والإنسان ابن بيئته، فهو يتأثر بالواقع الثقافي للعصر الذي يعيش فيه، وتختلف ثقافته باختلاف المكان والبيئة التي تحيط به، كما تختلف باختلاف التخصص الذي يدرسه ويبحث فيه. فللواقع الثقافي وما يسود فيهما من أفكار وحقائق، وللتخصص العلمي وما يشتمل عليه من قواعد ونظريات، أثر كبير في تكوين عقلية الباحث، وفي طريقة دراسته وفهمه للنصوص.

وهذا الأثر قد يكون إيجابيا بحيث يعين على فهم النصوص فهما دقيقا، وقد يكون سلبيا. فالأفكار والمعتقدات الجديدة التي تظهر من حين إلى آخر تؤثر في ظاهرة استشكال النصوص سلبا أو إيجابا. وكذلك المكتشفات العلمية الحديثة، وما يتوصل إليه الباحثون في العلوم الكونية، قد يعين على فهم حديث معين، أو ترجيح تفسير من التفسيرات على غيره، كما أن تلك المكتشفات قد تضيف إشكالات جديدة على بعض

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ، قال: يقول قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تَفِر من الأسد". انظر صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم: ٥٣٨٠، ٥/ ٢١٥٨. وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة. انظر صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم: ٢٢٢٠، ٤/ ١٧٤٣.

الأحاديث التي لم تكن مشكلة في السابق.

ومن الأمثلة على الاستفادة من المكتشفات الحديثة في هذا الموضوع ترجيح الشيخ أحمد شاكر ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح في تأويل حديث: "لا عدوى ولاطيرة..."[1]، فبعد أن عرض مسالك العلماء في تأويل هذا الحديث، نقلا عن الإمام السيوطي في التدريب، قال: "وأقواها عندي المسلك الأول الذي اختاره ابن الصلاح، أن الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض سببا لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب، لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة المكروبات، ويحملها الهواء أو البصاق أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها. وأن تأثيرها في الصحيح يكون تبعا لقوته وضعفه بالنسبة لكل نوع من الأنواع. وأن كثيرا من الناس لديهم وقاية خلقية تمنع قبولهم لبعض الأمراض المعينة، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال. فاختلاط الصحيح بالمريض سبب لنقل المرض، وقد يتخلف هذا السبب، كما قال ابن الصلاح"[2].

وهكذا يمثل الواقع الثقافي الذي يعيش فيه المرء سببا مهما من أسباب ظاهرة استشكال النصوص الشرعية عامة، ونصوص الحديث الشريف خاصة. فما يستشكله من يعيش في عصر ما أو بيئة معينة يختلف عما يستشكله من يعيش في عصر آخر أو بيئة تختلف عن البيئة الأولى.

**٢- تنوع الواقع الاجتماعي.**

كما أن للواقع الثقافي أثره في استشكال بعض النصوص الشرعية، فإن للواقع الاجتماعي وما يسود فيه من عادات اجتماعية أثر ينبغي التنبه له وعدم إغفاله، "فقد يكون استشكال النص ناشئا من إلف الواقع الخاطئ الذي عاشه المرء فترة طويلة من دهره، أو شاهد أفراد مجتمعه مطبقين عليه أو يكادون، فتستمرئ النفس ذلك الذي

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ، قال: يقول قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تَفِر من الأسد". انظر صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم: ٥٣٨٠، ٥/ ٢١٥٨. وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة. انظر صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم: ٢٢٢٠، ٤/ ١٧٤٣.

(٢) الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص١٧٦.

أَلِفته، أو ألفت عليه أغلب الناس، ولا سيما أهل بلده، ولو كان خاطئا؛ فتستغرب النفس بعد هذا كل تصحيح يأتي، ولو كان التصحيح آية أو حديثا نبويا، فإن صعب عليها رد النص أو تعذر، ذهبت ترده بطرق أخرى من أنواع التأويل الباطل"[1]. والعادات الاجتماعية من الأمور التي تتطور من عصر إلى عصر، وتختلف من بيئة إلى أخرى، والإنسان ابن بيئته، فهو يتأثر بالواقع الاجتماعي للعصر الذي يعيش فيه.

ويمكن أن يمثل لأثر الواقع الاجتماعي على فهم بعض النصوص الشرعية بموقف بعض العلماء الذين أباحوا مصافحة المرأة الأجنبية، واستشكلوا الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وعملوا على تأويلها. ويمكن تلمس أثر هذا الواقع الاجتماعي في شرح بعضهم لحديث (لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد، خير له من أن يمس امرأة لا تحل له)[2]، حيث يقول: "فالذي يظهر أن الحديث ليس نصا في تحريم المصافحة، لأن المس في لغة القرآن والسنة لا يعني مجرد اتصال البشرة بالبشرة... فليس في هذا إذن ما يدل على تحريم مجرد المصافحة، التي لا تصاحبها شهوة، ولا تخاف من ورائها فتنة، وخصوصا عندما تدعو إليها الحاجة، كقدوم من سفر، وشفاء من مرض، و خروج من محنة، ونحو ذلك مما يعرض للناس، ويقبل فيه الأقارب يهنئ بعضهم بعضا"[3]. ولعل واقع انتشار مصافحة المرأة الأجنبية في مصر ونحوها من بلاد المسلمين، كان سببا خفيا لاستشكال ظاهر النصوص التي تدل على تحريمها، في حين أن جمهور علماء المسلمين لم يستشكل مثل هذه الروايات، وأخذ بظاهرها.

**ثالثا: أوجه استشكال نص الحديث:**

تنوعت طريقة كتب علوم الحديث المعاصرة في تناول أوجه استشكال نصوص الحديث الشريف، فقد أشار الشيخ محمد أبو زهو في تعريفه لمشكل الحديث إلى وجه واحد من أوجه الاستشكال فقط، وهو مخالفة الحديث لحديث آخر في الظاهر[4]، حيث

---

(١) "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث"، للدكتور عبد الله الرحيلي، ص١٧-١٨.

(٢) المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ٢٠/٢١١. وقال الإمام الهيثمي: "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح". انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ٤/٥٩٨.

(٣) كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، ص١٦٣.

(٤) انظر الحديث والمحدثون، للشيخ محمد أبو زهو، ص٤٧١.

سوى بين "مختلف الحديث"، و"مشكل الحديث"، وأضاف الدكتور محمد عجاج الخطيب إلى ذلك ما أشكل فهمه أو تصوره من الأحاديث[1]. كما أشار الدكتور نور الدين عتر في تعريفه لـ "مختلف الحديث" أو "مشكل الحديث" إلى وجهين من أوجه الاستشكال: مخالفة الحديث للقواعد، أو مخالفته لنص شرعي آخر[2]. أما الدكتور أسامة خياط فقد تحدث في مقدمة كتابه "مختلف الحديث" عن ستة أوجه للاستشكال، خمسة منها تختص بتعارض الحديث مع غيره، كالقرآن أو الحديث أو الإجماع أو القياس أو العقل، أما السادس فهو ما كان إشكاله بسبب غموض معنى الحديث نفسه، دون معارضة لغيره[3]. وزاد عليها الأخ الدكتور محمد أبو الليث –من خلال دراسته للجزء الثامن الأخير من "بيان مشكل الآثار"، للإمام الطحاوي– أوجها كثيرة، فأوصلها إلى عشرين وجها، مكتفيا ببيان عدد الأحاديث المتعلقة بكل وجه، دون الإشارة إلى الأمثلة[4]. وقد بدا لي في بعضها شيء من التداخل، نحو: اختلاف الأحاديث، والاعتراض على عمل النبي ﷺ، كما أن عددا منها لا يدخل في "مشكل الحديث"، حسب التعريف الذي اخترته، نحو:

١–٣– خفاء معنى الحديث لغرابة في اللفظ، أو اشتراكه في معان عديدة، أو إطلاقه.

٤– خفاء معنى الحديث لدقته على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق.

٥– اختلاف الفقهاء في اجتهادهم من الحديث.

٦–٧– اختلاف أئمة التفسير في تفسير آية، واختلاف أئمة القراءات في قراءة لفظ.

٨– اختلاف أئمة علم الكلام في مسألة عقدية.

٩– اختلاف أئمة اللغة في شرح لفظ من ألفاظ الحديث.

وقد اقترحت في دراسة سابقة تخصيص "مشكل الحديث" بتعارض الحديث في الظاهر مع غيره من الأدلة أو القواعد أو الحقائق، قياسا على "مختلف الحديث"، الذي

---

(١) المختصر الوجيز في علوم الحديث، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص١١٧.

(٢) انظر منهج النقد، للدكتور نور الدين عتر، ص٣٣٧.

(٣) انظر مختلف الحديث، د. أسامة عبد الله خياط، ص٣٢ وما بعدها.

(٤) انظر مقال "مختلف الحديث ومشكله"، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص١٦٥، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص٣٠٩، ورسالة دكتوراه غير منشورة، للدكتور محمد أبو الليث شمس الدين، وهي تحقيق للجزء الثامن من كتاب بيان مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي، ص١٣٦–١٣٧.

يختص بما تعارض من الأحاديث في الظاهر[1]. وبناء على ذلك فإن الأوجه الخمسة الأخيرة لا تدخل في موضوع المشكل، ولم أقف على من عدها وجها من أوجه استشكال الحديث الشريف. والإشكال الناتج عن خفاء معنى لفظة من ألفاظه فيدخل في "غريب الحديث"، أما إذا كان الإشكال في فهم المعنى ناتج عن دقة معنى الحديث وعدم القدرة على إدراك حقيقته فأرى ضمه إلى "المتشابه"، الذي أشار إليه الإمام السيوطي في ألفيّته[2]، والذي اقترحت تعريفه –في دراسة حديثة– بما يلي: "ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الأمثلة لكل وجه من الأوجه التسعة الأخيرة –سوى الوجه الرابع– واحد أو اثنين فقط، وذلك حسب إحصاء الدكتور الخيرآبادي لأحاديث الجزء الثامن من كتاب "بيان مشكل الآثار". ولعل في هذا دليلا على عدم دخول تلك الأوجه في "مشكل الحديث"، بشكل رئيس، وإنما ذُكرت عَرَضا واستطرادا، والله أعلم. أما الوجه الرابع وهو: "خفاء معنى الحديث لدقته على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق"، فقد أشار الباحث إلى أن لهذا الوجه اثنين وثلاثين مثالا، وهذا النوع من الأحاديث درج العلماء على تناوله ضمن "مشكل الحديث"، حيث لم يشتهر كون "المتشابه في المتن" نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث. وأرى أن يُفرد هذا النوع من الأحاديث باسم "المتشابه"، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل.

وستعمل هذه الدراسة على استقراء أوجه استشكال نصوص الحديث الشريف، في ضوء التعريف المقترح، ومن خلال دراسة ما جاء في كتب "مشكل الحديث" خاصة، وما ذكر في كتب شروح الحديث عامة حول موضوع "مشكل الحديث"، وذلك من أجل

---

(١) انظر مقال "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، للباحث، ص٤٧ وما بعدها.

(٢) ألفية السيوطي في علم الحديث، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح الشيخ أحمد شاكر، ص٢١٢.

(٣) المتشابه في متن الحديث الشريف، دراسة تأصيلية مقارنة، د. فتح الدين بيانوني، ص٧٢. يعرف الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد –في تحقيقه لكتاب توضيح الأفكار– "المتشابه" بأنه: "الحديث الذي لا يُعلم تأويله على وجه الجزم". انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٢٥/٢. ويعرفه الشيخ أحمد شاكر بأنه: "ما لا سبيل إلى معرفة حقيقة المراد منه". انظر ألفية السيوطي في علم الحديث، للإمام السيوطي، ص٢١٢.

توضيح مسائل هذا الموضوع واستكمال معالمه.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أوجه استشكال الحديث ربما تشتبه بمقاييس نقد المتن عند المحدثين، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين موضوع "مشكل الحديث"، وبين عملية نقد متون الروايات. فدراسة الإشكال في الحديث –وإن كانت تأتي بعد نقد سند الحديث ومتنه، وبيان حكمه من حيث القبول والرد– تعد وسيلة مكملة لنقد متن الحديث، فقد تكشف دراسة الحديث المشكل عن تحقق الإشكال وعدم القدرة على حله، فيحكم حينئذ برد الرواية. فإذا أمكن الفصل نظريا بين عملية نقد الروايات ودراسة مشكل الحديث، فإنه لا يمكن الفصل بينهما من جهة التطبيق، فالتداخل حاصل ولا يمكن دفعه. "فاستشكال حديث ما هو في حقيقته إلا مظنة وجود خلل خفي في متنه، ما كان له أن يُكتشف إلا بالمقارنة مع دليل آخر. وهذا الاكتشاف يستوجب التوثق من تطبيق الضوابط النقدية على الحديث محل البحث"[1].

ولذلك ينبغي التأكيد على اختصاص موضوع "مشكل الحديث" بالأحاديث التي أوهمت تعارضا مع غيرها من الأدلة والقواعد والحقائق، ولكنها لا تتعارض معها في واقع الأمر، بل يمكن الجمع بينها وبين ما عارضته. وهذا قياس على تخصيص الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لـ"مختلف الحديث" في الأحاديث المقبولة المتعارضة في الظاهر والتي يمكن الجمع بينها[2]. أما إذا كان التعارض مع تلك الأدلة والقواعد والحقائق حقيقيا، خرج الحديث إلى نوع آخر من أنواع علوم الحديث، كالناسخ والمنسوخ، أو الشاذ، أو المضطرب، أوالمُعل بعلة قادحة[3]. وبناء على ذلك قد تتشابه أوجه الاستشكال، أو تتطابق مع أوجه إعلال المتون، ولا إشكال في ذلك، مادام لكل من الحديث "المشكل" و"المعل" حدوده وضوابطه.

ويمكن تلخيص أوجه استشكال نص الحديث الشريف، بناء على التعريف المختار، فيما يلي:

---

(١) دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم العسعس، ص٧٩.

(٢) انظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني، ص٥٨.

(٣) انظر المرجع السابق، ص٥٨–٦٢.

**١- مخالفة القرآن الكريم.**

القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يصدران من مشكاة واحدة، فكلاهما مصدره الوحي، ولا يمكن أن يكون بينهما تعارض أو اختلاف. فإذا أوهم الحديث المقبول معنى مناقضا لما نص عليه القرآن، فينبغي الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة، وإن لم يمكن الجمع بحال من الأحوال حُكم بوجود علة في الرواية، ويُتوقف في العمل بها عندئذ. هذا أمر اجتهادي قد تختلف فيه أنظار العلماء.

فقد استشكلت السيدة عائشة رضي الله عنها الرواية التي تثبت رؤية النبي ﷺ لربه، بل أنكرتها، مستدلة بالقرآن الكريم. فقد أخرج الطبراني عن عبد الله بن عباس ﷺ أنه كان يقول: "إن محمدا ﷺ رأى ربه مرتين، مرة ببصره ومرة بفؤاده"(١).

وأخرج الإمام مسلم عن مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ مُتَّكِئاً عِنْدَ عَائِشَةَ. فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ! ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ. قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ. قَالَ: وَكُنْتُ مُتَّكِئاً فَجَلَسْتُ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْظِرِينِي وَلَا تَعْجَلِينِي، أَلَمْ يَقُلِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ** ﴾ [التكوير: ٢٣]. ﴿ **وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ** ﴾ . فَقَالَتْ: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم. فَقَالَ: "إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطاً مِنَ السَّمَاءِ سَادّاً عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ". فَقَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ **لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ** ﴾ ..."(٢).

فقد ردت السيدة عائشة رضي الله عنها تلك الرواية، لما رأت من تناقض بينها وبين نص القرآن الكريم، وبذلك لا يكون هذا الحديث من باب "مشكل الحديث"، وإنما يدخل في باب الحديث "المُعل". ولكن كثيرا من العلماء قبلوا هذا الحديث وجمعوا بينه وبين

---

(١) المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ٦/ ٥٠. وقال الحافظ ابن حجر: إسناده قوي. انظر فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ٧/ ٢١٨.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾، ١/ ١٥٩. وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب تفسير سورة "والنجم"، ٤/ ١٨٤٠، بلفظ: "أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ".

الآية، ولم يروا بينهما تعارضا، وبذلك يمكن أن يعد مثالا من أمثلة المشكل. يقول الإمام النووي: "فالحاصل أن الراجح عند أكثر العلماء أن رسول الله ﷺ رأى ربه بعيني رأسه ليلة الإسراء لحديث ابن عباس وغيره مما تقدم، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسماع من رسول الله ﷺ، هذا ما لا ينبغي أن يُتشكك فيه. ثم إن عائشة –رضي الله عنها– لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله ﷺ ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات وسنوضح الجواب عنها. فأما احتجاج عائشة بقول الله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فجوابه ظاهر، فإن الإدراك هو الإحاطة، والله تعالى لا يحاط به. وإذا ورد النص بنفي الإحاطة لا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة"[1].

ومن الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مع القرآن الكريم حديث جرير بن عبدِ اللّهِ ﷺ قال: كُنّا جُلُوساً عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ. إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: "أَمَا إِنّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ. لاَ تُضَامّونَ فِي رُؤْيَتِهِ"[2]. فظاهر هذا الحديث يوهم معارضته لقول الله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ الأنعام:١٠٣. فالحديث يثبت الرؤية للمؤمنين في حين يُفهم من الآية استحالة تحقيق ذلك. وقد أجاب العلماء عن ذلك بإجابات متعددة، فقال الزجاج: "أي لا يبلغ كنه حقيقته، كما تقول: أدركت كذا وكذا، لأنه قد صح عن النبي ﷺ الأحاديث في الرؤية يوم القيامة". وقال ابن عباس ﷺ: "لا تدركه الأبصار في الدنيا، ويراه المؤمنون في الآخرة، لإخبار الله بها". وقيل: إن معنى الآية: "لا تحيط به الأبصار وهو يحيط بها"[3].

**٢– مخالفة الثابت من الأحاديث.**

الرسول ﷺ معصوم عن الخطأ في جانب التشريع، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ (النجم:٣–٤)، ولذلك لا يمكن أن يدخل في ما يصدر عنه ﷺ تعارض أو تناقض. فإذا أوهم بعض روايات الحديث تناقضا مع بعضها الآخر فينبغي فهم

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام النووي، ٣/٥–٦.

(٢) متفق عليه. صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، حديث رقم:٥٢٩،١/٢٠٣، وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، حديث رقم:٦٣٣،١/٤٣٩.

(٣) انظر جامع البيان، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، ٧/٥٤؛ وتفسير القرآن العظيم، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ٢/١٦٢.

النصوص بما يحقق الانسجام فيما بينها ويدفع عنها التعارض، وهو ما أطلق عليه المحدثون اسم "مختلف الحديث"، ولهم في التعامل مع الروايات المختلفة الثابتة منهجية خاصة تتمثل في الخطوات التالية:

أ- التأكد من صلاحية الحديث للاحتجاج به، وهذه النقطة مهمة جدا، لأنها تميز بين الروايات الحديثية المقبولة وغير المقبولة، فيُشتغل بالمقبول منها ويُهمل المردود. يقول الإمام الشافعي في حديثه عن "مختلف الحديث": "وجماع هذا أن لا يُقبل إلا حديث ثابت، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله. فإذا كان الحديث مجهولا، أو مرغوبا عمن حمله، كان كما لم يأت، لأنه ليس بثابت"[1].

ب- الجمع بين الروايات. يقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا، استُعملا معا، ولم يُعطِّل واحدٌ منهما الآخر"[2]. كما هو الحال في العام والخاص والمطلق والمقيد.

ج- البحث عن ثبوت النسخ من عدمه. فإن لم يمكن الجمع بين الروايات بوجه من الوجوه، ينظر إلى تاريخ الروايات، فإذا عرف التاريخ أُخذ بالمتأخر من الروايات لأنه يُعد ناسخا للمتقدم منها. يقول الإمام الشافعي: "وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ، فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ"[3].

د- الترجيح بين الروايات. فإن تعذر معرفة تاريخ الروايات يُلجأ إلى الترجيح، فيُعمل بالراجح ويترك المرجوح. وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة في كتب الأصول وغيرها. يقول الإمام الشافعي: "ومنها -أي الأحاديث المختلفة- ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ، مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[4]. وقد ذكر الحازمي في كتاب الاعتبار "خمسين وجها من أوجه الترجيح بين الروايات، ونقلها العراقي في شرحه على ابن الصلاح، وزاد عليها حتى أوصلها إلى مائة

---

(١) اختلاف الحديث، المطبوع على هامش كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ٧/ ٥٨.
(٢) المرجع السابق، ٧/ ٥٨.
(٣) المرجع السابق، ٧/ ٥٧.
(٤) المرجع السابق، ٧/ ٥٧-٥٨.

وعشرة، ولخصها السيوطي في التدريب"[1].

هـ- التوقف في الأخذ بالروايات المختلفة. فإن لم يمكن الجمع ولم يُعرف التاريخ وتعذر الترجيح وجب التوقف في الروايات المختلفة حتى يظهر وجه صحيح يُعمل به. يقول الحافظ ابن حجر: "والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتَبِر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه"[2]. واختار الدكتور نور الدين عتر الحكم عليهما بالاضطراب، والتضعيف[3].

والتمثيل لهذه الحالة صعب جدا، إن لم يكن مستحيلا، فلا يخلو مثال من انتقاد، وكثير من الأحاديث التي مثل بها العلماء للمضطرب ردها آخرون، ومثلوا بغيرها، فجاء من بعدهم فرد عليهم وعمل على الجمع بين تلك النصوص أو الترجيح بينها، وذلك نظرا لتعدد وجوه الجمع، وكثرة طرق الترجيح من داخل الرواية أو من خارجها. والاجتهاد في هذا ميدانه واسع جدا ويختلف الأمر من عالم إلى آخر، فما كان مضطربا عند عالم معين لا يشترط أن يكون كذلك عند الآخرين.

وقد عرض بعض الباحثين لمسالك العلماء في التعامل مع "مختلف الحديث"، مبينا الفرق بين منهج الجمهور ومنهج الحنفية في ذلك، ثم اقترح حذف المسلك الأخير "التوقف" أو "التساقط"، لأنه لاحاجة له في نظره، فكثرة طرق الترجيح وتنوع وجوهها كفيل بترجيح أحد الحديثين على الآخر، ولا يمكن عمليا أن تتساوى الأحاديث المتعارضة من جميع تلك الوجوه[4]. كما اقترح الدكتور الدميني التخفيف من شرط المحدثين للحكم على الحديث بالاضطراب، لاعتقاده أن اشتراط المحدثين عدم إمكان الترجيح بين الحديثين المتعارضين يجعل التمثيل للحديث المضطرب صعبا، وأن كل ما ذكره

---

(١) الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص١٧٦. وانظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ٢/١٩٨-٢٠٢.

(٢) شرح نخبة الفكر، للإمام ابن حجر العسقلاني، ص٦٢-٦٣. وانظر نص الإمام السيوطي على ذلك في تدريب الراوي، للحافظ السيوطي، ٢/٢٠٢. وذهب إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث، ص١٧٦.

(٣) انظر منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص٣٤١.

(٤) انظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، وأثره في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد محمد إسماعيل السّوسوه، ص١٢٢.

المتقدمون من أمثلة نقضها المتأخرون بإمكانية الترجيح بين الروايات المتعارضة. ويرى أن هذا الشرط خيالي وغير واقعي، حيث لا يمكن التمثيل له ولو بمثال واحد، ويقترح أن يكون الشرط "صعوبة الترجيح" بينهما بدلا من عدم إمكان الترجيح، وبذلك يمكن التمثيل للمضطرب بعشرات الأمثلة[1].

وقد عرض الأخ الدكتور الخيرآبادي لرأي الدكتور الدميني في تخفيف شرط الحكم على الحديث بالاضطراب، فوافقه فيه واقترح إضافة إلى ذلك تخفيف شرط "عدم إمكان الجمع والتوفيق بين الروايات المتعارضة"، إلى "صعوبة التوفيق بينها"، ثم قال: "وبهذا يمكن التمثيل بعشرات الأمثلة"[2].

وأعتقد أنه لا حاجة إلى حذف مسلك "التوقف" في التعامل مع الأحاديث المتعارضة، فهو تقسيم منطقي مقبول، ولا يُشترط عند حكم عالم ما على الحديث بالاضطراب وتوقفه في قبوله، أن يكون الأمر كذلك عند غيره، فالمسألة من ميادين الاجتهاد الواسعة، ويترك مسلك "التوقف" بسبب تعارض الأحاديث واضطرابها لتندرج فيه الأحاديث التي تنطبق عليها شروطه، حسب اجتهاد كل مجتهد وتقديره.

ولا أرى كذلك حاجة إلى التخفيف من شرط الحكم على الحديث بالاضطراب، من أجل جعله حقيقة واقعة يمكن التمثيل لها، فليس من الضروري أن نجد مثالا للحديث المضطرب متفقا عليه بين العلماء، بل قد ذهب الإمام الشافعي إلى عدم تحقق الاضطراب في الروايات الثابتة بقوله: "ولم نجد عنه شيئا مختلفا فكشفناه إلا وجدنا له وجها يحتمل به ألا يكون مختلفا وأن يكون داخلا في الوجوه التي وصفت لك... ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلايل"[3]. كما صرح الإمام أبو بكر بن خزيمة بعدم وجود حديثين صحيحين متعارضين من كل وجه، فقال: "لا أعرف أنه رُوي عن رسول الله

---

(١) مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني، ص١٤١-١٤٢.

(٢) مقال "المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة"، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص٢٠.

(٣) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ص٢١٦.

ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"[1].

لكن هذا لا يمنع من تحقق هذا التعارض في نظر بعض الباحثين والمجتهدين، بحيث لا يتمكن من الجمع بين الروايات أوالترجيح بينها، فيضطر عندئذ إلى التوقف فيها حتى يتبين له وجه من أوجه الجمع أو الترجيح. والحرص على التمثيل للحديث المضطرب ينبغي أن لا يقودنا إلى تخفيف شروط الحكم على الحديث بالاضطراب، كما أن التخفيف من تلك الشروط سيؤدي إلى إخراج المضطرب عن حقيقته والإخلال بالوصف الذي وصفه به العلماء السابقون[2]، كما سيوسّع دائرة هذا النوع ويدخل فيه قسما أكبر من الأحاديث، ولا أرى مصلحة في ذلك. ويكفي في الحديث عن المضطرب فهم حقيقته وشروطه الدقيقة من خلال التعريف المتفق عليه عند العلماء، فإن تحققت تلك الشروط حُكم على الروايات بالاضطراب، وإلا فلا.

ومن الأحاديث التي توهم التعارض فيما بينها ما روي في مسألة نعي الميت. فقد أخرج الترمذي عن حُذَيْفَةَ بن اليمان ﷺ قَال: "إذَا مِتّ فلا تُؤْذِنوا بي، إنّي أخَافُ أنْ يَكُونَ نَعْياً، فإنّي سَمِعْتُ رسولَ اللّه ﷺ يَنْهَى عن النّعْي"[3]. وأخرج البخاري عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ..."[4]. وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَات"[5].

فالحديثان الأخيران يوهمان تعارضا مع الحديث الأول، إذ لا يمكن أن ينهى رسول الله

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ص٤٣٢-٤٣٣. وانظر الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص١٧٥؛ وتدريب الراوي، للحافظ السيوطي، ١٩٦/٢.

(٢) يقول الإمام الشافعي: "ولا يُنْسَب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهاً يمضَيَان معاً، إنما المختلِف ما لم يُمْضَ إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يُحِلُّهُ وهذا يُحَرِّمه". انظر الرسالة، للإمام الشافعي، ص٣٤٢.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، وقال: حديث حسن صحيح. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، ٣١٣/٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَاب الْمَغَازِي، باب غَزْوَةِ مُؤْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّأْمِ، ١٥٥٤/٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، حديث رقم: ١١٨٨، ٤٢٠/١؛ ومسلم -واللفظ له- في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، حديث رقم:٩٥١، ٦٥٦/٢.

ﷺ عن شيء ثم يفعله. وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث، بحمل حديث النهي على نعي الجاهلية الذي تصاحبه النياحة والبكاء وبيان المفاخر، وتفسير ما فعله النبي ﷺ من النعي بمجرد الإعلام والإخبار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تحدث الإمام النووي عن هذه المسألة، فقال: "قال العلماء المحققون والأكثرون من أصحابنا وغيرهم: يُستحبّ إعلامُ أهل الميت وقرابته وأصدقائه... قالوا: النعيُ المنهي عنه إنما هو نعي الجاهلية، وكانت عادتهم إذا مات منهم شريفٌ بعثوا راكباً إلى القبائل يقول: نعايا فلان، أو يا نعايا العرب: أي هلكت العرب بمهلك فلان، ويكون مع النعي ضجيج وبكاء... قلت: والمختار استحبابه مطلقاً إذا كان مجرّد إعلام"[1].

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن العربي تقسيمه النعي إلى ثلاث حالات "الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة، الثانية: دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تكره، الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم"[2].

ويؤكد المناوي –في شرحه لحديث حذيفة في النهي عن النعي– أن النعي المنهي عنه في الحديث هو نعي الجاهلية، فقال:" وفيه تحريم النعي وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره كما تقرر. أما الإعلام بموته والثناء عليه فلا ضير فيه، لما في الصحيحين أن المصطفى صلى اللّه عليه وعلى آله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر عليه أربعاً"[3].

ومما ينبغي التنبه إليه هنا أن سنة الرسول ﷺ نوع من أنواع الوحي، ولا يمكن أن يدخلها التناقض والتعارض. وفي ذلك يقول القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ) قوله: "وكل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر أو نهي وغير ذلك أن يكون موجبُ أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليفَ إن كانا أمرا أو نهيا أو إباحة وحظرا، أو يوجب كونَ أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين. والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منزه عن ذلك أجمع،

---

(١) الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ص١٤٠.
(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ٣/ ١١٧.
(٣) فيض القدير، للإمام عبد الرؤوف المناوي، ٦/ ٣٢٤.

معصوم منه باتفاق الأمة وكلٌ مثبت للنبوة"[1]. لكن قد توهم بعض الأحاديث المقبولة معنى غير صحيح، أو تتعارض مع دليل شرعي في الظاهر، فعند ذلك ينبغي البيان وإزالة الإشكال.

**٣- مخالفة الإجماع.**

الإجماع في اصطلاح الأصوليين: "اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور على حكم شرعي، بعد وفاة الرسول ﷺ"[2]. وفي بيان حجية الإجماع وقوّته، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الله بن المبارك، قال: "إجماع الناس على شيء أوثق في نفسي من سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود"[3]. كما أخرج عن الإمام الشافعي قوله: "والإجماع أكبر من الخبر المفرد"[4]. ويقول ابن قتيبة: "إن الحق يثبت عندنا بالإجماع أكثر من ثبوته بالرواية، لأن الحديث قد تعترض فيه عوارض من السهو والإغفال، وتدخل عليه الشبه والتأويلات والنسخ، ويأخذه الثقة عن غير الثقة، وقد يأتي بأمرين مختلفين وهما جميعا جائزان كالتسليمة الواحدة والتسليمتين، وقد يحضر الأمر يأمر به النبي ﷺ رجل ثم يأمر بخلافه ولا يحضره هو فينقل إلينا الأمر الأول ولا ينقل إلينا الثاني لأنه لم يعلمه، والإجماع سليم من هذه الأسباب كلها"[5].

وقد عد الخطيب البغدادي مخالفة الرواية للإجماع من مسوغات رد الرواية، لأن تلك المخالفة تدل على أن الرواية منسوخة، أو لا أصل لها، فلا يجوز أن تكون صحيحة غير منسوخة وتجمع الأمة على خلافها[6]. كما اكتفى الإمام مالك رحمه الله تعالى بعمل أهل المدينة، وتوقف في العمل بما يخالفه من الروايات، لكونه يعد اتفاقهم على أمر معين أقوى من رواية الآحاد. فقد روى الإمام مالك حديث عبد الله بن عمر ﷺ، أن رسول

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ص٤٣٣.

(٢) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، ص١٧٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص٤٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص٤٣٧.

(٥) تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري، تحقيق محمد زهري النجار، ص٢٦١.

(٦) انظر الفقيه والمتفقه، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ١/١٣٢-١٣٣.

الله ﷺ قال: "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا"[1] الذي يثبت خيار المجلس، ولم يأخذ به لمخالفته عمل أهل المدينة، وذلك أقوى عنده من خبر الرجال. يقول الإمام مالك بعد روايته هذا الحديث: "وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه"[2].

ومثال ما يوهم مخالفة الإجماع ما روته أم سلمة رضي الله عنها قالت: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رسول الله ﷺ أَقْبَلَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أُمِرْنَا بِالحجابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "احْتَجِبَا مِنْهُ"، فَقلت: يَا رَسُولُ اللهِ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لا يُبْصِرُنَا، وَلاَ يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟"[3]. فقد اعترض بعضهم على هذا الحديث لاعتقادهم مخالفته لإجماع العلماء على أنه لا يحرم على النساء أن ينظرن إلى الرجال إذا استترن، وقد كن يخرجن في عهد رسول الله ﷺ إلى المسجد ويصلين مع الرجال[4].

وقد أجاب العلماء عن هذا الحديث إجابات متعددة، فقد خصه بعضهم بحال خوف الفتنة عليها، جمعاً بينه وبين قول عائشة: كنت أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بحرابهم في المسجد، ومنهم من أطلق التحريم وقال: إن حديث عائشة كان قبل آية الحجاب. وذهب المباركفوري، إلى جواز نظر المرأة إلى الرجل فيما فوق السرة وتحت الركبة بلا شهوة، وقال: "هذا الحديث محمول على الورع والتقوى". وذكر قول السيوطي رحمه الله: "كان النظر إلى الحبشة عام قدومهم سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة

---

(١) الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له، في كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، حديث رقم (٢٠٠٥)، ٢/٧٤٣؛ وأخرجه مسلم بلفظ "البيِّعان"، في كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، صحيح مسلم، حديث رقم:١٥٣١، ٣/١١٦٣. كما أخرجه الإمام مالك في موطئه، انظر موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ٢/٦٧١.

(٢) موطأ مالك، ٢/٦٧١.

(٣) أخرجه الترمذي، في كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، وقال: حديث حسن صحيح، سنن الترمذي، ٥/١٠٢. وقال الحافظ ابن حجر: "وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عنها، وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد لا ترد روايته". فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ٩/٣٣٧.

(٤) انظر تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص٢٢٥.

سنة، وذلك بعد الحجاب، فيستدل به على جواز نظر المرأة إلى الرجل". كما استدل بحضور النساء الصلاة مع رسول الله ﷺ في المسجد ولا بد أن يقع نظرهن إلى الرجال، فلو لم يجز لم يؤمرن بحضور المسجد والمصلى، ولأنه أمرت النساء بالحجاب عن الرجال، ولم يؤمر الرجال بالحجاب[١].

وذهب الإمام أبو داود إلى تخصيص النهي بأزواج النبي ﷺ، فقال في سننه بعد رواية حديث أم سلمة: "هذا لأزواج النبي ﷺ خاصة"[٢]. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص: "هذا جمع حسن، وبه جمع المنذري في حواشيه واستحسنه شيخنا"[٣]. كما ذكر الحافظ ابن حجر سببا آخر، وهو كون ابن أم مكتوم أعمى، فأمر بالاحتجاب منه لكون الأعمى مظنة أن ينكشف منه شيء ولا يشعر به[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن دعوى الإجماع على جواز نظر النساء إلى الرجال لايسلم لها، فقد أشار الإمام النووي إلى وجود خلاف في المسألة، فقال: "وأما نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي، فإن كان بشهوة فحرام بالاتفاق، وإن كان بغير شهوة ولا مخافة فتنة، ففي جوازه وجهان لأصحابنا، أصحهما تحريمه"[٥].

**٤- مخالفة القياس.**

القياس في اصطلاح الأصوليين: "إلحاق ما لم يرد فيه نص على حكمه، بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم، لاشتراكهما في علة ذلك الحكم"[٦]. فقد يأتي استشكال الرواية من جهة ما توهمه من مخالفة للقياس، والقياس حكم عقلي منطقي، ومصدر تشريعي معتبر. فإن لم يمكن الجمع بين الرواية والقياس، فالمسألة فيها خلاف بين العلماء، فقد ذهب الإمام الشافعي وأحمد وجمهور أئمة الحديث وأكثر الفقهاء إلى تقديم خبر الواحد على القياس سواء كان الراوي فقيها أو غير فقيه. ونُقل عن بعض

---

(١) انظر تحفة الأحوذي، ٨/ ٥١.

(٢) سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤/ ٦٣.

(٣) تلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ٣/ ١٤٨.

(٤) انظر فتح الباري، ٩/ ٣٣٧؛ وتحفة الأحوذي، ٨/ ٥١.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام النووي، ٦/ ١٨٤.

(٦) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، ص١٩٤.

الحنفية والمالكية تقديمهم للقياس على خبر الواحد، على تفصيل في ذلك[1]. وقد أشار الإمام ابن جماعة إلى هذا الخلاف بقوله: "ورجح بعض المالكية القياس على خبر الواحد المعارض للقياس، والصحيح الذي عليه أئمة الحديث أو جمهورهم أن خبر الواحد العدل المتصل في جميع ذلك مقبول وراجح على القياس المعارض له، وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث والفقه والأصول"[2].

ومن الأحاديث التي ادُّعي مناقضتها للقياس حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص ﷺ قال: جاء رسول الله ﷺ خصمان يختصمان فقال لعمرو: اقض بينهما يا عمرو، فقال: أنت أولى بذلك مني يا رسول الله، قال: وإن كان، قال: فإذا قضيت بينهما فما لي؟ قال: "إن أنت قضيت بينهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة"[3]. فقد استشكل بعضهم هذا الحديث لما يوهمه من مخالفة القياس، وقالوا: "وهذا الحكم لا يجوز على الله تبارك وتعالى وذلك أن الاجتهاد الذي يوافق الصواب من عمرو هو الاجتهاد الذي يوافق الخطأ، وليس عليه أن يصيب إنما عليه أن يجتهد، وليس يناله في موافقة الصواب من العمل والقصد والعناية واحتمال المشقة إلا ما يناله مثله في موافقته الخطأ، فبأي معنى يُعطى في أحد الاجتهادين حسنة وفي الآخر عشرا"؟!

وقد أجاب الإمام ابن قتيبة على ذلك، وبين عدم تعارض الحديث مع القياس وإمكان الجمع بينهما، فقال: "ونحن نقول: إن الاجتهاد مع موافقة الصواب ليس كالاجتهاد مع موافقة الخطأ، ولو كان هذا على ما أسِّس كان اليهود والنصارى والمجوس والمسلمون

---

(١) انظر مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني، ص٤٢٧-٤٥٤.

(٢) المنهل الروي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ص٣٢.

(٣) مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ٤/٢٠٥. وقد بين الشيخ شعيب الأرناؤوط بأن إسناد هذا الحديث ضعيف جدا. لكن المفاضلة بين القاضي المصيب والمخطئ قد رويت من طرق صحيحة، فالإشكال يتعلق بها كذلك. ففي الحديث المتفق عليه عن عمرو بن العاص ﷺ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر). صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم ٦٩١٩، ٦/٢٦٧٦؛ وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم١٧١٦، ٣/١٣٤٢.

سواء وأهل الآراء المختلفة سواء... ولو أن رجلا وجّه رسولين في بغاء ضالة له وأمرهما بالاجتهاد والجد في طلبها ووعدهم الثواب إن وجداها، فمضى أحدها خمسين فرسخا في طلبها وأتعب نفسه وأسهر ليله ورجع خائبا، ومضى الآخر فرسخا وادعا ورجع واجدا، لم يك أحقهما بأجزل العطية وأعلى الحباء الواجد[1]، وإن كان الآخر قد احتمل من المشقة والعناء أكثر مما احتمله الآخر فكيف بهما إذا استويا. وقد يستوي الناس في الأعمال، ويفضل الله عز وجل من يشاء"[2].

**٥- مخالفة القواعد الشرعية.**

القواعد الشرعية في اصطلاح الأصوليين: قضايا كلية تنطبق على جميع جزئياتها[3]، ويطلق عليها أصل شرعي، ولكن الأصل أعم من القاعدة في اصطلاح الأصوليين[4]، فالأصل يطلق على معان متعددة: ما يُبتنى عليه غيره، والدليل، كقولهم أصل هذه المسألة: الكتاب والسنة. كما يطلق على الراجح، والقاعدة المستمرة، والقاعدة الكلية، والمقيس عليه وهو ما يقابل الفرع في باب القياس[5]، فكل قاعدة أصل، وليس كل أصل قاعدة. والقواعد الشرعية ميزان من الموازين التي استخدمها المحدثون والفقهاء في نقد متن الحديث، وردوا بعض الروايات لمخالفتها تلك الأصول والقواعد[6].

ومن أوجه استشكال نص الحديث الشريف ما يوهمه من مخالفة لتلك الأصول والقواعد، فينبغي عندئذ العمل على الجمع والتوفيق بينهما. فإن لم يمكن الجمع بينهما أدى ذلك إلى الحكم بوجود علة في الرواية، وعدم قبولها.

فمن القواعد الشرعية التي نص عليها القرآن الكريم: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ** ﴾ (النساء:٤٨)، ومن الروايات التي توهم مناقضة هذه

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: إلا الواجد. ومعنى وادعا: مستريحا.

(٢) تأويل مختلف الحديث، للإمام ابن قتيبة الدينوري، ص١٤٦-١٤٧.

(٣) انظر التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، ص٢١٩.

(٤) يقول الدكتور الندوي: "ويبدو أن الأصل أعم من القاعدة والضابط، فكل ما تبتني عليه مسائل فقهية، سواء أكانت من باب واحد أم من أبواب متعددة يسمى أصلا". القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، للدكتور علي أحمد الندوي، ص١١٠.

(٥) انظر القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، للدكتور علي أحمد الندوي، ص١٠٩-١١٠.

(٦) انظر مقاييس نقد متون السنة، للدكتور الدميني، ص٢٠٩.

القاعدة الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن حُذَيْفَة بن اليمان ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ"[1]. قال الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث: وأمَّا قوله ﷺ: (لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ نَمَّامٌ) ففيه التَّأويلان المتقدِّمان في نظائره: أحدهما: يُحمل على المستحلِّ بغير تأويل مع العلم بالتَّحريم، فهذا كافر لا يدخلها أصلا. والثَّاني: لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم، بل يؤخَّر[2].

وقد أشار الإمام النووي إلى قاعدة عامة في تأويل هذا الحديث وأمثاله في شرحه لحديث عثمان ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ"[3]، فقال: " واعلم أنَّ مذهب أهل السُّنَّة وما عليه أهل الحقِّ من السَّلف والخلف أنَّ من مات موحِّداً دخل الجنَّة قطعاً على كلِّ حال... وأمَّا من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة فهو في مشيئة اللَّه، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنَّة أوَّلاً وجعله كالقسم الأوَّل، وإن شاء عذَّبه القدر الَّذي يريده سبحانه ثمَّ يدخله الجنَّة. فلا يخلد في النَّار أحد مات على التَّوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنَّه لا يدخل الجنَّة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البرِّ ما عمل، هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحقِّ في هذه المسألة. وقد تظاهرت أدلَّة الكتاب والسُّنَّة وإجماع من يعتدُّ به من الأمَّة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقرَّرت هذه القاعدة حمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليُجمع بين نصوص الشَّرع"[4].

**٦- مخالفة العقل.**

قد يأتي الإشكال في الرواية لمخالفتها قواعد العقل وموجباته في الظاهر. فالأحكام والقواعد العقلية الصادرة عن عقل سليم منضبط بضوابط الشرع، عارف لحدوده ومجالاته، ولا يخوض فيما لا يدركه ولا يقدر عليه، هي دليل قطعي لا يمكن أن يتعارض

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، حديث رقم: ١٠٥، ١/١٠١.

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، ٢/١١٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا، حديث رقم: ٢٦، ١/٥٥.

(٤) المرجع السابق، ١/٢١٧.

مع صحيح الحديث الشريف. وينبغي تقييد تلك الأحكام والقواعد العقلية بكونها متفقا أو مجمعا عليها، كما يفهم من عبارات الأئمة في هذا الموضوع، حيث عبروا عنها بـ"موجبات العقول"، و"محالات القول"، و"العقل الصريح"، أو ما يمكن التعبير عنه بـ"المستحيل عقلا".

وقد عد العلماء الأحكام العقلية الكلية المتفق عليها ميزانا من الموازين التي تقاس بها الروايات، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: "وإذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رد بأمور، أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا"[1]. ويقول في موضع آخر: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به"[2].

ولذلك كان من القواعد المسلَّمة عندهم أنه لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، فإذا ظهر شيء من التعارض بين العقل الصريح والنص، فلا بد أن يؤول النص بما يزيل هذا التعارض متى أمكن ذلك، وإن لم يمكن الجمع بينهما، فهذا يعني أن العقل غير صريح، أو أن النقل غير صحيح. يقول الإمام ابن تيمية: "والعقل الصريح دائما موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق و الميزان، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم"[3].

ومن الأحاديث التي استشكلت لما توهمه من مخالفة العقل حديث ابن عُمَر ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ

(١) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ١/١٣٢.

(٢) الكفاية، للخطيب البغدادي، ص٤٣٢.

(٣) مجموع الفتاوى، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ١٧/٤٤٤. وانظر درء تعارض العقل والنقل، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، ٣/٥٤.

الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ"[1]. فقد زعم بعضهم أن هذا الحديث يناقض العقل، وقالوا: "والشيطان روحاني كالملائكة، فكيف يأكل ويشرب؟! وكيف يكون له يد يتناول بها؟!". وقد أجاب الإمام ابن قتيبة عن هذا الحديث، وبيّن أن المقصود من أكل الشيطان بشماله "أحدُ معنيين: إما أن يكون يأكل على حقيقة، ويكون ذلك الأكل تشمّما واسترواحا لا مضغا وبلعا. فقد روي ذلك في بعض الحديث، وروي أن طعامها الرِّمة وهي العظام وشرابها الجَدَف وهو الرغوة والزبد، وليس ينال من ذلك إلا الروائح... أو يكون يأكل بشماله على المجاز، يراد أن أكل الإنسان بشماله إرادة الشيطان له وتسويله، فيقال لمن أكل بشماله هو يأكل أكل الشيطان، لا يراد أن الشيطان يأكل، وإنما يراد أنه يأكل الأكل الذي يحبه الشيطان"[2].

ويلاحظ أن هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي يُزعم مخالفتها للعقل، لم تخالف القواعد العقلية الكلية المتفق عليها، وإنما هي من قبيل أخبار الغيب التي لا سلطة للعقل البشري في تحليل ما جاء فيها، أو أنها تخالف رأي فرد معين وحكمه، أو تتعارض مع ما ألفه المرء واعتاده، أو ما يمكن أن يُطلق عليه "المستحيل عادة". وفرق كبير بين القواعد العقلية الكلية المتفق عليها، والتي اعتمدها العلماء مقياسا من مقاييس نقد الحديث، وبين الأحكام والآراء الفردية العقلية التي قد تختلف من شخص إلى آخر، فما لا يقبله عقل إنسان ما قد يقبله عقل إنسان آخر، وهكذا.

**٧- مخالفة الحس والواقع.**

الحس والواقع أمر له اعتباره عند المحدثين، حيث جعلوه مقياسا تعرض عليه الروايات وتوزن به، وردوا بعض الروايات لاشتمالها على أمر يناقض الواقع ويخالفه. فمن علامات الوضع في الحديث "أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما. صحيح مسلم، حديث رقم: ٢٠٢٠، ٣/ ١٥٩٨. وانظر مثالا آخر للأحاديث التي استشكلها بعضهم بحجة مخالفتها للعقل، في تأويل مختلف الحديث، للإمام ابن قتيبة الدينوري، ص١٢٣- ١٢٤.

(٢) تأويل مختلف الحديث، للإمام ابن قتيبة، ص٣٢٧.

الإجماع القطعي"[1]. وقد يأتي استشكال الرواية بسبب ما توهمه من مخالفة مع الحس والواقع، لكن النظر الصحيح يثبت عدم وجود هذه المخالفة، وإمكانية التوفيق بينهما.

ومن الروايات التي استشكلها بعضهم لمخالفتها الحس والمشاهدة في زعمهم، حديث أَنَسِ ابنِ مالِكٍ ﷺ عن رَسُول اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنْ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنْ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا. قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ، قَالَ: وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لا دَرَيْتَ وَلا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ"[2].

فقد استشكل بعض من يعوّل على المادة والحس هذا الحديث، وقالوا: إننا نشاهد الميت جثة هامدة: لا حراك، ولا شعور، ولا إحساس، ولا أثر لشيء من ذلك. وقد أشار الإمام النووي إلى هذا الاستشكال، حيث قال معلقا على هذا الحديث: "اعلم أن مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً﴾ غافر: ٤٦ الآية، وتظاهرت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة في مواطن كثيرة، ولا يمتنع في العقل أن يعيد الله تعالى الحياة في جزء من الجسد ويعذبه. وإذا لم يمنعه العقل وورد الشرع به وجب قبوله واعتقاده...

فإن قيل: فنحن نشاهد الميت على حاله في قبره، فكيف يُسأل ويقعد ويضرب بمطارق من حديد، ولا يظهر له أثر؟

فالجواب: أن ذلك غير ممتنع بل له نظير في العادة، وهو النائم فإنه يجد لذة وآلاماً لا نحس نحن شيئاً منها، وكذا يجد اليقظان لذة وألماً لما يسمعه أو يفكر فيه، ولا يشاهد

---

(١) تدريب الراوي، للإمام السيوطي، ٢٧٦/١. وقد نسب هذا القول إلى القاضي أبي بكر بن الطيب.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، واللفظ له، حديث رقم: ١٣٠٨، ٤٦٢/١. وأخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه، حديث رقم: ٢٨٧٠، ٢١٩٩/٤.

ذلك جليسه منه، وكذا كان جبرائيل يأتي النبي ﷺ فيخبره بالوحي الكريم ولا يدركه الحاضرون، وكل هذا ظاهر جلي. قال أصحابنا: وأما إقعاده المذكور في الحديث فيحتمل أن يكون مختصاً بالمقبور دون المنبوذ ومن أكلته السباع والحيتان، وأما ضربه بالمطارق فلا يمتنع أن يوسع له في قبره فيقعد ويضرب، والله أعلم"[1].

ومن الأحاديث المستشكلة بسبب مخالفتها للواقع، ما أخرجه الإمام البخاري عن الزبير بن عدي قال: "أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج. فقال: اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ"[2]. فقد استشكل بعضهم هذا الحديث، لكون ظاهره مخالفا للواقع الذي يشهد بوجود تطور كبير في جوانب الحياة المتعددة من عصر إلى آخر[3]، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله: "وقد استُشكل هذا الإطلاق، مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز، وهو بعد زمن الحجاج بيسير، وقد اشتهر الخبر الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز؛ بل لو قيل إن الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدا، فضلا عن أن يكون شرا من الزمن الذي قبله"[4]، ولذلك لم يفهم العلماء هذا الحديث على عمومه، واستدل الإمام ابن حبان على ذلك بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنه يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا. وقد ذكر الحافظ عددا من إجابات العلماء عن هذا الحديث[5]، تتمثل فيما يلي:

أ- أنه محمول على الأكثر الأغلب، وهو ما ذهب إليه الإمام الحسن البصري، فعندما سئل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج، قال: لا بد للناس من تنفيس.

ب- أن المقصود بالحديث تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر، فإن عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة، وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا، والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده، لقوله ﷺ: (خير القرون قرني)[6]، وقوله: (أصحابي

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ٢٠١/١٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، حديث رقم: ٦٦٥٧، ٢٥٩١/٦.

(٣) المبشرات بانتصار الإسلام، د. يوسف القرضاوي، ص١٢٧-١٢٨.

(٤) انظر فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ٢١/١٣.

(٥) انظر المرجع نفسه.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل النبي ﷺ ورضي الله عنهم، حديث رقم: ٣٤٥٠، ١٣٣٥/٣، بلفظ: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم). وأخرجه مسلم في

أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون)[1].

ج- أن المقصود به ذهاب العلم، فلا يأتي يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذي قبله، وهو ما بينه عبد الله بن مسعود ﷺ عند روايته لهذا الحديث. وقد رجح الحافظ ابن حجر هذا المعنى، لكونه مصرحا به في رواية ابن أبي شيبة، فقد أخرج عن زيد بن وهب قال: سمعت عبد الله بن مسعود ﷺ يقول: "لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة. لست أعني رخاء من العيش يصيبه، ولا مالا يفيده، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون. كما روي من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: "فأصابتنا سنة خصب، فقال: ليس ذلك أعني، إنما أعني ذهاب العلماء"[2].

د- أن يكون المراد بالأزمنة المذكورة أزمنة الصحابة، بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيختص بهم، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور، لكن الصحابي فهم التعميم، فلذلك أجاب من شكا إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر وهم أو جلهم من التابعين. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أن هذا أحد الأجوبة المحتملة، وهو ما رجحه الشيخ القرضاوي في تعليقه على الحديث، "فالنصوص تدل على أن في الغيب أدوارا للإسلام ترتفع فيها رايته وتعلو كلمته، ولو لم يكن إلا زمن المهدي والمسيح في آخر الزمان لكفى"[3].

---

صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٢٥٣٤، ٤/ ١٩٦٣، بلفظ: (خير أمتي القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، حديث رقم: ٢٥٣١، ٤/ ١٩٦١.

(٢) لم أقف على الرواية بهذا اللفظ، وقد أخرج الدارمي عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: " لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي كان قبله، أما إني لست أعني عاما أخصب من عام، ولا أميرا خيرا من أمير، ولكن علماءكم وخياركم وفقهاءكم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خلفا، ويجيء قوم يقيسون الأمر برأيهم ". سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ١/ ٧٦.

(٣) كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، ص٨٨.

**٨-مخالفة التاريخ الثابت.**

قد يأتي استشكال الرواية من جهة ما توهمه من تعارض مع التاريخ الثابت، وعند ذلك ينبغي تأويل الرواية بما ينسجم مع تلك الأخبار الصحيحة. وقد جعل المحدثون التاريخ الصحيح الثابت مقياسا من المقاييس التي توزن بها الروايات، ونقدوا عددا من الروايات لمناقضتها ما ثبت من الأخبار التاريخية[١].

ومن الأحاديث المشكلة بسبب مخالفتها التاريخ الثابت، ما أخرجه الإمام مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كَانَ الْمُسْلِمُونَ لاَ يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلاَ يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللهِ ثَلاَثٌ أَعْطِنِيهِنَّ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا. قَالَ: نَعَم..."[٢]. يقول الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث: "واعلم: أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل"[٣].

ونقل النووي توقف ابن حزم في قبول هذا الحديث، وأنه وهم من بعض الرواة، لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر. ثم ذكر ردّ ابن الصلاح عليه، ومحاولته إزالة الإشكال عن هذه الرواية بقوله: "وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة، لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه، لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه، أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته".

ويبدو أن هذا الرد لم يقنع الإمام النووي، ولذلك علق على ذلك بقوله: "هذا كلام أبي

---

(١) انظر نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، للدكتور سلطان العكايلة، ص١٣٨ وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه. انظر صحيح مسلم بشرح النووي، ١٦/٦٢-٦٣.

(٣) المرجع نفسه.

عمرو رحمه الله، وليس في الحديث أن النبي ﷺ جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده، فلعله صلى الله عليه وسلم أراد بقوله: "نعم" أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد، والله أعلم"[1]. وأيّاً كان الأمر، فالحديث مثال لما استشكله العلماء بسبب تعارضه مع التاريخ الثابت، وبيان لاجتهاداتهم في الإجابة عنه، والتوفيق بينه وبين ما عارضه من التاريخ الثابت.

**٩- مخالفة الحقائق العلمية الثابتة.**

ما ثبت من حقائق العلم هو سنة من سنن الله تعالى، ولا يمكن أن تخالف نصوص الحديث المقبول أيّاً من هذه السنن. فإذا ورد من نصوص الحديث ما يفهم منه ذلك وجب تأويله بما يدفع هذا الإشكال، إن كان للتأويل وجه سائغ مقبول. وينبغي التفريق بين الحقائق العلمية الثابتة، والفرضيات أو النظريات العلمية التي تحتمل الخطأ والصواب، ويمكن أن تُنقض بنظريات أو فرضيات جديدة. فالحديث هنا عن الحقائق العلمية الثابتة، وهي التي يمكن اعتبارها وعرض روايات الحديث عليها، أما النظريات والفرضيات العلمية فإنها لا تقوى على معارضة ما صح من الأحاديث والروايات، ولا اعتبار لها هنا مالم تَثبت ويُتحقق منها وتصل إلى مرحلة اليقين والقطع بها.

ومن الأمثلة على الأحاديث الصحيحة التي أوهمت معارضة بعض الحقائق العلمية حديث "لا عدوى ولاطيرة..."[2]، فللعلماء في تأويله مذاهب متعددة، وقد ذهب بعض العلماء إلى الأخذ بظاهر الحديث ونفي العدوى[3]، وهو أمر مخالف لما ثبت من الحقائق العلمية في مجال الطب. ولذلك نفاه الشيخ التوربشتي[4]، لأنه يفضي إلى تعطيل الأصول

---

(١) المرجع السابق، ١٦/٦٣-٦٤.

(٢) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ، قال: يقول قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تَفِر من الأسد". انظر صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم: ٥٣٨٠، ٥/ ٢١٥٨. وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة. انظر صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم: ٢٢٢٠، ٤/ ١٧٤٣.

(٣) انظر تدريب الراوي، للحافظ السيوطي، ٢/ ١٩٧.

(٤) هو الشيخ فضل الله بن حسن التوربشتي، شهاب الدين أبو عبد الله، الفقيه الحنفي المتوفى سنة ٦٦١هـ، من تصانيفه: تحفة السالكين في التصوف فارسي، تحفة المرشدين في اختصار تحفة السالكين، مطلب الناسك في علم المناسك، المعتمد في المعتقد، الميسر في شرح مصابيح السنة للبغوي. انظر

الطبية التي ورد الشرع بإثباتها، ولم يرد بتعطيلها، ورجح أن المراد به "نفي ما كان يعتقده أصحاب الطبيعة، فإنهم كانوا يرون العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن"[1].

وقد رجح الشيخ أحمد شاكر ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح، وهو أن الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض سببا لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب، لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة الميكروبات، ويحملها الهواء أو البصاق أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها[2].

* * *

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، ٣٦٦/١، ٣٧٣، ١٧١٩/٢، ١٧٣٣.

(١) تحفة الأحوذي، للمباركفوري، ١٩٧/٥–١٩٨. ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيخ المباركفوري، رد على ما ذهب إليه التوربشتي بقوله: "وأما القول بأن الشرع ورد بإثبات الأصول الطبية، ففيه أن ورود الشرع لإثبات جميع الأصول الطبية ممنوع، بل قد ورد الشرع لإبطال بعضها، فإن المتطببين قائلون بحصول الشفاء بالحرام، وقد ورد الشرع بنفي الشفاء بالحرام، وهم قائلون بثبوت العدوى في بعض الأمراض، وقد ورد الشرع بأنه لا عدوى. فالظاهر الراجح عندي في التوفيق والجمع بين الأحاديث المذكورة هو ما ذكره الحافظ في شرح النخبة، والله تعالى أعلم".

(٢) انظر الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص١٧٦.

**الخاتمة:**

تتلخص نتائج البحث فيما يلي:

١- إن علم "مشكل الحديث" من علوم دراية المتن المهمة، والتي كان لها أثر كبير في دفع الشبهات عن السنة النبوية، ورفع الإحالات عنها، والتأكيد على أنها نوع من أنواع الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٢- إن أسباب ظاهرة استشكال النص متنوعة، فمنها ما يعود إلى النص نفسه، ومنها ما يعود إلى سامعه والمتأمل فيه، ومنها ما يعود إلى طبيعة الواقع الثقافي والاجتماعي الذي يعيشه الفرد. وتتضافر هذه الأسباب جميعا في التأثير على ظاهرة استشكال النصوص الشرعية سلبا أو إيجابا.

٣- تنوع دلالات نصوص الحديث الشريف بين دلالة قطعية وأخرى ظنية، وتنوع الأحكام التي تدل عليها تلك النصوص بين خاص وعام ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ، والثبوت الظني لمعظم الأحاديث، وجواز الرواية بالمعنى واختصار الرواية، كل تلك الأمور تتعلق بنص الحديث، وتُعد عوامل مهمة في مسألة استشكال نصوص متن الحديث الشريف.

٤- ثمة عوامل تتعلق بالقارئ للنص أو السامع له، ويمكن تلخيصها فيما يلي: تفاوت مدارك الناس وطبائعهم، وتعدد العقائد والمذاهب، وتفاوت المستوى العلمي الثقافي.

٥- الواقع الثقافي أو الاجتماعي الذي يعيشه المرء له أثره الذي لا ينكر في عملية استشكال نصوص الحديث الشريف، أو رفع الإشكال عما أشكل منها.

٦- إن أوجه استشكال الحديث النبوي تتمثل في جانبين رئيسين، الأول: المعارضة الظاهرة لأحد الأدلة الشرعية، من قرآن أو سنة أو إجماع أو قياس؛ والثاني: المعارضة الظاهرة لغير ذلك من الأدلة والقواعد والحقائق، كالمعارضة الظاهرة للقواعد الشرعية أو العقل، أو الحس، أو التاريخ الثابت، أو الحقائق العلمية.

٧- التأكيد على أهمية وجود مصنفات معاصرة في الأحاديث المشكلة، وعدم الاكتفاء بما صنفه السابقون حول هذا الموضوع، فلكل عصر متطلباته ولغته

وأسلوبه، كما أن لكل عصر واقعه الثقافي الذي يؤثر سلبا أو إيجابا في ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف.

وختاما، أسأل الله تعالى أن يفقهنا في ديننا، ويبصرنا بسنة نبينا محمد ﷺ، وأن يوفقنا لخدمة كتابه العظيم وسنة نبيه الكريم، وحمايتهما من تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وتشكيك المشككين.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

**فهرس المصادر والمراجع:**

**أولا: الكتب:**


١- **اختلاف الحديث**، المطبوع على هامش كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، (المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ).

٢- **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (المكتبة الثقافية، بيروت، د.ت.).

٣- **ألفية السيوطي في علم الحديث**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح الشيخ أحمد شاكر، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.).

٤- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة**، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٥- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، للشيخ أحمد شاكر، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت.).

٦- **تأويل مشكل القرآن**، للإمام عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر، (دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.).

٧- **تأويل مختلف الحديث**، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري، تحقيق محمد زهري النجار، (دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م).

٨- **تحفة الأحوذي**، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.).

٩- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

١٠- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ).

١١- **تفسير ابن كثير**، للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي، (دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ).

١٢- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (دار الحديث للطباعة النشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

١٣- **تلخيص الحبير**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).
١٤- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٦٦هـ).
١٥- **جامع البيان**، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، (دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ).
١٦- **الحديث والمحدثون**، للشيخ محمد محمد أبو زهو، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
١٧- **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، إبراهيم العسعس، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
١٨- **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، (القاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).
١٩- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، (دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
٢٠- **سنن أبي داود**، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر، بيروت، دون تاريخ).
٢١- **سنن البيهقي الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
٢٢- **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ).
٢٣- **سنن الدارمي**، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ).
٢٤- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة**، للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، (دار

طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ).
٢٥- **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني، (علق عليه محمد غياث الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
٢٦- **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
٢٧- **صحيح مسلم**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤادعبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.).
٢٨- **صحيح مسلم بشرح النووي**، للإمام يحيى بن شرف النووي، (دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
٢٩- **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي، (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
٣٠- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ).
٣١- **الفقيه والمتفقه**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
٣٢- **فيض القدير**، للإمام عبد الرؤوف المناوي، (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ).
٣٣- **القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير** للإمام جمال الدين الحَصيري، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، للدكتور علي أحمد الندوي، (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م).
٣٤- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
٣٥- **الكفاية في علم الرواية**، للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ).
٣٦- **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، د. يوسف القرضاوي، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط٦، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

٣٧- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٣٨- **المبشرات بانتصار الإسلام**، د. يوسف القرضاوي، (دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٣٩- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ).

٤٠- **المختصر الوجيز في علوم الحديث**، للدكتور محمد عجاج الخطيب (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١١هـ/١٩٩١م).

٤١- **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء**، د. أسامة عبد الله خياط، (دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٤٢- **مسند الإمام أحمد**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (مؤسسة قرطبة، مصر، دون تاريخ).

٤٣- **مشكل الآثار**، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٣٣هـ).

٤٤- **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي، (ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

٤٥- **المعجم الكبير**، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، (مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

٤٦- **المعجم الوسيط**، د. إبراهيم أنيس وآخرون، (دون مكان نشر، ودون تاريخ).

٤٧- **مقاييس نقد متون السنة**، للدكتور مسفر الدميني، (الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٤٨- **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، وأثره في الفقه الإسلامي**، د. عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوه، (دار الذخائر، للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

٤٩- **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، (دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٥٠- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ).

٥١- **الموضوعات**، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، (دا الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٥٢- **موطأ مالك**، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، مصر، دون تاريخ).

٥٣- **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، للدكتور سلطان العكايلة، (دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

٥٤- **الوجيز في أصول الفقه**، للدكتور عبد الكريم زيدان، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

٥٥- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، للدكتور محمد محمد أبو شهبة، (عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

**ثانيا: الأبحاث العلمية:**

١- "**مدخل إلى دراسة مشكل الحديث**"، مذكرة غير منشورة، للدكتور عبد الله الرحيلي، بتاريخ: ١٤٠٨/٧/١٢هـ.

٢- "**المتشابه في متن الحديث الشريف: دراسة تأصيلية مقارنة**"، د. فتح الدين بيانوني، (مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الثاني، إبريل-مايو، ٢٠٠٦م).

٣- "**مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة**"، د. فتح الدين بيانوني، (مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٢، العدد ١، يوليو ٢٠٠٥م)، ص٣٧-٦١.

٤- "**مشكل الحديث وأهميته في عصر العولمة**"، د. فتح الدين بيانوني، بحث مقدم للندوة العالمية في تراث الحديث الشريف، قسم العلوم والفلسفة الإسلامية، جامعة العلوم الماليزية، بينانج، ماليزيا، ٨-٩/٧/٢٠٠٤م.

٥- "**المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة**"، للدكتور محمد أبو

الليث الخيرآبادي، (مجلة إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

**ثالثا: البرامج العلمية:**

١- **المحدث**، الإصدار (٩,١)، تصميم وإدارة طلبة دار الحديث النبوي الشريف سابقا، مؤسسة مدرسة، واشنطن، أمريكا.

٢- **المكتبة الألفية للسنة النبوية**، الإصدار (٣)، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان، الأردن.

* * *

# زهير بن محمد وروايات الشاميين عنه

## دراسة نظرية تطبيقية على مروياتهم عنه في مستدرك الحاكم

د. محمد بن عبدالله القناص
كلية الشريعة وأصول الدين ـ جامعة القصيم

# زهير بن محمد وروايات الشاميين عنه
# دراسة نظرية تطبيقية على مروياتهم عنه في مستدرك الحاكم

**د. محمد بن عبدالله القناص**
كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة القصيم

**ملخص البحث:**

يتكون هذا البحث من دراسة نظرية وتطبيقية ، الدراسة النظرية هي: ترجمة لزهير بن محمد الخراساني ( ت: ١٦٢ هـ )، والرواة الشاميين عنه، يتجلى من خلالها سبب تضعِيف الأئمة لرواية الشاميين عن زهير بن محمد، والدراسة التطبيقية تتضمن دراسة نقدية للأحاديث التي أخرجها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ( ت: ٤٠٥ هـ ) في المستدرك ، وهي من رواية الشاميين عن زهير بن محمد، حيث حكم على غالبها بأنها على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط أحدهما ، وصحح بعضها ، ومن المقرر عند أئمة الحديث أن رواية الشاميين عن زهير بن محمد مناكير، وقد قمت بدراسة هذه الأحاديث ، وبينتُ ما لها من طرق وشواهد، ومهدتُ للبحث بالكلام على التوثيق والتضعيف المقيد بالأمكنة، وضربت أمثلة لبعض الرواة الذين قيد توثيقهم أو تضعيفهم في بعض الأمكنة . هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

**مقدمة:**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد توارد الأئمة على تضعِيف روايات الشَّامِيين عن زُهير بن محمد (ت: ١٦٢هـ)، فرأيت من المناسب أن أقوم بدراسة عن زهير بن محمد والرواة الشاميين عنه، تتضمن ترجمة لزهير بن محمد، والرواة الشاميين الذين رووا عنه، وبيان سبب تضعِيف رواية أهل الشام عن زهير بن محمد، وتكون هذه الدراسة نظرية، وأتبعها بدراسة تطبيقية لأحاديث الشاميين عن زهير بن محمد في مستدرك الحاكم، حيث إن أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ) دأب على تصحيح روايات الشَّامِيين عن زُهير بن محمد، بل حكم على أغلبها بأنها على شرط البخاري ومسلم، وقد انتقد هذا الصَّنِيع بعض الأئمة في مُناسبات مختلفة.[1]

وسوف أقوم بجمع هذه الروايات من المستدرك ودراستها، والنظر فيما ورد لها من طرق أخرى وشواهد، ويُعد هذا البحث إضافة جديدة في تخصص علوم الحديث حيث لم

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢ / ٦١٨ ): " والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه – أي عن زهير – كثيراً كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة ثم يقول: صحيح على شرطهما وليس كما قال. "، وقال النووي في حديث خرجه الحاكم من رواية الشاميين عن زهير وصححه على شرط البخاري ومسلم : " هو حديث ضعيف، ولا يُقبل تصحيح الحاكم له " خلاصة الأحكام (٤٤٥/١)، وينظر: نصب الراية (٤٣٣/١)، وقال ابن رجب في فتح الباري ( ٢٠٩/٥ ) معلقاً على هذا الحديث: " وخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، وأخطأ فيما قال، فإن روايات الشاميين عن زهيرٍ مناكير عند أحمد ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم "، والحديث المشار إليه هو حديث عائشة – رضي الله عنها –: كَانَ النَّبِي ﷺ يسلم وَاحِدَة تِلْقَاء وَجهه "، وينظر تخريج هذا الحديث في ص (٣١)، وقد عُرِفَ عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري التساهل في التَّصحيح وتطبيق شرط البخاري ومسلم في كتابه " المُستدرك على الصحيحين " حيث لم يراع دقائق يُحتاج إليها في التصحيح، والحكم على الأحاديث بأنها على شرط البخاري ومسلم ومن ذلك: عدم مراعاة التَّضْعِيف المُقَيَّد بمواطن الرُّواة، ينظر عن تساهل الحاكم في التصحيح وتطبيق شرط البخاري ومسلم: علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٢)، نصب الراية (٣٤٢/١)، الصارم المنكي ص (٦٢)، سير أعلام النبلاء (١٧٥/١٧)، مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (٦٢٢/٢)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٣١٢/١)، فتح المغيث (٤١/١)، تدريب الراوي (١٠٦/١)، تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي ص (٢٠)

يسبق – حسب علمي – دراسة عن زهير بن محمد والرواة الشاميين عنه، ولم تُدرس أحاديث الشاميين عنه في مستدرك الحاكم، ويحسن الإشارة هنا إلى وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع التضعيف والتوثيق المقيد بالأمكنة، ومنها:

– شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، حيث أفرد الحافظ ابن رجب فصلاً للرواة الذين ضُعِّف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض. [1]

– مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث: دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش إعداد: أحمد بن يحيى الكندي، إشراف: محمد عيد الصاحب، عمان – الجامعة الأردنية ١٤١٨هـ (رسالة ماجستير) [2]

– الوهم في روايات مختلفي الأمصار، للدكتور: عبد الكريم الوريكات، حيث عقد باباً بعنوان: "أسباب الوهم في روايات مختلفي الأمصار"، فذكر منها: "التحديث من الحفظ في الأمصار الأخرى دون كتاب، قصر صحبة الراوي لشيوخه من أهل الأمصار الأخرى ...." [3]

– الجرح والتعديل، للدكتور: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، حيث عقد مبحثاً لاختلاف حال الراوي، تحدث فيه عن صور عديدة من اختلاف حال الراوي في الزمان أو المكان. [4]

وقد رتبتُ هذا البحث على النحو التالي: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

**المقدمة:** وفيها سبب اختيار موضوع البحث وأهميته.

**تمهيد:** تحدثتُ فيه عن عناية المحدثين بدراسة أحوال الرواة في أسفارهم ورحلاتهم، حيث ظهر عند المحدثين: التَّوثيق والتَّضعيف المُقيَّد بمواطن الرواة، وقد ذكرت أمثلة على ذلك.

**المبحث الأول:** التعريف بزهير بن محمد والرواة الشاميين عنه، ويتكون من مطلبين:

**المطلب الأول:** ترجمة زهير بن محمد.

**المطلب الثاني:** الرُّواة الشاميون عن زهير بن محمد.

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (٦٠٢/٢ – ٦٢٠)

(٢) ينظر: المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف (١٢٧/١)

(٣) ينظر: أسباب الوهم في روايات مختلفي الأمصار ص (٢٧٣ – ٣٢١)

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ص (١٠٠ – ١١٥)

**المبحث الثاني**: روايات الشاميين عن زهير بن محمد في المستدرك ، وفيه : تخريج ودراسة ثلاثة عشر حديثاً أوردها الحاكم من رواية الشاميين عن زهير بن محمد في المستدرك .

هذا وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه، نافعاً لعباده، وما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله .

* * *

**تمهيد:**

اعتنى المُحَدِّثُون بالرِّحْلَة في طلب الحديث، وأصبحت الرحلةُ إلى الأمْصَار الإسلامية أدباً مُلازماً للمُحدِّثين حتى لا تكاد تقف على مُحَدِّث لم يرحل إلا القليل، وصار عدم الارْتِحَال مما يُشَان به المُحَدِّث، قال ابن مَعين ( ت ٢٣٣ هـ ): " أربعةٌ لا تُؤْنِسُ منهم رشداً .... وذكر منهم: رجلٌ يَكتب في بلده، ولا يَرْحل في طلب الحديث "[١].

وسُئل الإمام أحمد ( ت: ٢٤١ هـ ) عن الرَّاوي هل يَكتفي بعلم بلده أو يَرْحَل إلى المَوَاضِع التي فيها العلم ؟ قال رحمه الله: " يَرْحَل يَكتب عن الكُوفِيِّين والبَصْرِيِّين وأهل المدينة ومكة، يُشَام الناس يسمع منهم. "[٢]

وهذا الارْتِحَال والتَّنَقُّل للمُحدِّثين من شيوخٍ وتلاميذ قد يَصحَبه مُلابسات وأحوال تتأثر بها الروايات الحَدِيثية، مثل: أن يُحدِّث من حِفظه دون كتاب، وهو يَعْتَمِدُ في تحدثيه على كُتبه، أو يحتاج إلى مراجعة كتبه وتعاهدها، أو تَقْصُر صُحبة الرَّاوي لشيوخه من أهل الأمصار فلا يتمكن من ضبط حديثهم، أو يكون سماعه منهم بعدما كَبِرَ، فلم يحفظ حَدِيثهم، أو غير ذلك من الأسباب.

وقد عُني الأئمة النُّقَّاد بدراسة أحوال الرُّوَاة دراسةً وافيةً من كافة الجوانب، وعُنوا عنايةً خاصةً بدراسة أحوال الرُّواة في أسفارهم وتنقلاتهم، ووصفوهم بما يَليق بأحوالهم، حيث ظهر عند الأئمة ما يُنَاسِب أن يُطلق عليه: التَّوْثِيق والتَّضْعِيف المُقَيَّد بالأمْكِنَة ومواطن الرُّواة، ويمكن إجماله في صورتين:

**الصورة الأولى: توثيق الرَّاوي في روايته عن أهل بلدٍ مُعين، وتَضْعِيفه في روايته عن أهل بلد آخر**، وذلك أن الرَّاوي قد يُوثق في روايته عن أهل بلدٍ، لكونه حفظ عنهم، ويُضَعَّفُ في روايته عن أهل بلد آخر، لكونه لم يحفظ عنهم، بسبب قِلَّة مُكْثَه فيهم، أو ضَيَاع كُتبه، أو نحو ذلك، ومن أمْثِلَته:

١- إسماعيل بن عَيَّاش بن سُلَيم العَنْسيُّ أبو عُتبة الحِمْصيُّ ( ت ١٨١ هـ )، ذهب جمهور الأئمة إلى تَضْعِيف حديثه عن أهل الحجاز، وتقوية حديثه عن أهل

---

(١) ينظر: علوم الحديث ص ( ٢٤٦ )

(٢) ينظر: الرحلة في طلب الحديث ص ( ٨٨ )، ويُشام الناس: أي يجالسهم ويخالطهم فيعرف ما عندهم من العلم ويختبر أخلاقهم وأحوالهم. ينظر: القاموس ص ( ١٤٥٥ )

الشام [1].

٢- فَرَج بن فَضَالة بن النُّعْمان الحِمْصيُّ التَّنُوخي أبو فَضَالة ( ت ١٧٧ هـ )، ذهب بعض الأئمة إلى تقوية حديثه عن الشَّامِيين خَاصة، وأما حَديثه عن أهل الحِجاز فلا، ولاسيما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أحمد: " إذا حَدث عن الشَّامِيين فليس به بأسٌ، لكن إذا حدث عن يحيى بن سعيد أتى بمناكير " [2].

٣- مَعْمَر بن راشد الأزْدي أبو عُرْوة البَصْرِيُّ ( ٢٥٠ هـ ) [3]، وهو ثقةٌ ثبتٌ، ووقع له أَوْهَام في حديثه عن أهل الحِجَاز والعِراق، وخاصة عن ثابت البناني والأعمش، واستثنى الأئمة من أهل الحجاز حديثه عن الزُّهْرِي وعبد الله بن طَاوُوس.

قال الحافظ ابن رجب ( ٧٩٥ هـ ): " كان يُضَعَّف حديثه عن أهل العراق خاصة، قال

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٦٩/١)، المعرفة والتاريخ (٣٨٢/٢)، ضعفاء العقيلي (٨٨/١) الجرح والتعديل (١٩١/٢)، المجروحين لابن حبان (١٢٤/١)، الكامل لابن عدي (١/ ٢٨٨)، تاريخ دمشق (٣٥/٩)، تهذيب الكمال (١٢٦/٣)، شرح العلل لابن رجب (٦٠٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣٢١/١)، التقريب ص (١٠٩)، ومن الأحاديث التي رواها عن أهل الحجاز حديث: لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنْ الْقُرْآنِ ". أخرجه الترمذي ح (١٣١)، وابن ماجه ح ( ٥٩٥ )، والبيهقي في الكبرى (٨٩/١)، والدارقطني (١١٧/١) من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عُقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، قال الترمذي : " حديث ابن عمر حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ... وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يَروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير كأنه ضَعَّفَ روايته عنهم فيما يَنفَرِّدُ به وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام " جامع الترمذي (١٧٥/١)، وقال في العلل الكبير (٨٥/١) : " وسألت محمداً – يعني البخاري – عن حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن "، فقال: لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق "

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٣٢٧/٧ )، التاريخ الكبير ( ١٣٤/٧ )، الجرح والتعديل ( ٨٥/٧ )، المجروحين لابن حبان ( ٢٠٦/٢ )، تاريخ دمشق ( ٢٥٤/٤٨ )، تهذيب الكمال ( ١٥٦/٢٣ )، ميزان الاعتدال ( ٤١٥/٤ )، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٦١٢/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٢٦٠/٨ )، التقريب ص ( ٤٤٤ ).

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٥٤٦/٥ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٥٧٧/٢ )، التاريخ الكبير ( ٣٧٨/٧ )، الجرح والتعديل ( ٢٥٥/٨ )، ثقات ابن حبان ( ٤٨٤/٧ )، تاريخ دمشق ( ٣٩٠/٥٩ )، تهذيب الكمال ( ٣٠٣/٢٨ )، شرح علل الترمذي لابن رجب (٦١٢/٢ ) تهذيب التهذيب (٢٤٣/١٠)، التقريب ص (٥٤١) .

ابن أبي خَيثمَةَ: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك مَعْمر عن العراقيين فَخَفْهُ إلا عن الزُّهري، وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً." [1]

٤- بَقِيَّةُ بن الوليد الحِمْصِي أبو يُحْمِد (ت ١٩٧هـ)[2]، حديثه جيد إذا حدث عن الثِّقَاتِ وصرح بالتَّحديث فيما يرويه عن أهل الشام خاصة، قال عبد الله بن علي بن المديني: "سمعت أبي يقول: بقية صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عُبيد الله بن عمر، وأهل الحجاز والعراق فَضَعَّفَهُ فيها جداً" [3] وقال ابن عدي (٣٦٥ هـ): "إذا روى عن أهل الشام فهو ثبتٌ" [4]، وقال الحافظ ابن رجب: "وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ولم يدلس، فإنما يكون حديثه جيداً عن أهل الشام كَبُحَيْر بن سعد، ومحمد بن زياد وغيرهما، وأما رواياته عن أهل الحجاز وأهل العراق فكثيرة المخالفة لروايات الثقات ... وذكر سعيد البرذعي قال: قال لي أبو زرعة في حديث أخطأ فيه بقية عن المسعودي: إذا نقل بقية حديث الكوفة إلى حمص يكون هكذا." [5]

**الصورة الثانية: توثيق الراوي أو تضعيفه في روايته عن أهل بلدٍ مُعين عنه**، وذلك أن الراوي قد يُحَدَّث في بلدٍ فيضبط حديثه، ويَضبطه أهل ذلك البلد عنه، ثم يُحَدِّثُ في بلد آخر فيقع في حديثه أوهامٌ إما بسببه أو بسبب الآخذين عنه.

ومن أمثلة ذلك:

١- زُهَير بن محمدٍ التميمي، أبو المُنذِر الخُراساني، وهو محل الدراسة في هذا البحث،

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦١٢).

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٩)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٦١)، التاريخ الكبير (٢/ ١٥٠)، الجرح والتعديل (١/ ١٣٥)، ضعفاء العقيلي (١/ ١٦٢)، الكامل لابن عدي (٢/ ٥٠٤)، تاريخ دمشق (١٠/ ٣٢٨)، تهذيب الكمال (٤/ ١٩٢)، الكاشف (١/ ١٠٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٣)، التقريب ص (١٢٦).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ١٢٥).

(٤) الكامل لابن عدي (٢/ ٥١٢).

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦١١).

وقد تَوَارَد الأئمة على تضعيف رواية الشَّامِيِّين عنه كما سيأتي .

٢- مَعْمَر بن رَاشد الأَزْدي مولاهم أبو عُرْوة البصري نزيل اليمن ( ت: ١٥٣هـ )[١]، في حديث أهل البصرة عنه أوهامٌ وأَغَالِيط، وذلك أنه كان يأتي للبصرة لزيارة أمه، ولم تكن كتبه معه، فحدَّث من حِفظه فغلط .

قال أبو بكر الأثْرَمِ ( ت: ٢٦١ هـ ): " قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن مَعمر أَحَبُّ إِليَّ من حديث هؤلاء البَصْرِيِّين كان يَتعهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة "[٢]

وقال أبو حاتم الرَّازِي ( ت: ٢٧٧ هـ ): " مَعْمر بن راشدٍ ما حدَّث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث " [٣]

وقال الحافظ الذَّهبي ( ت: ٧٤٨ هـ ) : " ومع كون مَعْمر ثبتاً، فله أوهام لاسيما لما قَدِمَ البَصْرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حِفظه، فوقع للبصريين عنه أَغَالِيط، وحَديث هِشام وعبد الرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم"[٤]

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٥/ ٥٤٦ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٥٧٧ )، التاريخ الكبير ( ٧/ ٣٧٨ )، الجرح والتعديل ( ٨/ ٢٥٥ )، ثقات ابن حبان ( ٧/ ٤٨٤ )، تاريخ دمشق ( ٥٩/ ٣٩٠ )، تهذيب الكمال ( ٢٨/ ٣٠٣ )، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦١٢ ) تهذيب التهذيب ( ١٠/ ٢٤٣ )، التقريب ص (٥٤١ ) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٢/ ٧٦٧ ) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧) .

(٤) سير أعلام النبلاء ( ٧/ ١٢ )، **ومن أمثلة ما** حدَّث به بالبصرة فأخطأ فيه حديث : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنْ الشَّوْكَةِ . "، أخرجه الترمذي ح ( ٢٠٥٠ )، وأبو يعلى (٦/ ٢٧٤-٢٧٥) ح ( ٣٥٨٢ )، والطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٤/ ٣٢١ )، والحاكم ( ٣/ ٢٠٧) ح ( ٤٨٥٩ )، والبيهقي ( ٩/ ٣٤٢ )، والضياء في " المختارة " ح ( ٢٦٢٧ ) كلهم من طرق عن يزيد بن زريع، قال : أخبرني معمر عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ ... فذكره ، وأخرجه عبد الرزاق ( ١٠/ ٤٠٧ ) ح ( ١٩٥١٥ )، عن معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: دخل رسول الله ﷺ على أسعد بن زرارة وبه وجع يقال له الشوكة فكواه ، وتابع معمر على إرساله عن الزهري يونس عند الحاكم ( ٣/ ٢٠٦ ) ح ( ٤٨٥٨ )، وصالح بن كيسان عند ابن سعد ( ٣/ ٦١٠ )، قال ابن أبي حاتم: " سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة ، فقال أبي: هذا خطأ ، أخطأ فيه معمر، إنما هو: الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي ﷺ كوى أسعد ... مرسلاً " العلل لابن أبي حاتم ( ٣/ ٥٢ ) ح ( ٢٢٧٧ )، وقال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي ( ٢/ ٦٠٣ ): " رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل " ، وقال

٣-عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد: عبد الله بن ذَكْوان، القُرَشِي مَولاهم أبو محمد المدني الفقيه (ت ١٧٤هـ)، مختلف فيه لكن حديثه بالمدينة أصح مما حدث به في بغداد [١].

قال علي بن المديني (ت: ٢٣٤ هـ): "ما حَدَّث بالمدينة فهو صالح، وما حدث ببغداد، أفسده البغداديون"، وقال عمرو بن علي: "فيه ضعف، ما حدَّث بالمدينة أصح مما حدَّث ببغداد" [٢].

٤- يَزيد بن هَارون بن زَاذان السُّلَمي، أبو خَالد الوَاسِطِي (ت ٢٠٦ هـ). [٣]، حديثه

---

ابن حجر في الإصابة (٥٥/١): "المحفوظ عن معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل كما عند عبد الرزاق." **ومنها:** حديث مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا". رواه إسماعيل بن عُلية، ومحمد بن جعفر، وعبد الأعلى، وسعيد بن أبي عروبة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، ومن طريق إسماعيل بن عُلية أخرجه أحمد (١٣/٢) ح (٤٦٠٩)، (١٤/٢) ح (٤٦٣١)، وابن أبي شيبة (٣١٧/٤)، والبيهقي (١٨١/٧)، والبغوي ح (٢٢٨٨)، ومن طريق محمد بن جعفر أخرجه أحمد (١٤/٢) ح (٤٦٣١)، (٤٤/٢) ح (٥٠٢٧)، وابن ماجه ح (١٩٥٣)، ومن طريق عبد الأعلى أخرجه أحمد (٤٤/٢) ح (٥٠٧٢)، ومن طريق سعيد بن أبي عروبة، أخرجه أحمد (٨٣/٢) ح (٥٥٥٨)، والترمذي ح (١١٢٨)، وأخرجه عبد الرزاق ح (١٢٦٢١)، ومن طريقه أبو داود في المراسيل ح (٢٣٤)، والطحاوي ح (٢٥٣/٣)، والبيهقي (١٨٢/٧)، وأخرجه الطحاوي (٢٥٣/٣) من طريق سفيان بن عيينة كلاهما عن معمر عن الزهري مرسلاً، قال أحمد في رواية ابنه صالح: "معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن فجعله منقطعاً" شرح علل الترمذي لابن رجب (٦٠٤/٢)، وقال الترمذي في العلل الكبير (٤٤٥/١): "وسألت محمداً – يعني البخاري – عن حديث معمر، عن الزهري عن سالم عن أبيه: أن غيلان .... إلخ، فقال: هو حديث غير محفوظ إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد روي عن معمر، وعن الزهري هذا الحديث مرسلاً."، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٥٤/١٢): "وصله معمر فرواه عن ابن شهاب، عن سالم عن ابن عمر، ويقولون إنه من خطأ معمر، ومما حدث به بالعراق من حفظه، وصحيح حديثه ما حدث به باليمن من كتبه."، وينظر: البدر المنير (٦١٠/٧)، التلخيص الحبير (٣/ ١٦٨- ١٦٩).

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٤١٥/٥)، (٣٢٤/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣٤٧/٢)، التاريخ الكبير (٥/ ٣١٥)، ضعفاء العقيلي (٣٤٠/٢)، الجرح والتعديل (٢٥٢/٥)، المجروحين لابن حبان (٥٦/٢)، الكامل لابن عدي (١٥٨٥/٤)، تهذيب الكمال (٩٥/١٧)، الكاشف (١٤٦/٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٥)، تهذيب التهذيب (١٧٠/٦)، التقريب ص (٣٤٠).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٢٢٩/١٠)، تهذيب الكمال (٩٩/١٧).

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣١٤/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٦٧٧/٢)، التاريخ الكبير (٣٦٨/٨)، تاريخ واسط ص (١٤٢-١٤٥)، الجرح والتعديل (٢٩٥/٩)، ثقات ابن حبان (٦٣٢/٧)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦١) سير أعلام النبلاء (٣٥٨/٩)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٦٠٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/١١)، التقريب ص (٦٠٦).

بواسط أصح من حديثه ببغداد، قال صالح بن أحمد ( ت: ٢٦٦ هـ ) قال أبي: " يزيد بن هارون مَنْ سمع منه بِوَاسِطٍ هو أصح منه ببغداد، لأنه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب "[١].

٥- شَبِيب بن سعيدٍ التَّمِيمِي الحَبَطي، أبو سعيدٍ البصري ( ت ١٨٦هـ ) ثقةٌ، حدث بمصر أحاديث مَناكير [٢]، قال ابن المَدِيني : " ثقة، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كَتَبْتُها عن ابنه أحمد " [٣]، وقال ابن عدي : " كان شبيباً إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس، عن الزهري – إذ هي أحاديث مستقيمة – ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التي يرويها عنه، ولعل شبيباً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب " [٤].

٦- مُحمد بن عَبد الرَّحمن بن المُغِيرة بن الحَارِث بن أبي ذِئْبٍ القُرَشِي العَامِري، أبو الحارث المدني ( ت ١٥٨ وقيل ١٥٩هـ )، سماع الحِجَازِيين منه صحيح، وفي حديث العِرَاقِيين عنه أَوْهَام [٥]، قال ابن رجب : " ذكر مسلم في كتاب التَّمْيِيز أن سماع الحِجَازِيّين منه يعني أنه صحيح، قال: " وفي حديث العراقيين عنه وَهمٌ كثير، قال : ولعله كان يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّن يعني بالعراق . " [٦]

---

(١) مسائل صالح ص ( ٣٣١ ).

(٢) ينظر ترجمته في : التاريخ الكبير ( ٢٣٣/٤ )، المعرفة والتاريخ ( ٤٣٤/١، ٦٢٩ )، الجرح والتعديل ( ٣٥٩/٤ )، ثقات ابن حبان ( ٣١٠/٨ )، الكامل لابن عدي ( ١٣٤٦/٤ )، تهذيب الكمال ( ٣٦٠/١٢ )، الكاشف ( ٤/٢ )، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٥٩٤/٢ ) تهذيب التهذيب ( ٣٠٦/٤ )، التقريب ص ( ٢٦٣ ) .

(٣) ينظر: الكامل لابن عدي ( ١٣٤٦/٤ )، تهذيب الكمال ( ٣٦٠/١٢ ) .

(٤) الكامل لابن عدي ( ١٣٤٦/٤ ).

(٥) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٥٢٥/٢ )، التاريخ الكبير ( ١٥٢/١ )، التمييز ص ( ١٩١ )، الجرح والتعديل ( ٣١٣/٧ )، ثقات ابن حبان ( ٣٩٠/٧ )، تهذيب الكمال ( ٦٣٠/٢٥ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٥٩/٧ )، الكاشف ( ٦١/٣ )، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٦١٨/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٣٠٣/٩ )، التقريب ص ( ٤٩٣ )

(٦) شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٦١٨/٢ )، وقد بَيَّن الإمام مسلم في كتابه التمييز ص ( ١٩١ )، أن ذكر الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – إنما رواه عن ابن أبي ذئب : ابنُ أبي بُكير قال: وسماعه منه بالعراق، وأما ابن أبي فديك فلم يذكر عنه السعاية، وهو سماع الحجازيين .

## المبحث الأول :التعريف بزهير بن محمد والرواة الشاميين عنه :

### المطلب الأول: ترجمة زهير بن محمد التميمي [1]

هو: زُهَيْر بن مُحمَّد التَّمِيمِيُّ العَنْبَرِيُّ، أبو المُنذِر الخُراسانيُّ المَرْوَزِيُّ الخرَقيُّ مِن أهل قريةٍ من قُرى مَرو تُسمَّى: خَرَق، ويُقال: إنه من أهل هراة ويقال: من أهل نَيْسابور، نزيل الشام، ثم نزيل مكة، روى عن عدد من الشيوخ من أبرزهم:

١- جَعْفَر بن محمد بن علي بن الحُسَيْن بن عَلي بن أبى طالب القُرَشِي الهَاشِمِي، أبو عبد الله المدني الصَّادِق: الإمامُ الفقيه ( ت : ١٤٨هـ ) [2].

٢-حُمَيْد بن أبى حُميد الطَّوِيْل البَصري، أبو عُبيدة الخُزَاعِي ويقال: السُّلمي ويقال: الدَّارِمِي، مولى طَلَحة الطَّلَحَات أحد الثقات المشاهير،( ت ١٤٢أو ١٤٣هـ) [3].

٣- زَيْد بن أَسْلم القُرَشِي العَدَوِي، أبو أُسامة، ويقال أبو عبد الله، المدني، مولى عمر بن الخطاب، الفقيه، أحد الأعلام وهو: ثقة عالم ( ت : ١٣٦هـ ) [4].

---

ورواية ابن أبي فديك عنه أخرجها مسلم ح (١٥٠١)، وعلقها البخاري ( ٥/ ١٥١ البخاري مع الفتح ) وليس فيها ذكر الاستسعاء، وهذا لفظها: " مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ". وقد ورد ذكر الاستسعاء في حديث أبي هريرة ﷺ، وهو مخرج في الصحيحين البخاري ح ( ٢٥٢٧ )، مسلم ح ( ١٥٠٣ )، وقد أعل الإمام أحمد وغيره ذكر الاستسعاء في حديث أبي هريرة، ينظر : التمهيد ( ١٤/ ٢٧٦ ) المغني ( ١٩/ ٥٣ )، فتح الباري ( ٥/ ١٥٦ )، والاستسعاء هو: أن يَستَسْعِي العبد في تحصيل القدر الذي يُخَلِّص به باقيه من الرق .

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ١٧٦ )، التاريخ الكبير ( ٣/ ٤٢٧ )، الكنى للدولابي ( ١/ ١٣١ )، ضعفاء العقيلي ( ٢/ ٩٢ )، الجرح والتعديل ( ٣/ ٥٨٣ )، ثقات ابن حبان ( ٦/ ٣٣٧ ) الكامل لابن عدي ( ٣/ ١٠٧٣ )، تاريخ دمشق ( ١٩/ ١١٦ )، تهذيب الكمال ( ٩/ ٤١٤ )، سير أعلام النبلاء ( ٨/ ١٦٨ )، الميزان ( ٢/ ٨٤ )، شرح علل الترمذي ( ٢/ ٦١٤ )، تهذيب التهذيب ( ٣/ ٣٤٨ )، التقريب ص ( ٢١٧ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين رواية الدوري ( ٢/ ٨٧ )، التاريخ الكبير ( ٢/ ١٩٨ )، الجرح والتعديل ( ٢/ ٤٨٧ )، ثقات ابن حبان ( ٦/ ١٣١ )، الكامل لابن عدي ( ٢/ ٥٥٥ )، تهذيب الكمال ( ٥/ ٧٤ )، الكاشف ( ١/ ١٣٠ )، الميزان (١/ ٤١٤ – ٤١٥ ) تهذيب التهذيب ( ٢/ ١٠٣ )، التقريب ص (١٤١) .

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٧/ ٢٥٢ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ١٣٥ )، التاريخ الكبير ( ٢/ ٣٤٧ )، الكنى للدولابي ( ٢/ ٧٣ )، الجرح والتعديل ( ٣/ ٢١٩ )، الكامل لابن عدي ( ٢/ ٦٨٢ )، تاريخ دمشق ( ١٥/ ٢٥١ )، تهذيب الكمال ( ٧/ ٣٥٥ )، الكاشف (١/ ١٩٢)، تهذيب التهذيب ( ٣/ ٣٨ )، التقريب ص (١٨١) .

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ١٨١ )، التاريخ الكبير ( ٣/ ٣٨٧ )، الكنى للدولابي ( ١/ ١٠٥ )، المراسيل لابن أبي حاتم ص ( ٦٣ – ٦٤ )، الجرح والتعديل ( ٣/ ٥٥٥ )، الحلية لأبي نعيم (

٤- سَلمة بن دينار ، أبو حازم الأعرج الأفَزْرَ التَّمار المدني القاص الزاهد الحكيم ، مولى الأسود بن سفيان المخزومي، وهو: ثقةٌ عابد ، تُوفي في خلافة المنصور .[١]

٥- سُهَيْل بن أبى صالح: ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني ، مولى جويرية بنت الأحمس: وهو صدوق تغير حفظه بأخرة، توفي في خلافة المنصور .[٢]

٦- شَرِيك بن عبد الله بن أبى نَمِر القُرَشِي، أبو عبد الله المدني، وقيل اللَّيْثِي: وهو صدوق يخطىء ( ت: ١٤٠هـ ) [٣].

٧- صالح بن كَيْسان المَدَنيُّ الدَّوسي، أبو محمد ويقال: أبو الحارث، مولى بنى غِفار ويقال: مولى بنى عامر ويقال: مولى آل مُعَيقيب، وهو: ثقة ثبت فقيه ( ت بعد ١٣٠ هـ أو بعد ١٤٠هـ ) [٤].

٨-صالح بن نَبْهان، أبو محمد المَدني، وهو صالح بن أبى صالح، مَولى التَّوْأمَةِ بنت أُمَية بن خَلَف الجُمَحيُّ، وهو: صدوق اختلط [٥]، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن

---

٢٢١/٣ )، تاريخ دمشق ( ٢٧٤/١٩ )، تهذيب الكمال ( ١٠/ ١٢ )، سير أعلام النبلاء ( ٣١٦/٥ )، تهذيب التهذيب ( ٣٩٥/٣ ) .

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢٢٤/٢ )، التاريخ الكبير ( ٧٨/٤ )، الجرح والتعديل ( ١٥٩/٤ )، ثقات ابن حبان ( ٣١٦/٤ )، تاريخ دمشق ( ١٦/٢٢ )، تهذيب الكمال ( ٢٧٢/١١ )، الكاشف ( ٣٠٥/١ )، تهذيب التهذيب ( ١٤٣/٤ )، التقريب ص ( ٢٤٧ )، والأفزر هو: الأحدب الذي في ظهره عُجرة عظيمة .

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢٤٣/٢ )، التاريخ الكبير ( ١٠٤/٤ )، الجرح والتعديل ( ٢٤٦/٤ )، الكامل لابن عدي ( ٣/ ١٢٨٥ )، تهذيب الكمال ( ١٢ / ٢٢٣ )، تهذيب التهذيب ( ٢٦٣/٤ )، التقريب ص ( ٢٥٩ ) .

(٣) ينظر ترجمته في : تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢٥١/٢ )، التاريخ الكبير ( ٢٣٦/٤ )، الجرح والتعديل ( ٣٦٣/٤ )، ثقات ابن حبان ( ٣٦٠/٤ )، الكامل لابن عدي ( ١٣٢١/٣ )، تهذيب الكمال ( ٤٧٥/١٢ )، تهذيب التهذيب ( ٣٣٧/٤ )، التقريب ص ( ٢٦٦ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢٦٤/٢ )، التاريخ الكبير ( ٢٨٨/٤ )، الجرح والتعديل ( ٤١٠/٤ )، ثقات ابن حبان ( ٤٥٤/٦ )، تاريخ دمشق ( ١٨٥/٣٤ )، تهذيب الكمال ( ١٣/ ٧٩ )، الكاشف ( ٢١/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٣٩٩/٤ )، التقريب ص ( ٣٧٣ ) .

(٥) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين رواية الدوري ( ٢٦٦/٢ )، التاريخ الكبير ( ٢٩١/٤ )، الجرح والتعديل ( ٤١٦/٤ )، الكامل لابن عدي ( ٤/ ١٣٧٣ )، تهذيب الكمال ( ٩٩/١٣ )، الكاشف ( ٢٢/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٤٠٥/٤ )، التقريب ص ( ٢٧٤ ) .

أبى ذئب وابن جريج ( ت ١٢٥أو ١٢٦هـ ) [١].

٩–صَفْوان بن سُلَيْم المدني، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحَارِث القُرَشِي الزُّهْرِي مولاهم، الفقيه، وهو: ثقةٌ مُفت عابد رُمي بالقَدَر ( ت: ١٣٢هـ ) [٢].

١٠–عَاصِم بن سُلَيْمان الأَحْوَل، أبو عبد الرَّحمن البَصْري، مولى بنى تميم، ويقال: مولى عثمان بن عفان، ويقال: مولى ابن زياد وهو: ثقة ( ت: بعد ١٤٠هـ ) [٣].

١١– عَبدُ الله بن أبى بَكْر بن محمد بن عَمرو بن حَزم الأنْصَارِيُّ، أبو محمد، ويقال: أبو بكر، المدني ، القاضي، وهو: ثقةٌ ( ت: ١٣٥هـ ) [٤].

١٢–عَبدُ الرَّحمن بن القَاسِم بن محمد بن أبى بَكْر الصِّدِّيق القُرَشِي التَّيْمِي أبو محمد المدني الفقيه، وهو: ثقة جليل ( ت ١٢٦هـ وقيل بعدها ) [٥].

١٣–عَبدُ المَلِك بن عبد العَزِيز بن جُرَيْج القُرَشِي الأُمَوِي مولاهم، أبو الوليد، وأبو خَالِد المَكِّي وهو: ثقةٌ فقيه فاضل وكان يُدَلِّس ويُرْسِل، ( ت ١٥٠هـ أو بعدها ) [٦].

١٤– عَمرو بن شُعَيْب بن محمد بن عَبدِ الله بن عَمرو بن العَاص القُرَشِي السَّهْمِي ،

---

(١) الكامل لابن عدي ( ٤/ ١٣٧٣ ).

(٢) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٤/ ٣٠٧ – ٣٠٨ )، الجرح والتعديل ( ٤/ ٤٢٣ )، ثقات ابن حبان ( ٦/ ٤٦٨ )، سير أعلام النبلاء ( ٥/ ٣٦٤ )، تاريخ دمشق ( ٢٤/ ١٢١ )، تهذيب الكمال ( ١٣/ ١٨٤ )، الكاشف ( ٢/ ٢٧ )، تهذيب التهذيب ( ٤/ ٤٢٥ )، التقريب ( ٢٧٦ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٧/ ٢٥٦ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٢٨٢ )، التاريخ الكبير ( ٦/ ٤٨٥ )، الجرح والتعديل ( ٦/ ٣٤٣ )، المراسيل لابن أبي حاتم ص ( ١٥٣ )، ثقات ابن حبان ( ٥/ ٢٣٧ )، تهذيب الكمال ( ١٣/ ٤٨٥ )، الكاشف ( ٢/ ٤٤ )، تهذيب التهذيب ( ٥/ ٤٢ )، التقريب ص ( ٢٨٥ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٥/ ٥٤ )، الجرح والتعديل ( ٥/ ٧٧ )، ثقات ابن حبان ( ٥/ ١٦ )، سير أعلام النبلاء ( ٥/ ٣١٤ )، تهذيب الكمال ( ١٤/ ٣٤٩ )، تهذيب التهذيب ( ٥/ ١٦٤ )، التقريب ص ( ٢٩٧ )

(٥) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٥/ ٣٣٩ )، الجرح والتعديل ( ٥/ ٢٧٨ )، ثقات ابن حبان ( ٧/ ٦٢ )، تاريخ دمشق ( ٣٥/ ٣٢٧ )، تهذيب الكمال ( ١٧/ ٣٤٧ )، تهذيب التهذيب ( ٦/ ٢٥٤ )، التقريب ص ( ٣٤٨ ) .

(٦) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٥/ ٤٩١ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٣٧١ )، التاريخ الكبير ( ٥/ ٤٢٢ )، والكنى للدولابي ( ١/ ١٦٢ )، الجرح والتعديل ( ٥/ ٣٧٩ )، المراسيل لابن أبي حاتم ص ( ١٣٣ ) ثقات ابن حبان ( ٧/ ٩٣ )، تهذيب الكمال ( ١٨/ ٣٣٨ )، سير أعلام النبلاء ( ٦/ ٣٢٥ ) تهذيب التهذيب ( ٦/ ٨٥٥ )، التقريب ص ( ٣٦٣ ) .

أبو إبراهيم ويقال أبو عبد الله، المدني، وهو: صدوق[1]، قال البخاري: " رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عُبيد وعامة أصحابنا يحتجون به " [2] ( ت: ١١٨هـ ) .

١٥- عَمرو بن عبد الله بن عُبيد أو علي أو ابن أبى شَعِيرة ، الهَمْدَانِي ، أبو إِسحاق السَّبِيْعِيّ الكوفي، وهو: ثقةٌ مكثر عابد ، اختلط بأخرة، أحد الأعلام، وهو كالزهري في الكثرة ( ت: ١٢٩هـ وقيل قبل ذلك بالكوفة ) [3].

١٦- العَلاء بن عَبدِ الرَّحمن بن يَعقوب الحُرَقِي ، أبو شِبْلٍ المَدني ، مولى الحُرَقِة من جُهَيْنَةَ وهو : صَدوقٌ ربما وهم، أحد علماء المدينة [4]، قال أبو حاتم : " صالح، أُنكر من حديثه أشياء " [5] ( ت: مائة وبضع وثلاثون هـ ) .

١٧- محمد بن المُنكدِر بن عبد الله بن الهُدَيْر القُرشي التَّيْمِي ، أبو عبد الله ويقال: أبو بكر ، المدني وهو: ثقة إمام ( ت ١٣٠هـ أو بعدها ) [6].

١٨- مَنْصُور بن عبد الرحمن بن طَلْحَة بن الحَارِث العَبْدَرِي، الحَجَبِيّ المكي، وهو: ثقة [7]، أخطأ ابن حزم في تضعيفه، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث، وكان خاشعا بكاء عابدا " [8] ( ت ١٣٧ أو ١٣٨هـ ) .

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٤٤٥ ) ، التاريخ الكبير ( ٦/ ٣٤٢ ) ، الكنى للدولابي ( ٩٥/١ ) ، الجرح والتعديل ( ٦/ ٢٣٨ ) ، تاريخ دمشق ( ٤٦/ ٧٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٢/ ٦٤ ) ، الكاشف ( ٢/ ٢٨٦ ) ، تهذيب التهذيب ( ٨/ ٤٨ ) ، التقريب ص ( ٤٢٣ ) .

(٢) التاريخ الكبير ( ٦/ ٣٤٢ ) تهذيب الكمال ( ٢٢/ ٦٤ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٦/ ٣١٣ ) ، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٤٤٨ ) ، التاريخ الكبير ( ٦/ ٣٤٧ ) ، الكنى للدولابي ( ١/ ١٠٠ ) ، الجرح والتعديل ( ٦/ ٢٤٢ ) ، ثقات ابن حبان ( ٥/ ١٧٧ ) ، تاريخ دمشق ( ٤٦/ ٢٠٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٢/ ١٠٢ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٥/ ٣٩٢ ) ، تهذيب التهذيب ( ٨/ ٦٣ ) ، التقريب ص ( ٤٢٣ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٢٤٣ ) ، التاريخ الكبير ( ٦/ ٥٠٨ ) ، الجرح والتعديل ( ٦/ ٣٥٧ ) ، الكامل لابن عدي ( ٥/ ١٨٦٠ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٢/ ٥٢٠ ) ، تهذيب التهذيب ( ٨/ ١٨٦ ) ، التقريب ص ( ٤٣٥ ) .

(٥) الجرح والتعديل ( ٦/ ٣٥٧ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٢/ ٥٢٠ ) .

(٦) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٥٤٠ ) ، التاريخ الكبير ( ١/ ٢١٩ ) ، الجرح والتعديل ( ٨/ ٩٧ ) ، ثقات ابن حبان ( ٥/ ٣٥٠ ) ، تاريخ دمشق ( ٥٦/ ٣٧ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٦/ ٥٠٣ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٥/ ٣٥٣ ) ، تهذيب التهذيب ( ٩/ ٤٧٣ ) ، التقريب ص ( ٥٠٨ ) .

(٧) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٥/ ٤٨٧ ) ، التاريخ الكبير ( ٧/ ٣٤٤ ) ، الجرح والتعديل ( ٨/ ١٧٤ ) ، ثقات ابن حبان ( ٧/ ٤٧٦ ) ، تهذيب الكمال ( ١٨/ ٥٣٨ ) ، تقريب التهذيب ( ١٠/ ٣١٠ ) ، التقريب ص ( ٥٤٧ ) .

(٨) ينظر : الجرح والتعديل ( ٨/ ١٧٤ ) ، تهذيب الكمال ( ١٨/ ٥٣٨ ) .

١٩- مُوسى بن عُقبة بن أبى عَيَّاش القُرَشِي الأسدي المطرفي، أبو محمد المدني، مولى آل الزُّبير بن العَوَّام وهو: ثقة فقيه، إمام في المغازي ( ت: ١٤١هـ وقيل بعد ذلك )[١]

٢٠- هِشام بن عُروَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّامِ القُرشي الأسَدي، أبو المُنذر، وقيل: أبو عبد الله المَدني وهو: ثقة فقيه ( ت ١٤٥ أو ١٤٦هـ ) [٢].

٢١- يحيى بن سعيد بن قيس الأنْصَارِي النَّجَّارِي، أبو سعيد المَدني القاضي، وهو: ثقة ثبت ( ت ١٤٤هـ أو بعدها ) [٣].

٢٢- يَزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَة بن عبد الله بن يزيد الكِنْدِي المَدني: ثقة، توفي بعد الثلاثين ومائة . [٤]

**وروى عنه عدد من التلاميذ من أبرزهم:**

١- بِشْر بن مَنْصور السَّلِيْمِيُّ ، أبو محمد الأزدي البصري وهو: ثقة عابد زاهد، ( ت ١٨٠هـ ) [٥]

٢- رَوْح بن عُبادة بن العَلاء بن حسان بن عمرو بن مَرْثَدَ القَيْسي ، أبو محمد البَصري، وهو: ثقة فاضل حافظ له تصانيف ( ت ٢٠٥ أو ٢٠٧ هـ ) [٦].

٣- سُليمان بن داود بن الجَارُود ، أبو داود الطَّيالِسي البَصري الحافظ، وهو مولى

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٢٩٢/٧)، الجرح والتعديل (١٥٤/٨)، ثقات ابن حبان ( ٤٠٤/٥ )، تاريخ دمشق ( ٤٥٦/٦٠ )، تهذيب الكمال (١١٥/٢٩)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٦)، التهذيب (٣٦٠/١٠)، التقريب ص ( ٥٥٢ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٣٢١/٧ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٦١٩/٢ )، التاريخ الكبير ( ١٩٣/٨ )، الجرح والتعديل ( ٦٣/٩ )، ثقات ابن حبان ( ٥٠٢/٥ )، تهذيب الكمال ( ٢٣٢/٣٠ ) تهذيب التهذيب (٤٨/١١)، التقريب ص ( ٥٧٣ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٢٧٥/٨ )، الجرح والتعديل ( ١٤٧/٩ )، تاريخ دمشق ( ٢٣٨/٦٤ )، تهذيب الكمال (٣٤٦/٣١ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٦٨/٥ )، تهذيب التهذيب (٢١١/١١ )، التقريب ص ( ٥٩١ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٣٤٥/٨ )، الجرح والتعديل ( ٢٧٤/٩ )، ثقات ابن حبان ( ٦١٦/٧ )، تهذيب الكمال ( ٣٢ / ١٧٢ )، سير أعلام النبلاء ( ١٥٧/٦ )، الكاشف ( ٢٤٦/٣ )، تهذيب التهذيب ( ٣٤٠/١١ )، التقريب ص ( ٦٠٢ ) .

(٥) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٨٤/٢ )، الجرح والتعديل ( ٣٦٥/٢ )، ثقات ابن حبان ( ١٤٠/٨ )، تهذيب الكمال ( ١٥١/٤ )، الكاشف (١٠٤/١)، تهذيب التهذيب (٤٥٩/١)، التقريب ص ( ١٢٤ ) .

(٦) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٢٩٦/٧ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ١٦٨/٢ )، التاريخ الكبير ( ٣٠٩/٣ )، الجرح والتعديل ( ٤٩٨/٣ )، تهذيب الكمال ( ٢٣٨/٩ ) سير أعلام النبلاء ( ٤٠٢/٩ )، تهذيب التهذيب ( ٢٩٣/٣ )، التقريب ص ( ٢١١ ) .

قريش ، وقيل مولى لآل الزبير، وهو: ثقة حافظ ( ت ٢٠٤ هـ ) [١].

٤–الضَّحَّاك بن مَخْلَد بن الضحاك بن مُسلم بن الضَّحَّاك الشَّيْبَانِي أبو عَاصم النَّبِيل البصري، وهو: ثقةٌ ثبت . ( ت ٢١٢ هـ أو بعدها ) [٢].

٥– عبد الرحمن بن مَهْدِي بن حسان بن عبد الرحمن العَنبري وقيل الأزدي مولاهم ، أبو سعيد البصري اللؤلؤي وهو: ثقةٌ ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ،[٣] قال أبو حاتم عن أبي الربيع الزهراني: " ما رأيت مثل عبد الرحمن بن مهدي." [٤] ( ت ١٩٨ هـ بالبصرة )

٦– عبد الملك بن عَمرو القَيسي، أبو عَامر العَقَدِيُّ البصري وهو: ثقة حافظ، ( ٢٠٤ أو ٢٠٥ هـ ) [٥].

٧– عُثمان بن حِصْن بن عَلاق ، أو عثمان بن حصن بن عبيدة بن علاق ، وقيل غير ذلك، الدمشقي ، أبو عبد الرحمن أو عبد الله ، مولى قريش، وهو: ثقة . [٦]

٨– عَمرو بن أبى سَلمة التِّنِّيسي، أبو حَفص الدِّمَشقِي، مولى بنى هاشم، مختلف فيه[٧] ، وقال عنه الحافظ ( ت ٨٥٢ هـ (: " صدوق له أوهام " [٨]، وقال الذهبي: " وثقه

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٢٩٨/٧ )، التاريخ الكبير ( ١٠/٤ )، الجرح والتعديل ( ١١١/٤ )، ثقات ابن حبان ( ٢٧٥/٨ )، تهذيب الكمال ( ٤٠١/١١ )، تهذيب التهذيب ( ١٦٠/٤ )، التقريب ص ( ٢٥٠ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٢٩٥/٧ )، التاريخ الكبير ( ٤/ ٣٣٦ )، الجرح والتعديل ( ٤/ ٤٦٣ )، ثقات ابن حبان ( ٤٨٣/٦ )، تاريخ دمشق ( ٣٥٦/٢٤ )، تهذيب الكمال ( ٢٨١/١٣ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٨٠/٩ )، تهذيب التهذيب ( ٤٥٠/٤ )، التقريب ص ( ٢٨٠ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٢٩٧/٧ )، التاريخ الكبير ( ٥/ ٣٥٤ )، ثقات ابن حبان ( ٣٧٣/٨ )، تهذيب الكمال ( ٤٣٠/١٧ )، سير أعلام النبلاء ( ١٩٢/٩ )، الكاشف ( ١٦٥/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٢٥٠/٢ )، التقريب ص ( ٣٥١ ) .

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ( ٥/ ٢٩٠ )، تهذيب الكمال ( ٤٣٠/١٧ ) .

(٥) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٢٩٩/٧ )، التاريخ الكبير ( ٥/ ٤٢٥ )، الجرح والتعديل ( ٥/ ٣٥٩ )، ثقات ابن حبان ( ٣٨٨/٨ )، تهذيب الكمال ( ٣٦٤/١٨ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٦٩/٩ )، الكاشف ( ١٨٦/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٤٠٩/٦ )، التقريب ص ( ٣٦٤ )

(٦) ينظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ ( ٧٨٨/٢ )، الجرح والتعديل( ٦/ ١٥٧ )، ثقات ابن حبان ( ٤٤٩/٨ )، تاريخ دمشق ( ٣٨/ ٣٢٤ )، تهذيب الكمال ( ٣٥١/١٩ )، الكاشف ( ٥/٢ ) تهذيب التهذيب ( ١١٠/٧ )، التقريب ص ( ٣٨٢ ) .

(٧) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٣٤١/٦ )، المعرفة والتاريخ (١٩٩/١)، الجرح والتعديل ( ٦/ ٢٣٥ )، ثقات ابن حبان ( ٤٨٢/٨ )، تاريخ دمشق ( ٦٠/٤٦ )، سير أعلام النبلاء ( ٢١٣/١٠ )، الكاشف ( ٢٨٥/٢ )، ميزان الاعتدال ( ٢٦٢/٣ )، تهذيب الكمال ( ٥٢/٢٢ )، تهذيب التهذيب ( ٤٣/٨ )، التقريب ص ( ٤٢٢ ) .

(٨) تهذيب التهذيب ( ٤٣/٨ )، التقريب ص ( ٤٢٢ ) .

جماعة "[1] ( ت ٢١٣ هـ أو ٢١٤ هـ بتنيس ) .

٩–عِيْسى بن يُونس بن أبى إسحاق السَّبِيعِي، أبو عَمرو ويقال أبو محمد، الكُوفِي، وهو: ثقة مأمون، أحد الأعلام في الحفظ والعبادة ( ١٨٧ هـ وقيل ١٩١ هـ ) [2].

١٠– محمد بن سُليمان بن أبى داود: سالم أو عطاء ، الحَرَّانِي، أبو عبد الله المعروف ببومة، مولى مَروان، وهو: ثقة . ( ٢١٣ هـ ) [3].

١١ – مُعاذ بن خَالِد بن شَقيق بن دينار العَبدي مولاهم، أبو بكر المَرْوَزِيٌّ، مولى عبد القيس، وهو: ثقة ( ت ٢٠٠ هـ ) [4].

١٢– مَعن بن عِيْسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القَزَّاز، وهو: ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك ( ت ١٩٨ هـ بالمدينة )[5] .

١٣– مُوسى بن مسعود النَّهْدِيٌّ، أبو حُذَيْفة البَصري، وهو: صدوق يُصَحِّف . ( ت ٢٢٠ هـ أو بعدها ) [6].

١٤– الوَلِيد بن مُسْلِم القُرَشي مولاهم أبو العباس الدِّمَشقِي، مولى بني أُمية، عالم

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ( ٢١٣/١٠ )، الكاشف ( ٧٧/٢ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٤٨٨/٧ )، تاريخ ابن معين رواية الدوري ( ٤٦٦/٢ )، التاريخ الكبير ( ٤٠٦/٦ )، الجرح والتعديل ( ٢٩١/٦ )، ثقات ابن حبان ( ٢٣٨/٧ )، تهذيب الكمال ( ٦٢/٢٣ )، تاريخ دمشق ( ٢٥/٤٨ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٣٠/٨ )، الكاشف ( ٣١٩/٢ )، تهذيب التهذيب ( ٢٣٧/٨ )، التقريب ص ( ٤٤١ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٩٨/١ )، المعرفة والتاريخ ( ٢٩٤/١ )، الجرح والتعديل ( ٢٦٧/٧ )، تاريخ دمشق ( ١٢٠/٥٣ )، تهذيب الكمال ( ٣٠٣/٢٥ )، تهذيب التهذيب ( ١٩٩/٩ )، التقريب ص ( ٤٨١ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٣٦٦/٧ )، الجرح والتعديل ( ٢٥٠/٨ )، ثقات ابن حبان ( ١٧٧/٩ )، تهذيب الكمال ( ١٢٠/٢٨ )، الكاشف ( ١٣٥/٣ ) .

(٥) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٤٣٧/٥ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٥٧٨/٢ )، التاريخ الكبير ( ٣٩٠/٧ )، الجرح والتعديل ( ٢٧٧/٨ )، ثقات ابن حبان ( ١٨١/٩ )، تهذيب الكمال ( ٣٣٦/٢٨ )، تهذيب التهذيب ( ٢٥٢/١٠ )، التقريب ص ( ٥٤٢ ) .

(٦) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٣٠٤/٧ )، التاريخ الكبير ( ٢٩٥/٧ )، الجرح والتعديل ( ١٦٣/٨ )، ثقات ابن حبان ( ١٦٠/٩ )، تهذيب الكمال ( ١٤٥/٢٩ )، سير أعلام النبلاء ( ١٣٧/١٠ )، الكاشف ( ١٨٨/٣ )، تهذيب التهذيب ( ٣٧٠/١٠ )، التقريب ص ( ٥٥٤ ) .

أهل الشام [1]، قال ابن المديني: " ما رأيت من الشاميين مثله " [2]، وهو: ثقة لكنه كثير التَّدْلِيس والتَّسْوِية ( ت ١٩٤أو ١٩٥هـ ) .

١٥- يحيى بن أبى بُكير: نسر ويقال: بشر ويقال: بشير، ابن أَسِيدٍ العَبدي القَيْسي أبو زَكريا الكِرمَانى، وهو: ثقة . ( ت ٢٠٨ أو ٢٠٩ هـ ) [3].

١٦- يحيى بن حمزة بن وَاقد الحَضْرَميُّ، أبو عبد الرحمن الدِّمَشقِي البَتْلَهِيُّ القاضي، وهو: ثقة رمى بالقَدَر . ( ت ١٨٣هـ ) [4].

وقد ذهب أكثر الأئمة إلى توثيق زُهير بن محمد الخُراساني، وتضعيف رواية الشَّامِيين عنه، وقد اتفق البخاري ومسلم على تخريج حديثه من غير رواية الشاميين عنه[5].

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٤٧٠/٧ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٦٣٤/٢ )، التاريخ الكبير ( ١٥٢/٨ )، المعرفة والتاريخ ( ٤٢٠/٢ )، الكنى للدولابي ( ٧١/٢ )، الجرح والتعديل ( ٢٢٢/٩ )، ثقات ابن حبان ( ٢٢٢/٩ )، تاريخ دمشق ( ٢٧٤/٦٣ )، تهذيب الكمال ( ٨٦/٣١ )، سير أعلام النبلاء ( ٢١١/٩ )، الكاشف ( ٢١٣/٣ )، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٣٩٢، ٤٧١ )، تهذيب التهذيب ( ١٥١/١١ )، التقريب ص ( ٥٨٤ ).

(٢) ينظر : تهذيب الكمال ( ٨٦/٣١ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٢٦٤/٨ )، الجرح والتعديل ( ١٣٢/٩ )، ثقات ابن حبان ( ٢٥٧/٩ )، تهذيب الكمال ( ٢٤٥/٣١ )، سير أعلام النبلاء ( ٤٩٧/٩ ) تهذيب التهذيب ( ١٩٠/١١ )، التقريب ص ( ٥٨٨ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٤٦٩/٧ )، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٦٤١/٢ )، التاريخ الكبير ( ٢٦٨/٨ )، المعرفة والتاريخ ( ٤٥٩/٢ )، الجرح والتعديل ( ١٣٦/٩ )، تاريخ دمشق ( ١٢٥/٦٤ ) تهذيب الكمال ( ٢٧٨/٣١ )، سير أعلام النبلاء ( ٣٥٤/٨ )، تهذيب التهذيب ( ٢٠٠/١١ )، التقريب ص ( ٥٨٩ )

(٥) أخرج له البخاري حديثين هما: حديث أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة – رضي الله عنهما – ح ( ٥٦٤٢ ) : قال البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ " ، وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ ح ( ٦٢٢٩ ) ، قال البخاري: " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدٌّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا فَقَالَ إِذْ أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ . " ، قال الحافظ في هدي الساري ص ( ٤٠٣ ) : " لم ينسب زهيراً عنده ، فذكر المزي وغيره أنه: زهير بن محمد " ينظر: تحفة الأشراف ( ٤٠٧/٣ ) .

وإن كان بعض الأئمة ضعفه من غير تقييد برواية الشاميين عنه [1]، ولكن تضعيفه – والله أعلم – محمول على رواية الشاميين عنه؛ لكثرة المَنَاكِير والغَرَائِبِ التي وقعت في رواية الشاميين عنه، وقد وثقه أحمد وابن معين وعثمان الدَّارِمي وصالح بن محمد وابن حبان.

قال البخاري: " قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه."[2]، وقال في الضعفاء الصغير: " روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير " [3].

وقال أبو بكر الأثرم: " سمعت أبا عبد الله، وذُكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما روايةُ أصحابنا عنه فمُستقيمةٌ، عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر أحاديث مُستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حَفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل مَوضُوعةٌ أو نحو هذا فأما بواطيل فقد قاله " [4].

وقال أبو حاتم: " محله الصدق، وفي حِفظه سُوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق، لسُوء حِفظه، فما حَدَّث من حِفظه ففيه أَغَالِيطُ، وما حَدَّث من كُتُبه فهو صَالح . " [5]

---

وأخرج له مسلم: حديثين، الحديث الأول: حديث أبي سعيد الخدري ح ( ١٨٨ )، قال مسلم : " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنْ النَّارِ قِبَلَ الْجَنَّةِ وَمَثَّلَ لَهُ شَجَرَةً ذَاتَ ظِلٍّ فَقَالَ أَيْ رَبِّ قَدِّمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا ..... " ، وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ أيضاً ح (٢١١ )، قال مسلم : " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: " قَالَ إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ . "

(١) ضعفه ابن معين في رواية، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء ، وقال النسائي: ضعيف ، وفي موضع: ليس بالقوي، يُنظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ١٨٠)، الكامل لابن عدي ( ١٠٧٣/٣)، تهذيب الكمال ( ٤١٤/٩ )، تهذيب التهذيب ( ٣٤٨/٣ ) .

(٢) التاريخ الكبير ( ٤٢٧/٣ – ٤٢٨ )، التاريخ الصغير ( ١٤٩/٢ ) .

(٣) الضعفاء الصغير ص ( ٩٩ ) .

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ( ٤١٧/٩ )، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٦١٥/٢ ) .

(٥) الجرح والتعديل ( ٥٨٣/٣ ) .

وقال العِجْلِيُّ ( ت:٢٦١ هـ ( : " لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يَرويها أهل الشام عنه ليست تُعْجِبني . " [١]

وقال ابن عدي: " ولعل أهل الشام حيث رووا عنه اخطأوا عليه، فإنه إذا حدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة ، وأرجو أنه لا بأس به . " [٢]

وقال الحافظ ابن رجب: " وفصلُ الخطاب في حال رواياته: أن أهلَ العراقِ يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّجَ عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة . " [٣]

وقد ظهر مما سبق أن من الأئمة مَنْ يرى أن المناكير في حديث زهير بن محمد في الشام كانت بسببه ؛ حيث حدث من حفظه، ومنهم من يرى أن أهل الشام أخطأوا عليه، ومنهم من ذكر احتمال أن يكون هذا شخص آخر قلب أهل الشام اسمه، ولعله يُجمع بين هذه الأقوال أنه حدث من حفظه بالشام فوقع في أحاديثه أغاليط كما قال أبو حاتم ، ثم إن أهل الشام رووا هذه المناكير ، فوصفت رواياتهم بالنكارة ، وعندما قارن بعض الأئمة بين رواية أهل الشام عنه ، ورواية غيرهم استغرب هذا ، حتى ذكر احتمال أن يكون زهير الذي روى عنه أهل الشام غير زهير بن محمد، كما قال الإمام أحمد : " كأن زُهيرَ بن محمدٍ الذي كان وَقَعَ عِنْدَهُم ليس هو هذا الذي يُرْوَى عَنه بالعِرَاق كأنه رَجُلٌ آخر قَلَبُوا اسمه . "، والله أعلم .

وتوفي زهير بن محمد الخراساني سنة اثنتين وستين ومائة .

**المطلب الثاني: الرواة الشاميون عن زهير بن محمد :**

تتبعت الرُّواة الشاميين عن زُهير بن محمد في دواوين السنة التي تيسر الرجوع إليها فبلغوا ثمانية عشر راوياً وهم:

١- خَالِد بن زَيَاد الدِّمَشْقِي ، وهو : مجهول . [٤]

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ( ٣٥٠/٣ ) .

(٢) الكامل (١٠٧٨/٣) .

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٢ / ٦١٥ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: لسان الميزان ( ٣٧٦/٢ )، روايته عن زهير بن محمد وردت في مسند الروياني (٥١١/٢) ، ولم يُذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه .

٢- رَوَّاد بن الجَرَّاح بن مَعْدَان، أبو عَصَام العَسْقَلاني، مختلف فيه، وثقه الدارمي وابن معين، وقال أحمد: لا بأس به، وضعفه يعقوب بن سفيان والنسائي والدارقطني، ووصف غير واحدٍ من الأئمة حديثه عن سفيان بأنه مناكير. قال الحافظ: صدوق اختلط بآخرة فترك .[١]

٣- سَوَّار بن عُمَارَة الرَّبَعِي، أبو عُمارة، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، مات سنة أربع عشر أو خمسة عشرة ومائتين .[٢]

٤- سُوَيْد بن عبد العزيز السُّلَمِي، أبو محمد الدِّمَشْقِي، ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي وغيرهم، مات سنة أربع وتسعين ومائة .[٣]

٥- صَدَقَة بن عَبد الله السَّمين، أبو مُعاوية، ويقال: أبو محمد الدِّمَشْقِي، ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة والبخاري والنسائي وغيرهم، مات سنة ستة وستين ومائة .[٤]

٦- عبد الله بن كَثِير الدِّمَشْقِي الطَّويل، قال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب، وقال ابن حجر: صدوق مقريء .[٥]

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٦٧/٢)، التاريخ الكبير (٣٣٦/٣)، الجرح والتعديل (٥٢٤/٣)، تاريخ دمشق (٢٠٨/١٨)، تهذيب الكمال (٢٢٧/٩)، تهذيب التهذيب (٢٨٨/٣)، التقريب ص (٢١١)، روايته عن زهير بن محمد وردت في الترجل من مسائل الإمام أحمد ص (٣٠)، ولم يُذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٢) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١٦٩/٤)، الجرح والتعديل (٢٧٣/٤)، ثقات ابن حبان (٣٠٢/٨)، تهذيب الكمال (٢٤٠/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٦٩/٤)، التقريب ص (٢٥٩)، روايته عن زهير بن محمد وردت في مصادر عديدة منها: أخبار مكة للفاكهي (٢١٥/١)، ولم يذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٤٧٠/٧)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٤٣/٢)، التاريخ الكبير (١٤٨/٤)، الجرح والتعديل (٢٣٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٥٥/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٧٦/٤)، التقريب ص (٢٦٠)، روايته عن زهير بن محمد وردت في مصادر عديدة منها: تفسير ابن أبي حاتم (٧٢٥٤/١٥)، المذكر والتذكير والذكر لابن أبي عاصم ص (٦)، المعجم الأوسط للطبراني (١٧٨/٢)، ولم يذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٦٨/٢)، التاريخ الكبير (٢٩٦/٤) الجرح والتعديل (٤٢٩/٤)، المجروحين لابن حبان (٣٧٤/١)، تاريخ دمشق (١٦/٢٤)، تهذيب الكمال (١٣٣/١٣)، تهذيب التهذيب (٤١٥/٤)، التقريب ص (٢٧٥).

(٥) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٤٤/٥)، ثقات ابن حبان (٣٤٦/٨)، تاريخ دمشق (١٢٧/٣٢)، تهذيب الكمال (٤٧١/١٥)، تهذيب التهذيب (٣٦٨/٥)، التقريب ص (٣١٨).

٧- عبد الملك بن محمد الحميري البَرْسَميُّ - بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة -، من أهل صنعاء دمشق، قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: لا يجوز الاحتجاج بروايته، وقال ابن حجر: لين الحديث. [١]

٨- عُثمان بن حِصْن بن عَلاق، أو عثمان بن حصن بن عبيدة بن علاق، وقيل غير ذلك، الدمشقي، أبو عبد الرحمن أو عبد الله، مولى قريش، وثه أبو داود، وقال أبو زرعة: لا باس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة. [٢]

٩- عَلي بن أبي حَملة القُرشي الشَّامِي، أبو نَصر، وأبو حملة، وثقه أحمد، قال الذهبي: "ما علمت به بأساً ولا رأيت أحداً الآن تكلم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته." (ت ٢١٦ هـ) [٣].

١٠- عَمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسِي - بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة - أبو حَفْص الدِّمَشْقِي، صاحب الأَوْزاعِي [٤]، وثقه ابن سعد وأبو سعيد بن يونس، وذكره ابن حبان في الثقات، وأَثْنَى عَليه أحمد وقال: إلا أنه روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل، وضعفه يحيى بن مَعين والسَّاجِي، وقال العُقيلي (ت: ٣٢٢ هـ): "في حديثه وهم" [٥]، وقال

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٠)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٩)، المجروحين لابن حبان (٢/ ١٣٦)، تاريخ دمشق (٣٧/ ١٠٤)، تهذيب الكمال (١٨/ ٤٠٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٢١)، التقريب ص (٣٦٥).

(٢) ينظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٨٨)، الجرح والتعديل(٦/ ١٥٧)، ثقات ابن حبان (٨/ ٤٤٩)، تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٢٤)، تهذيب الكمال (١٩/ ٣٥١)، الكاشف (٢/ ٥) تهذيب التهذيب (٧/ ١١٠)، التقريب ص (٣٨٢).

(٣) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٦/ ١٨٣)، تاريخ دمشق (٤١/ ٤٤٨)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٥)، لسان الميزان (٤/ ٢٢٧)، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب (٢/ ٣٧٥)، روايته عن زهير بن محمد وردت في: الدعاء للطبراني (٣/ ١٧٣٠)، ولم يُذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٦/ ٣٤١)، المعرفة والتاريخ (١/ ١٩٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٥)، ثقات ابن حبان (٨/ ٤٨٢)، تاريخ دمشق (٤٦/ ٦٠)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢١٣)، الكاشف (٢/ ٢٨٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٣)، التقريب ص (٤٢٢).

(٥) ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٧٢).

أبو حاتم: "يُكتب حديثه ولا يحتج به "[1]، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام" مات سنة ثلاث عشرة ومائتين أو بعدها.

١١- محمد بن عيسى بن القاسم القُرشي الدِّمشقي، أبو سُفيان، ويقال: أبو الحَكم، قال أبو داود وابن عدي: ليس به بأس، ووثقه ابن شاهين وابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة أربع ومائتين.[2]

١٢- مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطَّاطريُّ، أبو بكر ويقال: أبو حفص ويقال: أبو عبد الرحمن، الدمشقي، وثقه أبو حاتم وصالح بن محمد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة عشر ومائتين.[3]

١٣- مُعَاذ بن خَالِد العَسْقَلانِي[4]، قال ابن أبي حَاتم: "سألتُ أبي عنه، فقال: شيخ تُشبه أحاديثه عن زُهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى "[5]، وقال الذَّهبي: "له مناكير، وقد احتمل"، وقال الحافظ ابن حجر: "لَيِّنُ الحَدِيث".

١٤- الهيثم بن حُمَيد الغَسَّانِي، أبو أحمد، ويقال: أبو الحارث، وثقه ابن معين وأبو داود، ودحيم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ: صدوق رمي بالقدر.[6]

١٥- الوَلِيد بن مُسلمٍ القُرَشِي مولاهم أبو العَباس الدِّمَشْقِي، وهو ثقةٌ مَشهور، وقد عابوا عليه كثرة التَّدْلِيس والتَّسْوِيَة[7]، قال الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ): "كان الوليد يَروي

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٥)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٢).

(٢) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/ ٢٠٣)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٧)، ثقات ابن حبان (٩/ ٤٣)، تاريخ دمشق (٥٥/ ٦٤)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٠)، التقريب ص (٥٠١).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٥٥٦)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٧٣)، ثقات ابن حبان (٩/ ١٧٩)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٩٨)، التقريب ص (٥٢٦)، روايته عن زهير بن محمد وردت في: الدلائل للبيهقي (٢/ ٢٣٢)، ولم يُذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٧/ ٣٦٦)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٠)، ثقات ابن حبان (٩/ ١٧٧)، تهذيب الكمال (٢٨/ ١٢٠)، الكاشف (٣/ ١٣٥)، التقريب ص (٥٣٦).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٠) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٢٠).

(٦) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٨/ ٢١٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٨٢)، ثقات ابن حبان (٩/ ٢٣٥)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٧٠)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٩٢)، التقريب ص (٥٧٧)، روايته عن زهير بن محمد وردت في: المعجم الأوسط للطبراني (٦/ ٣٠٥)، ولم يُذكر في تلاميذ زهير بن محمد في تهذيب الكمال وفروعه.

(٧) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٠)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٦٣٤)، التاريخ الكبير (٨/ ١٥٢)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٠)، الكنى للدولابي (٢/ ٧١)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٢)، ثقات ابن

عن الأوْزَاعِي أحاديث عنده عن شيوخ ضُعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي فيُسْقِط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات " [1]، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة .

١٦- يحيى بن أبى بُكير: نسر ويقال: بشر ويقال: بشير، ابن أسيد العَبْدِي القَيْسِي أبو زَكريا الكِرْمَانِي، وثقه ابن معين والعجلي ، وأثنى عليه الإمام أحمد ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال ابن حجر: ثقة ، مات سنة تسع ومائتين . [2]

١٧- يحيى بن حَمزة بن وَاقِدِ الحَضْرَمِي، أبو عبد الرحمن الدِّمَشْقِي البَتْلَهِيُّ القاضي، وثقه ابن معين، ودحيم، وأبو داود والنسائي، وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر: ثقة رمى بالقدر، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة . [3]

١٨- اليَمَان بن عَدي الحَضْرَمِي، قال البخاري: في حديثه نظر، وضعفه أحمد وأبو حاتم والدارقطني، وقال ابن حجر: لين الحديث . [4]

أخرج الحاكم في المستدرك عن ثلاثة من الشاميين عن زهير بن محمد الخُراساني وهم:

عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي، والوليد بن مُسلم الدمشقي ، ومُعاذ بن خالد العسقلاني .

---

حبان ( ٩/ ٢٢٢ ) ، تاريخ دمشق ( ٦٣/ ٢٧٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١/ ٨٦ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٩/ ٢١١ ) ، الكاشف ( ٣/ ١٣٥ ) ، شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٣٩٢، ٤٧١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١/ ١٥١ ) ، التقريب ص ( ٥٨٤ ) .

(١) ينظر : الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ( ٤١٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١/ ٩٧ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٨/ ٢٦٤ ) ، الجرح والتعديل ( ٩/ ١٣٢ ) ، ثقات ابن حبان ( ٩/ ٢٥٧ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١/ ٢٤٥ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٩/ ٤٩٧ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١/ ١٩٠ ) ، التقريب ص ( ٥٨٨ ) .

(٣) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٧/ ٤٦٩ ) ، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢/ ٦٤١ ) ، التاريخ الكبير ( ٨/ ٢٦٨ ) ، المعرفة والتاريخ ( ٢/ ٤٥٩ ) ، الجرح والتعديل ( ٩/ ١٣٦ ) ، تاريخ دمشق ( ٦٤/ ١٢٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١/ ٢٧٨ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٨/ ٣٥٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١/ ٢٠٠ ) ، التقريب ص ( ٥٨٩ ) .

(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٨/ ٤٢٥ ) ، الجرح والتعديل ( ٩/ ٣١١ ) ، الكامل لابن عدي ( ٧/ ٢٦٣٩ ) ، المجروحين ( ٣/ ١٤٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٣٢/ ٤٠٥ ) ، الكاشف ( ٣/ ٢٥٩ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١/ ٤٠٦ ) ، التقريب ص ( ٦١٠ ) .

**المبحث الثاني: روايات الشاميين عن زهير بن محمد في المستدرك :**

أخرج الحاكم في المستدرك من طريق زُهير بن محمد ثلاثين حديثاً، منها: ثلاثة عشر حديثاً من رواية الشَّامِيين عنه، سبعة منها من رواية عَمرو بن أبي سَلمة التِّنِّيسِي، وخمسة من رواية الوليد بن مسلم، وحديث واحد من رواية مُعاذ بن خالد، وسوف أقوم بدراسة هذه الأحاديث والكلام عليها، ومقارنة تصحيح الحاكم لها بكلام الأئمة عليها، وذكر ما لها من طرق أخرى وشواهد.

**أولاً: الأحاديث التي رواها عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد :**

**الحديث الأول :** حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي "

أخرجه الحاكم في المستدرك (١٤٠/١) ح (٢٣١) من طريق عمرو بن أبي سلمة، ثنا زُهير بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : ..... فذكره

قال الحاكم: " قد احتجا جميعا بزهير بن محمد العَنْبَري، وقد تابعه محمد بن ثابت البُنَانِي، عن جعفر "، وقد ذكره الحاكم شاهداً لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وسوف يأتي تخريجه.

وحديث جابر أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٦٥٥/٢) ح (٣٩٦)، وابن حبان كما في الإحسان (٣٨٦/١٤) ح (٦٤٦٧) والبيهقي في الشُّعب (١٣٠/٢) ح (٣٠٦) من طريق عمرو بن أبي سَلمة به، وقد تابع عمرو بن أبي سلمة في روايته عن زهير: الوليدُ بن مسلمٍ ومن طريقه أخرجه ابن ماجه ح (٤٣١٠)

ومتابعة محمد بن ثابت التي أشار إليها الحاكم أخرجها الترمذي في جامعه ح (٢٤٣٦)، وفي العلل (٨٣٩/٢)، والآجري في الشريعة (٤٠٨/١) ح (٧٩٨)، وأبو نُعيم في الحِلْية (٢٠٠/٣–٢٠١) من طريق أبي داود الطَّيَالِسي عن محمد بن ثابت البُنَانِي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر.

وقال الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ): " هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، يُسْتَغْرَبُ من حديث جعفر بن محمدٍ. "[1]، وقال في العلل الكبير: " وسألت محمداً عن هذا الحديث

(١) جامع الترمذي (٢٣٢/٤).

فلم يَعرفه." [1]

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك ﷺ، وابن عباس – رضي الله عنهما –

**أ – حديث أنس بن مالك ﷺ:** أخرجه أبو داود ح (٤٧٠٦)، وأحمد (٣/٢١٣) ح (١٣٢٤٥)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢/٦٣٥) ح (٣٨٠)، والحاكم في المستدرك (١/١٣٩) ح (٢٢٨)، والبيهقي (١٠/١٩٠) من طريق سليمان بن حرب، حدثنا بِسطام بن حُرَيث عن أشعث الحُدَّاني عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره، وإسناده صحيح.

وأخرجه الترمذي ح (٢٤٣٥)، والبزار كما في كشف الأستار (٣٤٦٩)، وأبو يعلى (٦/٤٠) ح (٣٢٨٤)، وابن خزيمة الموضع السابق، وابن حبان كما في الإحسان (١٤/٣٨٧) ح (٦٤٦٨)، من طرق عن أنس بن مالك ﷺ.

قال الترمذي: "حسن صحيح"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ"

**ب – حديث ابن عباس – رضي الله عنهما –:** "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"، أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٨٩) ح (١١٤٥٤)، وفي الأوسط (٥/٣٥٩ – ٣٦٠) ح (٤٧١٠) وابن عدي في الكامل (٦/٢٣٤٨) من طريق أبي طاهر بن السرح قال: نا موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: .... فذكره

قال الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ): "لم يَرْوِ هذا الحديث عن ابن جريج إلا موسى بن عبد الرحمن، تفرد به: أبو طاهر."

وموسى بن عبد الرحمن الصنعاني: وضاع [2]، وهذا الشاهد لا يُعتد به؛ لأن في إسناده من رُمي بوضع الحديث كما سبق.

---

(١) العلل الكبير (٢/٨٣٩).

(٢) ينظر: المجروحين (٢/٢٤٢)، الكامل لابن عدي (٦/٢٣٤٨)، ميزان الاعتدال (٤/٢١١)، قال ابن حبان: "وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتابا في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، ولم يحدث به ابن عباس ولا عطاء سمعه ولا ابن جريج سمع من عطاء."، وقال ابن عدي: "منكر الحديث"، وذكر أن هذا الحديث من بواطله.

وللحديث شواهد أخرى في إثبات عموم شفاعة النبي ﷺ لأمته من غير تقييد بأهل الكبائر منها:

١- حديث أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ." أخرجه البخاري ح (٧٤٧٤)، ومسلم ح (١٩٨) وأحمد (٣٨١/٢) ح (٨٩٤٦)، من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ.

٢- حديث أنس بن مالك ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كُلُّ نَبِيٍّ سَأَلَ سُؤْلًا أَوْ قَالَ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فَاسْتُجِيبَ، فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ." أخرجه البخاري ح (٦٣٠٥)، وأحمد (٢١٩/٣) ح (١٣٣١٤)، وابن خزيمة في التوحيد ح (٣٦٧)، من طريق معتمر قال: سمعت أبي عن أنس عن النبي ﷺ ....

وأخرجه أحمد (١٣٤/٣) ح (١٢٣٩٩)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٤١٣) ح (٣٠٩٧) من طريق همام عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ....

٣- حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ وَخَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ." أخرجه مسلم ح (٢٠١)، وأحمد (٣٩٦/٣) ح (١٥٢٩٨) وأبو يعلى (١٦٧/٤) ح (٢٢٣٧)، وأبو عوانة (٩١/١) وابن منده في الإيمان (٨٤٦/٣) ح (٩١٩)، من طريق روح بن عبادة، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٦٣٠/٢) ح (٣٧٣)، وابن حبان كما في الإحسان (٣٧٣/١٤) ح (٦٤٦٠)، من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ ..... فذكره .

**الحديث الثاني:** حديث عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ قَلِيلاً شَيْئًا.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٥٤/١) ح (٨٤١) من طريق عمرو بن أبي سلمة، ثنا زهير بن محمد المكي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"

وهذا الحديث أخرجه الترمذي ح (٢٩٦)، وابن خزيمة (٣٦٠/١) ح (٧٢٩) وابن المنذر في الأوسط (٥٥٢/١) ح (٩٧٤)، وابن حبان كما في الإحسان (٥ / ٣٣٤)، ح (١٩٩٥)،

والطَّحَاوِيُّ في شرح معاني الآثار (٢٧٠/١)، وابن عدي في الكامل (١٠٧٥/٣)، والدَّارَقُطْنِي (٣٥٧/١)، والبَيْهَقِيُّ (١٧٩/٢) من طريق عمرو بن أبي سلمة به.

وأخرجه ابن ماجه ح (٩١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٨٢/٧) ح (٦٧٤٢) من طريق عبد الملك بن محمد عن زهير به.

وعبد الملك بن محمد من الرُّواة الشَّامِيِّينَ عن زهير، وهذا الحديث أُعل بعلتين:

١- أنه من رواية الشَّامِيِّينَ عن زهير بن محمد، وقد تفرد زهير به عن هِشامِ بن عُرْوَةَ.

قال الترمذي: "حديث عائشة لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه قال محمد بن إسماعيل: زُهير بن محمدٍ أهل الشام يَروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زُهيرَ بن محمدٍ الذي كان وَقَعَ عِنْدَهُم ليس هو هذا الذي يُرْوَى عَنه بالعِرَاق كأنه رَجُلٌ آخر قَلَبُوا اسمه."[١]، وقال الطبراني: "لم يَرْوِ هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا زهير بن محمدٍ"[٢]، وقال ابن عدي: "لا يرويه غير زهير عن هشام."[٣]، وقال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ): "وأما حديث عائشة فانفرد به زهير بن محمد لم يَرْوه مرفوعاً غيره، وهو ضعيف لا يحتج بما ينفرد به."[٤]، وقال البيهقي: "تفرد به زهير بن محمد"[٥]

وأطلق عليه بعض الأئمة النَّكارة، ولعل ذلك بسبب تفرد زُهير بن محمد، قال ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ): "قال أبي: هذا حديث مُنكر، هو عن عائشة موقوفاً"[٦]، وقال في تنقيح التحقيق: "وزهير بن محمد وإن كان من رجال الصحيحين، لكن له مناكير، وهذا الحديث منها"[٧]

٢- أن المحفوظ فيه أنه موقوف على عائشة – رضي الله عنها –

فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠١/١)، وابن خزيمة (٣٦٠/١) ح (٧٣٠)، والبيهقي

---

(١) جامع الترمذي (٣٢٨/١).
(٢) المعجم الأوسط (٣٨٢/٧).
(٣) الكامل لابن عدي (١٠٥٧/٣).
(٤) التمهيد (١٦/ ١٨٩).
(٥) سنن البيهقي (١٧٩/٢).
(٦) العلل لابن أبي حاتم (٤٠٤/١) ح (٤١٤).
(٧) تنقيح التحقيق (٤٢٤/١).

(١٧٩/٢) من طرق عن عُبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها كانت تسلم تسليمة واحدة قبالة واجهها: السلام عليكم .

قال أبو حاتم: "هو عن عائشة موقوفاً"[١]، وقال الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ): "هذا حديث أصله موقوف على عائشة – رضي الله عنها – هكذا رواه الحفاظ، وزهير بن محمد وإن كان رجُلاً ثقة فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جداً"[٢]

وقد أشار النووي (ت: ٦٧٦ هـ) إلى تَضْعِيف الحديث، وانتقد الحاكم في تصحيحه قال – رحمه الله –: "هو حديث ضعيف، ولا يُقبل تصحيح الحاكم له، وليس في الاقتصار على تسليمة واحدة شيءٌ ثابت"[٣]

وقال الحافظ ابن رجب: "وخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، وأخطأ فيما قال، فإن روايات الشاميين عن زهير مناكير عند أحمد ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم."[٤]، ولم أقف للحديث على طرق أخرى أو شواهد .

**الحديث الثالث:** حديث عائشة – رضي الله عنها – أنها كانت تقول: "عَجَباً لِلمَرْءِ المُسْلِمِ إِذَ دَخَلَ الكَعْبَةَ حَتى يَرْفَعَ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّقف يَدَعُ ذَلِكَ إِجْلالا للهِ وَإِعْظَاماً، دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الكَعْبَةَ مَا خَلَفَ بَصَرُهُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا .

أخرجه الحاكم في المستدرك، (٦٥٢/١) ح (١٧٦١) من طريق عمرو بن أبي سَلمة التِّنِّيسِي، ثنا زُهير بن محمد المكي، عن مُوسى بن عُقبة، عن سالم بن عبد الله، أن عائشة ..... فذكره

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"

وهذا الحديث أخرجه ابن خزيمة (٣٣٢/٤) ح (٣٠١٢)، والبيهقي (١٥٨/٥) من طريق عمرو بن أبي سلمة به .

قال ابن أبي حاتم: "سمعتُ أبي يقول: هو حديث منكر."[٥]، ولعل وجه النكارة

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤٠٤/١) ح (٤١٤) .
(٢) شرح معاني الآثار (٢٧٠/١) .
(٣) خلاصة الأحكام (٤٤٥/١) ح (١٤٦٠)، وينظر: نصب الراية للزيلعي (٤٣٣/١) .
(٤) فتح الباري لابن رجب (٢٠٩/٥) .
(٥) العلل لابن أبي حاتم (٦٣٠/١) ح (٨٩٥) .

التي ذكرها أبو حاتم هو أن الحديث من رواية الشاميين عن زهير بن محمد، وروايتهم عنه موصوفة بالنكارة والغرابة – كما سبق – ولم أقف للحديث على طرق أخرى أو شواهد .

**الحديث الرابع :** حديث عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَبْرِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَدْعُو بِهَؤلاءِ الكَلِمَاتَ فَإِنَّهُ مُعْطِيكَ إِحْدَاهُنَّ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَعْجِيلَ عَافِيَتِكَ، وَصَبْراً عَلَى بَلِيَّتِكَ، أَوْ خُرُوجاً مِنَ الدُّنْيَا إِلى رَحْمَتِكَ "

أخرجه الحاكم في المستدرك ، (١/٧٠٣) ح (٧٠٣)، من طريق عمرو بن أبي سلمة ، ثنا زهير بن محمد ، عن هشام بن عُرْوَة ، عن أبيه ، عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: ..... فذكره

قال الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه "، وهذا الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الزهد ص (١٠٤) ح (٢٦٢)، وابن حبان كما في الإحسان (٣/ ٢٠٢) ح (٩٢٢)، والطبراني في الدعاء (٣/ ١٤٧٧– ١٤٧٨) ح (١٤٥٢)، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٠٧٥) من طريق عمرو بن أبي سلمة به، وقد تفرد زُهير بن محمد بهذا الحديث، قال ابن عدي: " لم يَرْوه غير زهير عن هشام . "

**وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:** أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب " المرض والكفارات " ص (٤٠ – ٤١) ح (٣٠) قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن زُرَارَة الرَّقِّيُّ، حدثنا يُوسُف بن عَطِيَّة، قال: عَادَنِي أبو الحَكَم وأنا مريضٌ، فحدثني أنه دخل هو وثابت على أنس بن مالكٍ فأخبرهم أنس أن رسول الله ﷺ دخل على رجلٍ وهو يَشْتَكِي فقال: " قل: اللَّهُم إِنِّي أَسْأَلُكَ تَعْجِيلَ عَافِيَتِكَ، أو صَبْرَكَ عَلَى بَلائك، أو خُرُوجاً من الدُّنيا إلى رَحْمَتِكَ "، وفي هذا الإسناد: يُوسف بن عَطِيَّة بن ثَابت الصَّفَار، أبو سَهْل البصري: متروك الحديث[1]، وأبو الحكم هو: زيد بن أبي الشَّعْثَاءِ العَنْبَرِي البَصْرِيُّ: ذكره ابن حبان في

(١) ينظر ترجمته في : تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٦٨٥)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٧)، ضعفاء العقيلي (٤/ ٤٥٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٦)، المجروحين لابن حبان (٣/ ١٣٤)، الكامل لابن عدي (٧/ ٢٦١٠)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٤٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤١٨)، التقريب ص (٦١١) .

الثقات ، وقال عنه الحافظ: مَقبول . [1]

وقال العِرَاقِيُّ ( ت: ٨٠٦ هـ ) في تخريج أحاديث الإحياء: " رواه ابن أبي الدنيا في كتاب المرض من حديث أنس بسند ضعيف . " [2]

وهذا الشاهد ضعيف جداً ففي إسناده متروك ، فلا يعتد به ، ولا يصلح لتقوية أصل الحديث ، والله أعلم .

وظاهر هذا الحديث يخالف ما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن تمني الموت ، ففي حديث أنس مَالِكٍ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضُرٍّ أَصَابَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي . " [3]

وفي حديث أبي هريرة ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ . " [4]

**الحديث الخامس:** حديث أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : " مَنْ رَزَقَهُ اللهُ امْرَأَةً صَالِحَةً ، فَقَدْ أَعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ ، فَلْيَتَّقِ اللهَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي "

أخرجه الحاكم في المستدرك ، ( ٢/ ١٧٥ ) ح ( ٢٦٨١ ) من طريق عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسِي ، ثنا زُهير بن محمد ، أخبرني عبد الرحمن بن زيد ، عن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ..... فذكره

قال الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وعبد الرحمن هذا هو: ابن زيد بن عُقبة الأزْرَق مَدنيٌ ثقةٌ مأمون " [5]

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ٣/ ٣٩٦ ) الكنى للدولابي ( ١٥٤/١ ) ، الجرح والتعديل ( ٣/ ٥٦٥ ) ، ثقات ابن حبان ( ٤/ ٢٤٨ ) ، تهذيب الكمال ( ١٠/ ٧٩ ) ، الكاشف ( ٢٦٦/١ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤١٦/٣ ) ، التقريب ص ( ٢٢٣ ) .

(٢) تخريج أحاديث الإحياء للعراقي حاشية على الإحياء ( ٢٠٩/٢ ) .

(٣) أخرجه البخاري ح ( ٥٦٧١ ) ، ومسلم ح ( ٢٦٨٠ ) ، وأبو داود ح ( ٢٧٠٢ ) ، والترمذي ح ( ٩٧١ ) ، وقال: حديث حسن صحيح .

(٤) أخرجه البخاري ح ( ٥٦٧٣ ) ، ومسلم ح ( ٢٨١٦ ) .

(٥) ينظر ترجمة عبد الرحمن بن زيد بن عقبة في: الجرح والتعديل ( ٥/ ٢٣٣ ) ، الثقات لابن حبان ( ٥/ ٨٨ ) تعجيل المنفعة ص ( ٢٥٠ ) .

وهذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٢٢/١) ح (٩٧٦)، والبيهقي في الشعب (١١١/١٠) ح (٥١٠١) من طريق عمرو بن أبي سلمة به.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٣١٠/٧) ح (٤٣٤٩)، وابن عدي في الكامل (١٩٢٠/٥) من طريق يزيد بن هارون، حدثنا عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه عن أنس بن مالك.

قال ابن عدي – بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الرحيم بن زيد –: "وهذه الأحاديث عن أبيه عن أنس لا يرويه غيره وهي غير محفوظة."

وفي هذا الإسناد: عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، وهو: متروك [١]، وأبوه هو: زيد بن الحواري البصري العَمِّي: ضعيف. [٢]

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٦٧/٩) ح (٨٧٨٩)، والخطيب في الموضح (٨٤/٢) وفي تلخيص المتشابه (٦٣/١)، والبيهقي في الشعب (١١١/١٠) ح (٥١٠٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢٢/٢) من طرق عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك، وفي هذا الإسناد: يزيد بن أبان الرقاشي وهو: ضعيف [٣]، وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ): "حديث لا يصح، وفيه آفات" [٤]، وضعف إسناده الحافظ العراقي [٥] والحافظ ابن حجر [٦]

**الحديث السادس:** حديث أَنَس بن مَالكٍ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عز وجل: ﴿وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [٧] قَالَ: "القِنطَارُ أَلْفَا أُوقِيَّةٍ".

أخرجه الحاكم في المستدرك (١٩٤/٢) ح (٢٧٣١) من طريق أحمد بن عيسى بن

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣٦٢/٢)، التاريخ الكبير (١٠٤/٥)، الجرح والتعديل (٣٣٩/٥)، المجروحين لابن حبان (١٦١/٢)، الكامل لابن عدي (١٩٢٠/٥)، تهذيب الكمال (٣٤/١٨)، تهذيب التهذيب (٣٠٥/٦)، التقريب ص (٣٥٤).

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٢٤٠/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (١٨٢/٢)، التاريخ الكبير (٣٩٢/٣)، الجرح والتعديل (٥٦٠/٣)، المجروحين لابن حبان (٣٠٩/١)، الكامل لابن عدي (١٠٥٥/٣) تهذيب الكمال (٥٦/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٠٧/٣)، التقريب ص (٢٢٣).

(٣) ينظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد (٢٤٥/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٦٦٧/٢)، التاريخ الكبير (٣٢٠/٨)، الجرح والتعديل (٢٥١/٩)، المجروحين لابن حبان (٩٨/٣)، الكامل لابن عدي (٢٧١٢/٧)، تهذيب الكمال (٦٤/٣٢)، تهذيب التهذيب (٣٠٩/١١)، التقريب ص (٥٩٩).

(٤) العلل المتناهية (١٢٢/٢).

(٥) تخريج أحاديث الإحياء (٢٢/٢).

(٦) التلخيص الحبير (١١٧/٢).

(٧) سورة آل عمران الآية: ١٤.

زيد اللَّخْمِي، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا زُهير بن محمد، ثنا حُمَيْد الطَّوِيل، ورجل آخر، عن أنس بن مالك ﷺ قال: سئل رسول الله ﷺ ..... فذكره .

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"

وهذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١١١/٢) ح (١٨٦)، والطَّبَرِي في تفسيره (٢٥٠/٦، تحقيق: محمود محمد شاكر)، عن أحمد بن عبد الرحيم البَرْقِي قال: حدثني عمرو بن أبي سلمة قال، حدثنا زهير بن محمد به، وعند الطبري الرجل الآخر هو: أَبَانَ بن أبي عَيَّاشٍ، وعند ابن أبي حاتم: "قِنطار: يعني ألف دينار"، وعند الطبري: "ألفا مئين يعني = ألفين."

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ: أخرجه أحمد (٣٦٣/٢) ح (٨٧٤٣)، والدارمي (٣٣٥/٢) ح (٣٤٦٧)، وابن حبان كما في الإحسان (٣١١/٦ – ٣١٢) ح (٢٥٧٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وفيه: "الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أُوقِيَّةٍ، كُلُّ أُوقِيَّةٍ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ".

وقد أُعل هذا الحديث بالوقف، قال الدارقطني: "يرويه عاصم بن أبي النَّجُودِ، واختلف عنه، فرواه عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو علي الحَنَفي عُبيد الله بن عبد المجيد، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وغيرهما يرويه عن حماد بن سلمة موقوفاً، وكذلك قال حماد بن زيد، عن عاصم، والموقوف أشبه."[1]

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٤٤/٦) ح (٦٧٠٠)، والبيهقي في السنن (٢٣٣/٧)، من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بَهْدَلَة به موقوفاً.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٤٥/٦) ح (٦٧٠١)، من حديث أُبي بن كعب بسند ضعيف، وقال عنه ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ): "وهذا حديثٌ منكر، والأقرب أن يكون موقوفاً على أُبي بن كعب كغيره من الصحابة."[2]، وقد أشار قبل ذلك إلى ترجيح وقف حديث أبي هريرة، ويضاف إلى إعلال الحديث بالوقف: الاضطراب في متنه؛ حيث اختلف في تقدير القنطار.

---

(١) علل الدارقطني (١٦٩/٨).

(٢) تفسير ابن كثير (١٨/٢).

**الحديث السابع:** حديث أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ المَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ المَرْأَةِ.

أخرجه الحاكم في المستدرك. (٤/٢١٥)، ح (٧٤١٥) من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، أخبرني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

وهذا الحديث أخرجه الطَّبرانِيُّ في المعجم الأوسط (١/٥٢٦) ح (٩٨٧) من طريق عَمرو بن أبي سلمة عن زُهير بن محمد، عن سُهَيْلِ بن أبي صَالحٍ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: .... فذكره.

وقد تابع زهير بن محمد: سليمانُ بن بلال وهو: ثقة[1]، فقد أخرجه أحمد في مسنده (٢/٣٢٥) ح (٨٢٩٢)، وأبو داود ح (٤٠٩٥) والنسائي في الكبرى (٨/٢٩٧) ح (٩٢٠٩)، ومن طريقه السَّرَقُسْطِي في الدلائل ح (١٢٣)، وابن حبان كما في الإحسان (١٣/٦٣) ح (٥٧٥١) والبيهقي في الشُّعب (١٣/٤٩٢) ح (٧٤١٦) من طرق عن سليمان بن بلال عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/٢٨٧، ٢٨٩) ح (٧٨٤٢، ٧٨٧٨)، والعُقَيْلي في الضعفاء (٢/٢٣٢)، والبيهقي في الشُّعب (٩/٢٥) ح (٤٤٠٠) من طرق عن الطَّيب بن محمد عن عَطاء بن أبي رَبَاح عن أبي هريرة.

ويشهد لهذا الحديث:

أ – حديث ابن عباس – رضي الله عنهما –: أخرجه البخاري ح (٥٨٨٦)، وأبو داود ح (٤٨٩٢) وأحمد (١/٢٢٥) ح (١٩٨٢)، والترمذي ح (٢٧٨٤)، من طرق عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عن عِكْرِمَة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنْ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنْ النِّسَاءِ."

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"

ب – حديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما –: أخرجه أحمد (٢/٦٥)، ح (٥٣٢٨)، (٢/٩١) ح (٥٦٤٩)، والبزار كما في كشف الأستار (٢/٤٤٦) ح (٢٠٧٥)،

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٥/٤٢٠)، التاريخ الكبير (٤/٦)، الجرح والتعديل (٤/١٠٣)، تهذيب الكمال (١١/٣٧٢)، تهذيب التهذيب (٤/٣٠٤)، التقريب ص (٢٥٠).

والطبراني في الكبير ( ٤٠٠/١٢ ) ح ( ١٣٤٧٧ ) من طريق ثوير عن مُجَاهِد عن ابن عمر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْمُخَنَّثِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنْ النِّسَاءِ .

وفي إسناد هذا الحديث: ثوير وهو ابن أبي فاختَة ، وهو: ضعيف .[1] ، ويشهد له ما سبق من الأحاديث .

ج – حديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما –: أخرجه أحمد ( ١٩٩/٢ ) ح ( ٦٨٧٥ ) ، والعُقَيلي في الضُّعفَاء ( ٢٣٢/٢ ) ، وأبو نُعيم في الحِلْيَة ( ٣٢١/٣ ) من طريق عمر بن حوشب، عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ هُذَيْلٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَمَنْزِلُهُ فِي الْحِلِّ وَمَسْجِدُهُ فِي الْحَرَمِ قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ رَأَى أُمَّ سَعِيدٍ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ مُتَقَلِّدَةً قَوْسًا وَهِيَ تَمْشِي مِشْيَةَ الرَّجُلِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ الْهُذَلِيُّ: فَقُلْتُ هَذِهِ أُمُّ سَعِيدٍ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ مِنْ النِّسَاءِ، وَلَا مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ مِنْ الرِّجَالِ".

وفي هذا الإسناد: إبهام الرجل من هُذيل، وجهالة حال عمر بن حَوْشَب الصنعاني[2]، ويشهد له ما سبق من الأحاديث .

**ثانياً: الأحاديث التي رواها الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد :**

**الحديث الأول :** حديث زيد بن أسلم ﷺ قال : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي مَحْلُول إِزَارُهُ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ .

أخرجه الحاكم في المستدرك ، ( ٣٨٠/١ ) ح ( ٩١٦ ) من طريق الوليد بن مسلم، ثنا زهير بن محمد التميمي ، ثنا زيد بن أسلم ، قال: ..... فذكره

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"

وهذا الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات ( ١٧٥/٤ ) ، وابن خزيمة في صحيحه ( ٣٨٢/١ ) ح ( ٧٧٩ ) ، وأبو يعلى في مسنده ( ١٤/١٠ ) ح ( ٥٦٤١ ) ، وابن حبان كما في الإحسان ( ٢٦٧/١٢ ) ح ( ٥٤٥٣ ) ، والبيهقي في السنن ( ٢٤٠/٢ ) ح ( ٣١١٣ ) من طريق

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ١٨٣/٢ ) ، ضعفاء العقيلي ( ١٨٠/١ ) ، الجرح والتعديل ( ٤٧٢/٢ ) ، تهذيب الكمال ( ٤٢٩/٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣٢/٢ ) ، التقريب ص ( ١٣٥ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ( ١٥١/٦ ) ، الجرح والتعديل ( ١٠٥/٦ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١٢/٢١ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣٨٤/٧ ) ، التقريب ص ( ٤١١ ) .

الوليد بن مسلم، حدثنا زهير بن محمد التميمي ثنا زيد بن أسلم قال: رأيت ابن عمر .....

وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (٨٠/١)، ح (١٢٧) من طريق الوليد بن مسلم به موقوفاً على ابن عمر، وقال: " لا نعلمه يُروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد. "

وقال البيهقي (ت: ٣٨٥ هـ): " تفرد به زهير بن محمد، وبلغني عن أبي عيسى الترمذي أنه قال: سألت محمدا – يعنى البخاري – عن حديث زهير هذا فقال: أنا اتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي بزهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ويقول: هذا شيخ ينبغي أن يكونوا قلبوا اسمه "[1].

وللحديث شاهد من حديث: **عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما –**: أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٢/١١) ح (١١٣٣٤)، ومن طريقه أبو نُعيم في الحلية (٨٣/٥)، من طريق إبراهيم بن أحمد بن مَروْانَ الوَاسِطِي، ثنا عمر بن صَالِحِ بن خَيْرَة الوَاسِطيُّ، ثنا محمد بن الفَضلِ عن كُرْزٍ عن عطاء عن ابن عباس قال: دَخلتُ على النبي ﷺ وهو يصلي مُحْتَبِياً محلل الأَزرْارِ.

وفي هذا الإسناد: محمد بن الفضل بن عطية وهو مجمعٌ على ضعفه.[2]

وورد في إطلاق أزرار القميص حديث قُرَّة المُزَنِي أخرجه الطيالسي (٣٩٩/٢) ح (١١٦٧)، وابن أبي شيبة (١٦٤/٥ ط: الحوت)، وأحمد (٤٣٤/٣) ح (١٥٦١٩)، وأبو داود ح (٤٠٧٩)، والترمذي في الشمائل ح (٥٧)، والطبراني في الكبير (٢١/١٩) ح (٤١) من طرق عن زهير بن معاوية بن حديج عن عُروة بن عبد الله بن قُشَيرٍ، قال: حدثني مُعَاوِية بن قُرَّةَ عن أبيه، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعْنَاهُ وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ قَالَ: فَبَايَعْنَاهُ ثُمَّ أَدْخَلْتُ يَدِي فِي جَيْبِ قَمِيصِهِ فَمَسِسْتُ الْخَاتَمَ. وإسناده صحيح

**الحديث الثاني:** حديث عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ – رَضي الله عنها – قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ الأَمْرُ يَسُرُهُ قَالَ: " الحَمْدُ للهِ الذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ "، وَإِذَا أَتَاهُ الأَمرُ يَكْرَهُهُ، قَالَ: " الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ "

---

(١) السنن الكبرى (٢٤٠/٢).

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣٧٨/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٥٣٤/٢)، التاريخ الكبير (٢٠٨/١)، ضعفاء العقيلي (١٢٠/٤)، الجرح والتعديل (٥٦/٨)، المجروحين لابن حبان (٢٧٨/٢)، الكاشف (٧٩/٣)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٨٠)، تهذيب التهذيب (٤٠١/٩)، التقريب ص (٥٠٢).

أخرجه الحاكم في المستدرك (٦٧٧/١)، ح (١٨٤٠) من طريق الوليد بن مسلم، ثنا زهير بن محمد، عن منصور بن عبد الرحمن، عن أمه، عن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – قالت: كان النبي ﷺ ..... فذكره.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه ح (٣٨٠٣)، والطبراني في الدعاء (١٥٩٦/٣) ح (١٧٧٠)، وفي المعجم الأوسط (٥٠٣/٧)، ح (٦٩٩٥)، وابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة ص (١٠١) ح (٣٧٨)، والبيهقي في الشُّعب (٣٣٠/٨) ح (٤٠٦٥)، وفي الآداب ص (٣٨٦) ح (١٠٣٩) من طريق الوليد بن مُسلمٍ، نا زُهَير بن محمد، عن مَنْصورِ بن عبد الرحمن عن أمه – صَفِيَّة بِنْت شَيْبَة – عن عائشة – رضي الله عنها – .

قال الطبراني: "لم يَرْوِ هذا الحديث عن مَنصورٍ إلا زُهيرٌ، تفرد به الوليدُ بن مسلمٍ، ولا يُرْوَى عن عائشةَ إلا بهذا الإسنادِ."

وللحديث شاهد من: حديث علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن عباس ﷺ.

أ – حديث علي بن أبي طالب ﷺ: أخرجه البزار في مسنده (١٦٦/٢) ح (٥٣٣) ومن طريقه أبو الشيخ في أخلاق النبي ص (٨٠)، والبغوي في شرح السنة (١٨٠/٥) ح (١٣٨٠) عن محمد بن إسحاق البَغْدَادِي، نا يحيى بن أبي بُكَيْرٍ، نا إِسرَائيلُ، عن محمدِ بن عبد اللهِ بن أبي رَافِعٍ، عن أَبِيهِ، عن عَمِّه عُبَيْدِ الله بن أبي رَافِعٍ، عن عَلي بن أبي طَالِب قال: كان النبي ﷺ إذا رَأَى ما يَكْرَهُ قال: "الحَمْدُ للهِ عَلى كُلِّ حَالٍ"، وإذا رَأَى ما يَسُرُّهُ، قال: "الحَمْدُ للهِ الذي بِنِعْمَتِه تَتِمُّ الصَّالحَاتُ."

قال البزار (ت: ٢٩٢ هـ): "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي بن أبي طالب ﷺ إلا بهذا الإسناد."

وفي إسناد هذا الحديث: محمد بن عبد الله بن أبي رافع: مَجهول الحال، قال ابن القطان: لا يُعْرَفُ[1].

ب – حديث أبي هريرة ﷺ: أخرجه أبو نُعيم في الحلية (١٥٧/٣) بمعناه من طريق الفضل الرَّقَاشِي عن محمد بن المُنْكَدِر عن أبي هريرة، وقال: "غريب من حديث محمد

(١) ينظر: لسان الميزان (٢٢٤/٥)، تهذيب التهذيب (٢٢٧/٩)، التقريب ص (٤٨٧).

والفضل الرقاشي، لم نكتبه إلا من هذا الوجه "، وفي هذا الإسناد: الفَضْل بن عيسى الرَّقَاشِي، متفق على تَضْعِيفِه .[1]

ج – حديث ابن عباس – رضي الله عنهما –: أخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق ٢/١٣٦) كما في السلسلة الصحيحة (٥٣٢/١)، والخطيب في التاريخ (١٣١/٣)، بنحوه من طريق شعبة قال: حدثنا عبد الرحمن بن سعيد، عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم عن ابن عباس، وقال: " هو غريب من حديث شعبة لا نَعْلَمُ له وجه غير هذا ."

وهذه الشواهد للحديث فيها تفرد وغرابة وضعف، فلا تنهض لتقوية أصل الحديث، والله أعلم .

**الحديث الثالث:** حديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَّقُوا مَتَاعَ الغَالِّ، وَمَنَعُوهُ سَهْمَهُ، وَضَرَبُوهُ .

أخرجه الحاكم في المستدرك، (١٤٢/٢) ح (٢٥٩١) من طريق الوليد بن مسلم، ثنا زهير بن محمد، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جده ﷺ، أن رسول الله ﷺ .... فذكره .

قال الحاكم : " حديث غريب صحيح ولم يخرجاه " .

وهذا الحديث أخرجه أبو داود ح (٢٧٠٨)، وابن الجارود ص (٣٦٣) ح (١٠٨٢) من طريق الوليد بن مسلم به .

قال أبو داود (ت: ٢٧٥ هـ) : " حدثنا به الوليد بن عتبة وعبد الوهاب بن نَجْدَة قالا حدثنا الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب قوله ولم يذكر عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: مَنْعَ سَهمه "[2]، وقال الحافظ: " وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب قوله والله أعلم ."[3]، وأشار في الفتح إلى رواية أبي داود، قال: " أخرجه أبو داود من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثم

---

(١) ينظر ترجمته في : تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٧٤/٢)، التاريخ الكبير (١١٨/٧)، المعرفة والتاريخ ليعقوب (١٣٩/٣)، ضعفاء العقيلي (٤٤٢/٣)، الجرح والتعديل (٧/ ٦٤)، ثقات ابن حبان (٢٩٦/٥)، المجروحين لابن حبان (٢١٠/٢)، الكامل لابن عدي (٢٠٣٩/٦)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٤٤)، الكاشف (٣٢٩/٢)، تهذيب التهذيب (٢٨٣/٨)، التقريب ص (٤٤٦) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٥/٣) .

(٣) تغليق التعليق (٤٦٦/٣) .

أخرجه من وجه آخر عن زهير عن عمرو بن شعيب موقوفا عليه وهو الراجح ."[1]

وقد أشار البخاري إلى تضعيف حديث عبد الله بن عمرو في إحراق متاع الغال، قال البخاري: " ولم يَذكُر عبد اللَّه بن عمرٍو عن النبي ﷺ أنه حَرَّقَ مَتَاعَهُ وهذا أَصَحُّ ."[2]

قال الحافظ: " قوله " وهذا أصحُّ " أشار إلى تَضْعِيف ما رُوِي عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رَحْل الغَال، والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه "[3]

**الحديث الرابع :** حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَلا قَوْلَ اللهِ عَز وجل: ﴿ **وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ** ﴾[4] فَقَالَ ﷺ : " شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي " .

أخرجه الحاكم في المستدرك ، ( ٢/ ٤١٤ ) ح ( ٣٤٤٢ )، من طريق الوليد بن مسلم ، عن زُهير بن محمد العنبري ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ قال: ..... فذكره .

قال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " .

وقد تقدم تخريج الحديث ضمن الأحاديث التي رواها عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير بن محمد[5]، فقد تابع الوليد بن مسلم: عمرو بن أبي سلمة في روايته هذا الحديث عن زهير بن محمد .

**الحديث الخامس:** حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما –، قال : لَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُورَةَ الرَّحْمَنِ عَلَى أَصْحَابِهِ حَتَّى فَرَغَ قَالَ : " مَا لِي أَرَاكُمْ سُكُوتا، لَلْجِنُّ كَانُوا أَحْسَنَ مِنْكُمْ رَدّا ، مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَرَّةٍ، ﴿ **فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾[6] إلا قَالُوا : وَلا بِشَيْءٍ مِنْ نِعْمَتِكَ رَبَّنَا نُكَذِّبُ فَلَكَ الحَمْدُ "

---

(١) فتح الباري ( ٦/ ١٨٧ ) .

(٢) فتح الباري ( ٦/ ١٨٧ )، وحديث عبد الله بن عمرو الذي ساقه البخاري ح ( ٣٠٧٤ ) لفظه: " كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " هُوَ فِي النَّارِ " فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا " .

(٣) فتح الباري ( ٦/ ١٨٧ ) .

(٤) سورة الأنبياء الآية: ٢٨ .

(٥) ينظر: ص ( ٢٨ ) .

(٦) سورة الرحمن الآية: ١٣ .

أخرجه الحاكم في المستدرك ( ٥١٥/٢ ) ح ( ٣٧٦٦ )، من طريق الوليد بن مسلم، ثنا زُهير بن محمد، عن محمد بن المُنكدر، عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما –، قال: لما قرأ رسول الله ﷺ ..... فذكره.

قال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ".

وهذا الحديث أخرجه الترمذي ح ( ٣٢٩١ )، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر ح ( ٦٧ ) والعُقَيْلي في الضُّعَفَاء ( ٣٣٥/٢ )، وابن عدي في الكامل ( ١٠٧٤/٣ )، ( ١١٤٠/٣ )، ( ١٨٥٨/٥ )، وأبو الشَّيخ في كتاب العَظَمة ( ١٦٦٦/٥ )، ح ( ١١٠٦ )، والبيهقي في الدلائل ( ٢٣٢/٢ )، وفي الشُّعب ( ٤٣٤/٥ ) ح ( ٢٢٦٤ ) من طريق الوليد بن مسلم به.

وأخرجه البيهقي أيضاً الموضع السابق من طريق مروان بن محمد قال: حدثنا زهير بن محمد فذكره.[1]

قال الترمذي: " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد، قال ابن حنبل: كأن زُهير بن محمدٍ الذي وَقعَ بالشامِ لَيس هو الذي يُرْوَى عنه بالعراق كأنه رَجُلٌ آخر قَلَبُوا اسمه يعني لما يَرْوُون عنه من المَنَاكِيرِ، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهلُ الشامِ يَروون عن زُهيرِ بن محمدٍ مَناكيرَ، وأهلُ العراقِ يَروونَ عنه أحاديثَ مُقاربةً. "[2]

وقال ابن عدي – بعد أن خرج هذا الحديث مع أحاديث أخرى لزهير بن محمد –: " وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة، ورواية العراقيين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه فإنه إذا حَدَّث عنه أهلُ العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم وأرجو أنه لا بأس به. "[3]

وللحديث شاهد من حديث: **ابن عمر – رضي الله عنهما –:** أخرجه ابن جرير ( ٧٢/٢٧ )، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر ح ( ٦٨ )، والبزار كما في كشف الأستار ( ٧٤/٣ ) ح ( ٢٢٦٩ ) من طريق يحيى بن سُلَيْم، ثنا إسماعيل بن أُمَيَّة عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله قرأ سورة الرحمن أو قُرِئَتْ عِنده، فقال: " ما لي أسمع الجن خيراً

---

(١) ومروان بن محمد من أهل الشام، وقد تقدم ذكره ضمن الرواة الشاميين عن زهير بن محمد.

(٢) جامع الترمذي ( ٣٢٨/١ ).

(٣) الكامل لابن عدي ( ١٠٧٨/٣ ).

منكم جوابا لردها منكم ؟ ما أتيت على قول ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إلا قالت الجن: ولا بشيء من نعمة ربنا نكذب "

قال البزار: " لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد . "

وفي هذا الإسناد: يحيى بن سُليم القرشي الطائفي أبو محمد، ويقال: أبو زكريا: مختلف فيه، وقال عنه الحافظ: صدوق سيء الحفظ . (١)

وهذا الشاهد فيه تفرد وضعف ، فلا ينهض لتقوية أصل الحديث ، والله أعلم .

**ثالثاً: الحديث الذي رواه معاذ بن خالد عن زهير بن محمد:**

حديث جبار بن صخر رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : " إِنَّا نُهِينَا أَنْ نَرَى عَوْرَاتِنَا " .

أخرجه الحاكم في المستدرك ( ٢٤٦/٣ ) ، ح ( ٤٩٨٤ ) من طريق معاذ بن خالد ، ثنا زهير بن محمد ، ثنا شرحبيل بن سعد ، أنه سمع جبار بن صخر ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ..... فذكره

وهذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل ( ١٠٧٨/٣ )، والبيهقي في الشُّعَب ( ١٣/ ٤٤١ ) ح ( ٧٣٦٣ )، وابن عبد البَر في الاسْتِيعَاب ( ٢٢٩/١ ) من طريق معاذ بن خالد به .

وقد تقدم في ترجمة معاذ بن خالد أن له مناكير ، وأن أبا حاتم قال: " شيخٌ تشبه أحاديثه عن زُهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى " (٢)، وفي العلل لابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه معاذ بن خالد العسقلاني عن زهير بن محمد عن شرحبيل بن سعد عن جبار بن صخر، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: إنا نهينا أن تُرى عَوراتُنا ، قال أبي: هذا الحديث بعينه، حدثنا معاذ بن حسان ، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد ، عن جبار بن صخر . " (٣)

وقال ابن عدي – بعد أن خرج هذا الحديث مع أحاديث أخرى لزهير بن محمد –:

---

(١) ينظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٥٠٠/٥ ) ، التاريخ الكبير ( ٨/ ٢٧٩ ) ، الجرح والتعديل ( ٩/ ١٥٦ ) ، ثقات ابن حبان ( ٦١٥/٧ ) ، تهذيب الكمال ( ٣٦٥/٣١ ) ، تهذيب التهذيب ( ٢٦٦/١١ ) ، التقريب ص ( ٥٩١ ) .

(٢) الجرح والتعديل ( ٢٥٠/٨ ) تهذيب الكمال ( ١٢٠/٢٨ ) .

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ( ٧٥/٣ ) ح ( ٢٣٢٧ ) .

" وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ورواية العراقيين عنه أصح من رواية غيرهم ، وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه؛ فإنه إذا حَدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم وأرجو أنه لا بأس به . " [1]

وقد تابع زهير بن محمد في رواية هذا الحديث عن شرحبيل بن سعد راويان، هما:

– عبد الرحمن بن أبي الزناد ، ومن طريقه أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ح ( ٢٦٥ ) ، وابن عدي في الكامل ( ١٠٧٨/٣ ) ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد : مختلف فيه، قال الحافظ : صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، و كان فقيها . [2]

– إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، ومن طريقه أخرجه أبو حاتم كما في العلل ( ٧٥/٣ ) ح ( ٢٣٢٧ ) وأبو نعيم في معرفة الصحابة ح ( ١٣٨٤ ) ، وابن منده كما في الإصابة ( ٤٥٠/١ ) ، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى : متروك [3] ، وسبق قول أبي حاتم عن معاذ بن خالد : " شيخٌ تشبه أحاديثه عن زُهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ." [4] ، وهذا يُشعر بأن رواية إبراهيم بن أبي يحيى ليست متابعة بل طريق معاذ بن خالد يرجع إليها .

ومدار هذا الحديث على شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني، مولى الأنصار: وقد ضعفه مالك بن أنس وابن معين وأبو زرعة والنسائي والدارقطني ، وقال ابن عدي: " لشرحبيل أحاديث وليست بالكثيرة، وفي عامة ما يرويه إنكار ... وهو إلى الضعف أقرب. " [5]

وقد اختُلف في ضبط هذا الحديث فعند الحاكم ، وابن عدي ، وابن عبد البر : " نَرى

---

(١) الكامل لابن عدي ( ١٠٧٨/٣ ) .

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ( ٤١٥/٥ ) ، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٣٤٧/٢ ) ، التاريخ الكبير ( ٣١٥/٥ ) ، ضعفاء العقيلي ( ٣٤٠/٢ ) ، المجروحين لابن حبان ( ٥٦/٢ ) ، الجرح والتعديل ( ٢٥٢/٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٩٥/١٧ ) ، التقريب ص ( ٣٤٠ ) .

(٣) ينظر ترجمته في : التاريخ الكبير ( ٣٢٣/١ ) ، ضعفاء العقيلي ( ٦٢/١ ) ، المجروحين لابن حبان ( ١٠٥/١ ) ، الكامل لابن عدي ( ٢١٩/١ ) ، تهذيب الكمال ( ١٨٤/٢ ) ، الكاشف ( ٤٦/١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١٦١/١ ) ، التقريب ص ( ٩٣ ) .

(٤) الجرح والتعديل ( ٢٥٠/٨ ) تهذيب الكمال ( ١٢٠/٢٨ ) .

(٥) ينظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ( ٣١٠/٥ ) ، تاريخ ابن معين برواية الدوري ( ٢٤٩/٢ ) ، التاريخ الكبير ( ٢٥١/٤ ) ، ضعفاء العقيلي ( ١٨٧/٢ ) ، الجرح والتعديل ( ٣٣٨/٤ ) ، الكامل لابن عدي ( ١٣٥٨/٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٤١٣/١٢ ) ، الكاشف ( ٧/٢ ) ، ميزان الاعتدال ( ٢٦٦/٢ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣٢٠/٤ ) ، التقريب ص ( ٢٦٥ ) .

عَوراتِنا " وعند ابن أبي حاتم ، والبيهقي : " تُرى عَوراتُنا " ، وقد ورد ما يدل على جواز كشف العورة في الخلوة ، ففي البخاري ح ( ٢٧٩ ) من حديث أبي هريرة ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا ... " الحديث ، وترجم عليه البخاري بقوله: " باب من اغتسل عُرياناً وحده في الخلوة ، ومن تستر فالتستر أفضل " ، ثم ذكر تعليقاً حديث بهز عن جده عن النبي ﷺ : " اللّه أحق أن يُستَحى منه مِن النَّاسِ . " [١] ، قال الحافظ: " دل قوله: " أفضل " على الجواز ، وعليه أكثر العلماء، والإسناد إلى بهز صحيح ، ولهذا جزم به البخاري ... وعُرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة .... ومفهوم قوله " إلا من زوجتك " يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه، وقياسه أنه يجوز له النظر، ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى، ومنه الرجل للرجل، والمرأة للمرأة، وفيه حديث في صحيح مسلم [٢] ، ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقا ، لكن استدل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى [٣] وأيوب عليهما السلام ووجه الدلالة منه – على ما قال ابن بطال – أنهما ممن أمرنا بالاقتداء به وهذا إنما يأتي على رأي من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا ، والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما ، فدل على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل وإليه أشار في الترجمة " [٤].

---

(١) حديث بهز بن حكيم لفظه: " حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ فَقَالَ الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ ؟ قَالَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَافْعَلْ قُلْتُ: وَالرَّجُلُ يَكُونُ خَالِيًا ؟ قَالَ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ . "، أخرجه أبو داود ح (٣٥٠١). والترمذي ح ( ٢٧٦٩ ) ، وابن ماجه ح ( ١٩٢٠ ) ، قال الترمذي: " هذا حديث حسن " .

(٢) أخرج مسلم ح ( ٣٣٨ ) من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ . "

(٣) هو حديث أبي هريرة ﷺ : " كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثْرِهِ يَقُولُ ثَوْبِي يَا حَجَرُ حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ وَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا " أخرجه البخاري ح ( ٢٧٨ ) ، ومسلم ح ( ٣٣٩ ) .

(٤) فتح الباري (٣٨٦/١) .

**خاتمة :**

أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولعل من المناسب في ختام هذا البحث أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها :

١- ظهر من ترجمة زهير بن محمد أن فَصل الخطاب فيه أنه ثقة ، ورواية الشاميين عنه ضعيفة ، وقد اتفق البخاري ومسلم على تخريج حديثه من غير رواية الشاميين عنه .

٢- تعددت أقوال الأئمة في سبب ضعيف روايات الشاميين عن زهير بن محمد ، ولعل الأقرب أنه حدث من حفظه بالشام فوقع في أحاديثه أغاليط كما قال أبو حاتم ، ثم إن أهل الشام رووا هذه المناكير، فوصفت رواياتهم بالنكارة ، وعندما قارن بعض الأئمة بين رواية أهل الشام عنه، ورواية غيرهم استغرب هذا ، حتى ذكر احتمال أن يكون زهير الذي روى عنه أهل الشام غير زهير بن محمد ، والله أعلم .

٣- بلغ الرواة الشاميون عن زهير بن محمد : ثمانية عشر راوياً ، منهم : سبعة ثقات، وأربعة في مرتبة صدوق ، وسبعة ضعفاء .

٤- تضمن هذا البحث دراسة ثلاثة عشر حديثاً في المستدرك من رواية ثلاثة من الشاميين عن زهير بن محمد الخرساني، وقد حكم الحاكم على سبعة منها بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، وصحح أربعة منها، وساق حديثاً منها شاهداً لحديث ذكره، وسكت عن واحد منها فلم يحكم عليه بشيء، وقد تبين من خلال الدراسة أن ستة منها غير محفوظة ولا تثبُت، وأربعة الراجح فيها الوقف ، وثلاثة وردت من طرق أخرى، ولها شواهد ، وهي أحاديث صحيحة .

٥- يُظهر البحث جوانب من الخلل في المستدرك ؛ حيث لم يراع الحاكم دقائق يُحتاج إليها في التصحيح والحكم على الأحاديث بأنها على شرط البخاري ومسلم ، أو على شرط أحدهما ، ومن ذلك : التضعيف المُقيد بالأمكنة .

٦- يتضح في هذا البحث جلالة قدر الأئمة المتقدمين، وتبحرهم في هذا العلم ، وسعة اطلاعهم، وقوة نقدهم ، حيث تتبعوا الرواة ، ووصفوهم بما يناسب حالهم ، فإن من الرواة الثقات من ضُعِّف في روايته عن أهل بلدٍ معين ، أو إذا

حدث عنه أهل بلد معين، أو إذا حدث من حفظه، أو ضُعِّف في بعض شيوخه، ثم إن مراتب الرُّواة الثقات تتفاوت فبعضهم يُقدم على بعض عند الاختلاف، ونحو ذلك من الدقائق التي اعتنى الأئمة المتقدمون ببيانها وبسطها.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلواته وسلامه الأطيبان الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خير خلقه أجمعين.

* * *

## فهرس المصادر والمراجع:


١- " **الأحاديث المختارة** " أو " **المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما** "، للإمام ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢- " **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** "، ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٧ هـ.

٣- " **إحياء علوم الدين** "، للإمام أبي حامد الغزالي ، الناشر: دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٤٠٣هـ .

٤- " **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه** " ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ .

٥- " **أخلاق النبي ﷺ** "، للحافظ أبي محمد جعفر بن حيان الأصبهاني ، تحقيق د . السيد الجميلي ، بيروت ، ط ثالثة ١٤٠٩هـ .

٦- " **كتاب الآداب** " ، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير ، مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

٧- " **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** "، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، نهضة مصر .

٨- " **الإصابة في تمييز الصحابة** "، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، الناشر: دار نهضة مصر ، القاهرة .

٩- " **كتاب الإيمان** " محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده ، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة .

١٠- " **البحر الزخار المعروف بمسند البزار** " ، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق د . محفوظ الرحمن ، مكتبة العلوم ، ط أولى ١٤٠٩ هـ.

١١- " **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** " ، للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد " ابن الملقن " ، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .

١٢- " **تاريخ بغداد** "، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

١٣- " **تاريخ دمشق** "، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمر، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٩٩٥م

١٤- " **التاريخ الصغير** "، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ

١٥- " **التاريخ الكبير** "، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- " **تاريخ واسط** "، لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف ببحشل، تحقيق: كوركيس عواد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

١٧- " **تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري** "، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، نشر: مركز الأبحاث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨- " **الترجل من مسائل الإمام أحمد** "، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٩- " **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** "، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر :دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠- " **تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي** "، إعداد د: عبد الله بن مراد السلفي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

٢١- " **تفسير الطبري جامع البيان** "، لأبي جعفر محمد بن جرير، تحقيق: محمود شاكر، تخريج أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ثانية.

٢٢- " **تفسير الطبري جامع البيان** "، لأبي جعفر محمد بن جرير، طبعة مكتبة الحلبي، الطبعة الثالثة – مصر ١٣٨٨هـ

٢٣- " **تفسير القرآن العظيم** "، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق د/ حكمت ياسين، مكتبة الدار، ط أولى ١٤٠٨هـ.

٢٤- " **تفسير القرآن العظيم** "، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة

نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

٢٥- "**تفسير القرآن العظيم**"، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الأندلس، بيروت لبنان.

٢٦- "**تقريب التهذيب**"، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقديم ومقابلة محمد عوامه، دار الرشيد، حلب، ط أولى ١٤٠٦هـ.

٢٧- "**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**"، للحافظ ابن حجر العسقلاني، توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٢٨- "**كتاب تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**" أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٢٩- "**كتاب التمييز**" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مطبوع ضمن كتاب منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٣٠- "**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**"، تأليف عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، الطابعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ.

٣١- "**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**"، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٢- "**تهذيب التهذيب**"، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى.

٣٣- "**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٣٤- "**كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**"، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٥- " **الثقات** "، للحافظ محمد بن حبان البستي ، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، الطبعة الأولى.

٣٦- " **الجامع لشعب الإيمان** "، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق مختار الندوي ، الدار السلفية ، الهند ، ط أولى ١٤٠٦هـ .

٣٧- " **الجرح والتعديل** "، إبراهيم بن عبد الله اللاحم ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

٣٨- " **كتاب الجرح والتعديل** "، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى. "

٣٩- " **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** "، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، الناشر :دار الفكر .

٤٠- " **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام** " لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر : مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٤١- " **الدعاء** "، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق محمد سعيد محمد حسن قدمه رسالة دكتوراه لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

٤٢- " **كتاب الدلائل في غريب الحديث** "، تأليف أبي محمد قاسم بن ثابت السرقسطي ، تحقيق د/ محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٤٣- " **دلائل النبوة** "، أبي بكر أحمد الحسين البيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ .

٤٤- " **الرحلة في طلب الحديث** "، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق نور الدين عتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى ١٣٩٥هـ.

٤٥- " **كتاب الزهد** "، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، دار الكتب ، بيروت ، ط أولى ١٤٠٥هـ.

٤٦- " **سلسلة الأحاديث الصحيحة** "، لمحمد ناصر الدين الألباني ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٩هـ .

٤٧- " **سنن أبي داود** "، للحافظ أبي داود سليمان الأشعث، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة

الريان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

٤٨- " **سنن الترمذي** "، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .

٤٩- " **سنن الدارمي** "، للحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، توزيع رئاسة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ١٤٠٤هـ .

٥٠- " **سنن الدارقطني** "، للإمام علي بن عمر الدار قطني ، تحقيق عبد الله هاشم يماني ، الناشر: دار المحاسن ، القاهرة .

٥١- " **السنن الكبرى** "، للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤هـ .

٥٢- " **السنن الكبرى** "، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .

٥٣- " **سنن ابن ماجه** "، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر .

٥٤- " **سير أعلام النبلاء** "، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط وحققه جماعة من المحققين ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ .

٥٥- " **شرح السنة** " للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ

٥٦- " **شرح علل الترمذي** "، للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ

٥٧- " **شرح معاني الآثار** "، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، توزيع: دار الباز، مكة ، دار الكتب العلمية .

٥٨- " **الشريعة** "، للآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار السنة المحمدية ، مصر .

٥٩- " **كتاب الشكر لله عز وجل** "، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي ، تحقيق: ياسين محمد السواس ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ

٦٠- " **الشمائل المحمدية** "، للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق: عزت

الدعاس، طبعة مؤسسة الزعبي، حمص ١٣٨٨هـ

٦١- "**صحيح ابن خزيمة**"، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ

٦٢- "**صحيح مسلم**"، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤هـ

٦٣- "**الضعفاء الصغير**"، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بوارن الصناوي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٤- "**الضعفاء**"، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

٦٥- "**الطبقات الكبرى**"، للإمام محمد بن سعد البصري، الناشر: دار صادر، بيروت.

٦٦- "**كتاب العظمة**"، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة الرياض، ط أولى ١٤٠٨هـ.

٦٧- "**علل الترمذي الكبير**"، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى، نشر وتوزيع مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٦٨- "**علل الحديث**"، للإمام الحافظ: أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ

٦٩- "**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**"، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، الناشر، إدارة العلوم الأثرية، باكستان.

٧٠- "**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**"، تأليف الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني، تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٧١- "**علوم الحديث**"، لابن الصلاح أبو عمرو الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.

٧٢- "**عمل اليوم والليلة**"، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٣٥٨ هـ،

الناشر : مكتبة مدينة العلم ، مكة المكرمة.

٧٣- " **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** "، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ترقيم فؤاد عبد الباقي ، عناية محب الدين الخطيب ، الناشر : المكتبة السلفية .

٧٤- " **القاموس المحيط** "، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة ، ط ثانية ، ١٤٠٧هـ.

٧٥- " **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** "، للحافظ أبي عبد الله الذهبي ، الناشر :دارا لكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٧٦- " **الكامل في ضعفاء الرجال** "، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ .

٧٧- " **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة** "، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ .

٧٨- " **الكنى والأسماء** " ، للعلامة أبي بشر محمد بن أحمد الدولابي ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت .

٧٩- " **لسان الميزان** "، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠هـ.

٨٠- " **المجروحين من المحدثين والمتروكين** "، للإمام محمد بن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، الناشر : دار الوعي ، حلب ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٦ هـ .

٨١- " **مجمع البحرين في زوائد المعجمين** "، للحافظ نور الدين الهيثمي ، تحقيق عبد القدوس نذير مكتبة الرشد ، الرياض ، ط أولى ، ١٤١٣هـ .

٨٢- " **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** " ، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٢هـ

٨٣- " **المذكر والتذكير والذكر** " لابن أبي عاصم ، تحقيق: خالد قاسم الردادي ، دار الصحابة للتراث ، طنطا.

٨٤- " **المراسيل** " ، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق: شعيب

الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ

٨٥- " **المراسيل** " ، تأليف أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، عناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٢هـ .

٨٦- " **كتاب المرض والكفارات** " للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي ، تحقيق: عبد الوكيل الندوي ، الدار السلفية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٨٧- " **مسائل أحمد رواية ابنه صالح** " ، نشر دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٨٨- " **المستدرك على الصحيحين** " ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، ط أولى ١٤١١هـ .

٨٩- " **مسند أبي يعلى الموصلي** " ، للحافظ أحمد بن علي الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، الناشر: دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٩٠- " **مسند الروياني** " ، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني ، تحقيق: أيمن علي أبو يمان ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

٩١- " **مسند الطيالسي** " ، للحافظ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي ، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٩٢- " **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** " ، الناشر المكتب الإسلامي ، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣هـ .

٩٣- " **مسند أبي عوانة** " ، طبع دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الطبعة الأولى .

٩٤- " **مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب** " ، جمعه: محمد بن أحمد المصنعي العنبسي ، مكتبة الفاروق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .

٩٥- " **المصنف** " ، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٩٦- " **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار** " ، للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٩هـ .

٩٧- " **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار** " ، للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة ، تحقيق: كمال الحوت .

٩٨- " **المعجم الأوسط** "، للحافظ أبي القاسم سليمان بن حمد الطبراني ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

٩٩- " **معجم الصحابة** " ، لابن قانع البغدادي ، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد ، نشر: نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

١٠٠- " **المعجم الكبير** "، للحافظ أبي القاسم سليمان بن حمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلف، الناشر: وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، مطبعة الوطن العربي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ .

١٠١- " **كتاب المعرفة والتاريخ** "، تأليف أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوى ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ.

١٠٢- " **المنتقى** " ، للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي الجارود ، باكستان ، ط أولى ١٤٠٣هـ .

١٠٣- " **الموضح لأوهام الجمع والتفريق** " تأليف : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تصحيح ومراجعة : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، نشر دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ

١٠٤- " **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** " ، تأليف أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة ، بيروت .

١٠٥- " **نصب الراية** "، للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، طبعة ثانية.

١٠٦- " **الوهم في روايات مختلفي الأمصار** "، للدكتور: عبد الكريم الوريكات، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

* * *

# الأحاديث الواردة في يوم الحجِّ الأكبر
# جمع ودراسة

د. سعود بن عيد الجربوعي الصاعدي
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

# الأحاديث الواردة في يوم الحج الأكبر
## جمع ودراسة

**د. سعود بن عيد الجربوعي الصاعدي**
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

**ملخص البحث:**

بيّن الله–تعالى– ونبيه–صلى الله عليه وسلم– أن أفضل أيام الحج، بله خير الأيام عند الله أيام عشر ذي الحجة. وبيّن–صلى الله عليه وسلم– أن أفضل أيام العشر، بله خير الأيام عند الله–جل ثناؤه– يوم الحج الأكبر، فعن عبدالله بن قرط–رضي الله عنه– عن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال: (إِنَّ أَعْظَمَ الأَيَّامِ عِندَ اللهِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرّ)..والأحاديث الواردة عنه–صلى الله عليه وسلم– جاءت على أوجه عِدّة في تعيين يوم الحج الأكبر، ففي بعضها أنه يوم النحر، وفي بعضها الآخر أنه يوم عرفة، وفي بعضها الآخر أنه يوم حج أبو بكر بالناس، وفي بعضها الآخر أنه زمن الفتح، في ستة أقوال أخرى عند أهل العلم. فرأيتُ أن أجمع–حسب جهدي– الأحاديث الواردة في يوم الحج الأكبر، وتعيينه، وبيان تحريمه. وأدرسها، وأنظر في كلام أهل العلم فيها، لأخرج بدراسة جامعة، وخلاصة واضحة في تعيين يوم الحج الأكبر، وبيان حرمته وفضله، أستفيد منها، وأفيد بها إخواني المسلمين، رجاء الفائدة، والثواب الذي لا ينقطع.

**المقدّمة:**

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ (١)، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ (٢)، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ (٣).. .

أما بعد:

فإن أحسن الحديث كتاب الله–عز وجل–، وخير الهدي هدي محمد–صلى الله عليه وسلم–، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وإن من أهم ما تجب معرفته على المكلف أن الله–جل ثناؤه– هو المتفرد بالخلق والأمر، والتفضيل والاختيار، المستحق للعبادة دون ما سواه، قال–تعالى–: ﴿ وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ (٤). وقال: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ (٥). وكتب مقادير الخلائق قبل خلق السموات والأرض، فعن عبدالله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنهما– قال: سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات، والأرض بخمسين ألف سنة)، رواه: مسلم(٦).

وبعث نبيه محمداً–صلى الله عليه وسلم– إلى الناس كافة على حين فترة من الرسل، رحمة للعالمين، وحجة على الخلق أجمعين، وأعلى محله وقدره، ورفع منزلته وذكره، ليعبدوا الله–تعالى– وحده لا شريك له، وليقروا بوحدانيته وإلهيته–جل وعلا–.

---

(١) الآية: (١٠٢)، من سورة: آل عمران.

(٢) الآية: (١)، من سورة: النساء.

(٣) الآية: (٧٠–٧١)، من سورة: الأحزاب.

(٤) الآية: (٦٨)، من سورة:القصص.

(٥) من الآية: (٢)، من سورة: الزمر.

(٦) الصحيح (٤/ ٢٠٤٤) ورقمه/ ٢٦٥٣.

فمن آمن بنبيه محمد–صلى الله عليه وسلم– وأطاعه، وأخذ بهديه فإنه على صراط مستقيم، ودين قويم، ودخل الجنة. ومن كفر به وعصاه، وترك هديه فإنه من أصحاب الجحيم، وله عذاب أليم، قال الله–تعالى–: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [1]. وقال: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [2].

وقد بيّن النبي–صلى الله عليه وسلم– للأمة شرائع الدين، وأحكام الإسلام، ومبانيه العظام، ومن ذلك: بيانه للحج، وحكمه، وصفته. روى مسلم[3] من حديث جابر بن عبدالله–رضي الله عنهما–قال: إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مكث تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حاج. فقدم المدينة بشر كثير، كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ويعمل مثل عمله. وروى بسنده[4] عن جابر–أيضاً– قال: رأيت النبي –صلى الله عليه وسلم– يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: (لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدرى لعلي لا أحج بعد حجتي هذه).

وبيّن–صلى الله عليه وسلم– فضله، وأنه من الأعمال الزاكية، والأفعال الفاضلة، وأنه ليس للحج المبرور ثواب دون الجنة، فقال–صلى الله عليه وسلم–: (العُمرَةُ إِلى العُمرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَينَهُمَا. وَالحَجُّ المَبرُورُ لَيسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الجَنَّة[5])، رواه: البخاري[6] –واللفظ له–،

---

(١) الآيتان: (٥٦–٥٧)، من سورة: آل عمران.

(٢) الآية: (٣)، من سورة: التوبة.

(٣) (٢/ ٨٨٧) ورقمه/ ١٢١٨.

(٤) (٢/ ٩٤٣) ورقمه/ ١٢٩٧.

(٥) أي: زادت قيمته فلم يقاومه شيء من الدنيا، ولا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لابد أن يدخل الجنة جزاء بر حجه. انظر: شرح النووي على مسلم (٩/ ١١٩)، والفروع لابن مفلح (٦/ ١٩٤–١٩٥)، وعمدة القارئ (١٠/ ١٠٩).

(٦) في (باب: العمرة وجوب العمرة وفضلها، من كتاب: العمرة) ٣/ ٦٩٨ ورقمه/ ١٧٧٣.

ومسلم[1]، بسنديهما عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به.

وسئل–صلى الله عليه وسلم– مرّة: أي الأعمال أفضل؟ فقال: (إِيمَانٌ بِاللهِ، وَرَسُولِهِ). قيل: ثم ماذا ؟ قال: (جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللهِ). قيل: ثم ماذا ؟ قال: (حَجٌّ مَبرُورٌ)، رواه: البخاري[2]–وهذا من لفظه–. ومسلم[3]، بسنديهما عن أبي هريرة–أيضاً– به.

وبيّن الله–تعالى–، ونبيه–صلى الله عليه وسلم– أن أفضل أيام الحج، بله خير الأيام عند الله أيام عشر ذي الحجة[4]، قال الله–تعالى–: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ﴾ [5].وعن ابن عباس عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أنه قال: (ما العمل فى أيام العشر أفضل من العمل في هذه). قالوا: ولا الجهاد؟ قال: (ولا الجهاد. إلا رجل خرج يخاطر بنفسه، وماله فلم يرجع بشيء)، رواه: البخاري[6].

وبيّن–صلى الله عليه وسلم– أن أفضل أيام العشر، بله خير الأيام عند الله–جل ثناؤه– يوم الحج الأكبر، فعن عبدالله بن قرط[7]–رضي الله عنه– عن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال: (إِنَّ أَعْظَمَ الأَيَّامِ عِندَ اللهِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ)، رواه: أبو داود– وهذا مختصر من لفظه–، والإمام أحمد، وغيرهما، وهو حديث صحيح[8].

والأحاديث الواردة عنه–صلى الله عليه وسلم– جاءت على أوجه عِدّة في تعيين يوم الحج الأكبر، ففي بعضها أنه يوم النحر، وفي بعضها الآخر أنه يوم عرفة، وفي بعضها الآخر أنه يوم حج أبو بكر بالناس، وفي بعضها الآخر أنه زمن الفتح، في ستة أقوال أخرى

---

(١) في (كتاب: الحج، باب: في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة) ١/٩٨٣ ورقمه/ ١٣٤٩.

(٢) في (كتاب: الإيمان، باب: من قال إن الإيمان هو العمل..) ١/٩٧ ورقمه/ ٢٦. وفي (كتاب: الحج، باب: فضل الحج المبرور) ٣/٤٤٦ ورقمه/ ١٥١٩. وأخرجه كذلك في: خلق أفعال العباد (ص/ ٤٠) ورقمه/ ١١١، ١١٢.

(٣) في (كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله – تعالى – أفضل الأعمال) ١/٨٨ ورقمه/ ٨٣. ورواه من طريقه: ابن حزم في المحلى (٩/٣٣٧).

(٤) فهي أفضل من أيام العشر الأخير من رمضان؛ إذ فيها يوم النحر، ويوم عرفة، ويوم التروية. وليالي العشر الأخير من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة؛ إذ فيها ليلة القدر.
انظر: زاد المعاد (١/ ٥٧).

(٥) الآيتان: (١–٢)، من سورة: الفجر.

(٦) (٢/ ٥٣٠) ورقمه/ ٩٦٩.

(٧) بضم القاف، وبالطاء المهملة. قاله ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ١١٠).

(٨) سيأتي برقم/ ٧.

عند أهل العلم[1].

فرأيتُ أن أجمع–حسب جهدي– الأحاديث الواردة في يوم الحج الأكبر، وتعيينه، وبيان تحريمه، وأدرسها، وأنظر في كلام أهل العلم فيها؛ لأخرج بدراسة جامعة، وخلاصة واضحة في تعيين يوم الحج الأكبر، وبيان حرمته وفضله، أستفيد منها، وأفيد بها إخواني المسلمين؛ رجاء الفائدة، والثواب الذي لا ينقطع.

**خطة البحث:**

كتبت البحث في مقدمة – شرحت فيها دوافع كتابته، وأهميته، وخطته، ومنهج كتابته –، وستة فصول:

**فالفصل الأول:** فأوردت فيه الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر، وبيان تحريمه. وفيه مطلبان:

✧ المطلب الأول: الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر، وبيان تحريمه.

✧ المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في تعظيم وتحريم يوم النحر.

والفصل الثاني: أوردت فيه الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة، وبيان تحريمه. وفيه مطلبان:

✧ المطلب الأول: الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة، وبيان تحريمه.

✧ المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في تحريم يوم عرفة.

**والفصل الثالث:** أوردت فيه الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم حج أبو بكر بالناس.

**والفصل الرابع:** أوردت فيه الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو عام اجتمع فيه حج المسلمين، والمشركين، وأهل الكتاب.

**والفصل الخامس:** الأحاديث الواردة في تحريم وتعظيم بعض أيام الحج.

**والفصل السادس:** وأوردت فيه مسائل البحث، وفيه خمسة مباحث:

---

(١) ستأتي في المبحث الثاني من الفصل السادس.

المبحث الأول: تعريف الحج الأكبر، وفيه ثلاثة مطالب:

✧ المطلب الأول: تعريف الحج لغة.

✧ المطلب الثاني: تعريف الحج شرعاً.

✧ المطلب الثالث: تعريف الأكبر.

المبحث الثاني: خلاف أهل العلم في تعيين يوم الحج الأكبر.

المبحث الثالث: سبب تسمية يوم النحر بيوم الحج الأكبر.

المبحث الرابع: المقصود بالحج الأصغر.

المبحث الخامس: خلاف أهل العلم في أيهما أفضل يوم النحر أم يوم الجمعة؟

ثم ذكرت الخاتمة، والفهارس.

**منهج البحث:**

سرت في إعداد البحث بعد عزمي على كتبه بعد مشيئة الله متوكلاً عليه وحده على المنهج التالي:

أولاً: جمع الأحاديث، وتخريجها

١- جمعت ما وقفت عليه من الأحاديث الواردة في موضوعه من كتب السنة. ولا أسمي الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد عند العزو، وأكتفي بذكر اسم المؤلف.

٢- اعتنيت بإيراد جميع طرقها التي وقفت عليها.

٣- عزوت كل طريق إلى جماعة من مخرجيه، معتنياً بعزوه إلى جميع مواضعه في الكتب الستة.

٤- ذكرت صاحب اللفظ.

٥- رتبتها في كل مبحث على حسب درجاتها من حيث القبول، أو الرد.

٦- ذكرت اختلاف الطرق مع بيان الصحيح، أو الأشبه منها، وأحكام جماعة من أهل العلم عليها.

٧- ترجمت للرواة الضعفاء، والمختلف فيهم من الكتب الأصيلة في الجرح والتعديل، معتنياً بإيراد أقوال الحافظين الذهبي، وابن حجر فيهم.

٨- أحلت على ما تقدّم إذا تكررت ترجمة الراوي، مع ذكر خلاصة الحكم عليه.

ثانياً: خدمة النص

١- نظمته على خطة علمية، سبق أن شرحتها.

٢- رقمت الأحاديث الواردة في موضوعه ترقيمين، ترقيم عام، وترقيم خاص بكل فصل.

٣- ضبطت متون الأحاديث بالشكل.

٤- ضبطت الألفاظ، والأسماء المشكلة، ونحوهما بالحروف.

٥- اعتنيت بوضع علامات الترقيم المناسبة.

٦- شرحت الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث على وجه الخصوص. ونقلت من غيرها في ذلك عند الحاجة.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب ربنا-جل ثناؤه- بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٩- علقت على ما يحتاج إلى تعليق.

١٠- ذكرت خاتمة للبحث، فهرس بالمصادر والمراجع.

والله-جل ثناؤه- أسأل حسن العون، والسداد والصون، وأن يرزقني وسائر المسلمين العلم النافع، والإخلاص في الأقوال والأعمال كلها؛ إنه أكرم من سئل، وأعظم من أُمّل.. . وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله المطهرين، وأصحابه المطيبين إلى يوم الدين.

* * *

## الفصل الأول:الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وبيان تحريمه:

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر، وبيان تحريمه:

١-[١]عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه -رضي الله عنه - قال: سمعت النبي-صلى الله عليه وسلم-يقول في حجة الوداع: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلاَ أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ) ؟ - ثلاث مرات-. قالوا: يوم الحجّ الأكبر. قال: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُم حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا).

هذا الحديث رواه: الترمذي(١)، وابن ماجه(٢)، والنسائي في الكبرى(٣)، والطبراني(٤)، وتمّام(٥)، والبيهقي(٦)، والمزيّ(٧)، جميعاً من طرق عن أبي الأحوص، وراه: الترمذي(٨)-مرة أخرى- بسنده عن زائدة كلاهما (أبو الأحوص، وزائدة) عن شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو به.. . واللفظ مختصر من حديث ابن ماجه، ولسائرهم نحوه، غير أن للترمذي في حديثه من طريق أبي الأحوص: (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا)؟ قالوا: يوم الحج الأكبر، ثم ذكر نحوه من غير قوله: (فِي شَهْرِكُمْ هَذَا). وللنسائي نحوه غير أن فيه: (قالوا: يوم النحر، يوم الحج الأكبر).

---

(١) في (كتاب: الفتن، باب:ما جاء "دماؤكم وأموالكم عليكم حرام") ٤ / ٤٠١ ورقمه/ ٢١٥٩.

(٢) في (كتاب: المناسك، باب: الخطبة يوم النحر) ٢ / ١٠١٥ ورقمه/ ٣٠٥٥ عن أبي بكر بن أبي شيبة، وهناد بن السري، كلاهما عن أبي الأحوص به.

والحديث في المصنف لابن أبي شيبة (٨ / ٦٠٠) ورقمه/ ٥٤. ورواه عنه ابن أبي عاصم في الديات (ص/ ٧٤). ورواه: ابن عساكر في تأريخه (٤٥ / ٤٠٣) بسنده عن أبي بكر به. ورواه: ابن حزم في حجة الوداع (ص/ ٢٠٤) بسنده عن هناد به.

(٣) (٢/ ٤٤٤) ورقمه/ ٤١٠٠، و(٦ / ٣٥٣) ورقمه/ ١١٢١٣.

(٤) المعجم الكبير (١٧/ ٣١- ٣٢) ورقمه/ ٥٨.

(٥) الفوائد (١/ ٣٦٢) ورقمه/ ٩٢٥.

(٦) السنن الكبرى (٨ / ٢٧).

(٧) تهذيب الكمال (٢١ / ٥٣٩).

(٨) في (كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة) ٥ / ٢٥٥- ٢٥٦ ورقمه/ ٣٠٨٧.

وقال الترمذي–عقب حديثه في الموضعين–: (هذا حديث حسن صحيح)اهـ. وأورده الألباني في صحيح سنن الترمذي[1]، وابن ماجه[2]، وصححه.

وسليمان بن عمرو في إسناد الحديث هو: ابن الأحوص الجشمي، تابعي روى عنه اثنان[3]، وترجم له البخاري[4]، وابن أبي حاتم[5]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[6]. وقال ابن القطان[7]: (مجهول.. . ولا يعرف أنه روى عنه غير يزيد بن أبي زياد، وشبيب بن غرقدة). وقال الذهبي[8]: (ثقة)اهـ. وقال ابن حجر[9]: (مقبول)اهـ، يعني: إذا توبع وإلا فليّن الحديث كما هو اصطلاحه–. ولم يتابع–في ما أعلم– على هذا الحديث من هذا الوجه. وأبو الأحوص اسمه: سلام بن سليم، وزائدة هو: ابن قدامة.

والخلاصة: أن النفس تميل إلى ثقة سليمان بن عمرو الجشمي، وبخاصة أنه تابعي، وقد روى عنه اثنان، ووثقه اثنان، وليس فيه إلا كلام ابن القطان؛ فحديثه صحيح–والله أعلم وهو ولي التسديد–.

٢–[٢]عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن مسعود–رضي الله عنه–قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–وهو على ناقته المخضرمة[10] بعرفات، فقال: (أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا، وَأَيَّ شَهْرٍ هَذَا، وَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا)؟ قالوا: هذا بلد حرامٌ، وشهرٌ حرامٌ، ويومٌ حرامٌ. قال:(أَلاَ وَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ، وَدِمَاءَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ،كَحُرْمَةِ شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي

---

(١) (٢ / ٢٣٠) ورقمه / ١٧٥٣.

(٢) (٢ / ١٨١– ١٨٢) ورقمه / ٢٤٧٩.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٥٠) ت / ٢٥٥٣.

(٤) التأريخ الكبير (٤ / ٢٨) ت / ١٨٥١.

(٥) الجرح والتعديل (٤ / ١٣٢) ت / ٥٧٥.

(٦) (٤ / ٣١٤).

(٧) بيان الوهم (٤ / ٢٨٧).

(٨) الكاشف (١/ ٤٦٣) ت / ٢١٢٠.

(٩) التقريب (ص/ ٤١١) ت / ٢٦١٣.

(١٠) اسم لناقته–صلى الله عليه وسلم–. وسميت بذلك لأنها مقطوعة أحد الأذنين، أو نصفه فما فوقه، وقيل غير ذلك. وتسمى–أيضاً– بالعضباء.

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ١٢٨)، وشرح النووي على مسلم (٨ / ١٧٣)، وشرح السيوطي على سنن ابن ماجه (١/ ٢١٩).

يَوْمِكُمْ هَذَا).

هذا الحديث يرويه عمرو بن مرة أبو عبدالله الجملي، واختلف عنه على أربعة أوجه.

أولها: رواه أبو سنان سعيد بن سنان الشيباني الأصغر البرجمي عنه عن عبدالله بن مسعود به. روى حديثه: ابن ماجه[1] عن إسماعيل بن توبة عن زافر بن سليمان عنه به، وهذا مختصر من لفظه.. . وصحّح البوصيري[2] إسناده.

وأبو سنان وثقه جماعة[3]، وذكره ابن عدي في الكامل[4]، وقال: (وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث غرائب، وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمّد الكذب والوضع لا إسناداً ولا متناً، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تحتمل، وتقبل)اهـ. وقال ابن حجر في التقريب[5]: (صدوق له أوهام)اهـ.

وزافر بن سليمان هو: الإيادي ضعفه جماعة من النقاد؛ لأنه كان كثير الأوهام[6]. وعمرو بن مرة قال فيه أبو حاتم[7]: (لم يسمع من ابن عمر، ولم يسمع من أحدٍ من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إلا من ابن أبي أوفى)اهـ[8]؛ فالإسناد منقطع– أيضاً–.

ولكن رواه: العقيلي في ترجمة زافر بن سليمان[9] بسنده عن يحيى بن المغيرة عن زافر ابن سليمان به. وقال: (عمرو بن مرة عن مرة عن ابن مسعود)اهـ. ومرة هو: ابن شراحيل الهمداني، المعروف بمرة الطيب.. . وهكذا حال الضعفاء في أحاديثهم، يحدثون بها على أكثر من وجه.

وسائر الأوجه عن عمرو بن مرة رواها شعبة عنه على اختلاف عليه.

---

(١) في (كتاب: المناسك، باب: الخطبة يوم النحر) ٢/ ١٠١٦ ورقمه/ ٣٠٥٧.

(٢) مصباح الزجاجة (٣ / ٢٠٧).

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٠ / ٤٩٢) ت / ٢٢٩٤، وتهذيبه (٤ / ٤٥).

(٤) (٣/ ٣٦٢– ٣٦٣).

(٥) (ص/ ٣٨١) ت/ ٢٣٤٥.

(٦) انظر: الضعفاء الصغير (ص/ ١٠٠) ت/ ١٢٩، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٦٧) ت/ ١٩٤٧، والتقريب (ص/ ٣٣٣) ت/ ١٩٩٠.

(٧) كما في: المراسيل لابنه (ص/ ١٤٧) ت/ ٢٦٦.

(٨) وانظر: تحفة التحصيل (ص/ ٣٨٩) ت/ ٧٨٣.

(٩) الضعفاء (٢/ ٩٥) ت/ ٥٥٥. وكذلك الإسناد في طبعة حمدي السلفي للضعفاء (٢/ ٤٥٣) ت/ ٥٥٥.

فرواه: الإمام أحمد[1] عن وكيعٍ (هو: ابن الجرّاح)، ورواه- أيضا-[2]، ومسدد[3] عن يحيى (وهو: ابن سعيد القطان)، والنسائي في الكبرى[4]بسنده عن يحيى (يعني: القطان المتقدم)-أيضاً-، والطحاوي[5] بسنده عن أبي داود (وهو: الطيالسي) ووهب (وهو: ابن جرير بن حازم) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، والعقيلي[6] عن إبراهيم بن محمد عن مسلم (وهو: ابن إبراهيم) ستتهم عنه عن عمرو بن مرة عن مرة الطيب عن رجل من أصحاب النبي-صلى الله عليه وسلم-به، بلفظ: (هَذَا يَومُ النَّحْرِ، وَهَذَا يَوْمُ الحَجِّ الأكْبَرِ). واللفظ حديث وكيع، وليحيى ومسلم نحوه، مطوّلاً، وفيه: (إنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا).. الحديث. ومرة الطيب هو: مرة بن شراحيل الهمداني.

وهكذا رواه الإمام أحمد عن وكيع. ورواه سفيان بن وكيع عن أبيه به، ولم يذكر مرة الطيب في الإسناد. رواه عنه: الطبري في تفسيره[7]. وابن وكيع ساقط الحديث[8]، وروايته في جنب رواية الإمام أحمد عن وكيع منكرة.

ورواه: ابن أبي عاصم[9] عن المقدمي عن يحيى بن سعيد وسعيد بن عامر، كلاهما عنه عن عمرو عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-به، بنحو حديث يحيى، ومسلم. وعمرو بن مرة الطيب لم يسمع أحداً من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- غير ابن أبي أوفى-كما تقدم-.

ورواه: أبو الشيخ[10] بسنده عن علي بن الصباح الأعرج عن يوسف بن واقد عن عمر

---

(١) (٢٥/ ٢٢١) ورقمه/ ١٥٨٨٦.
(٢) (٣٨/ ٤٨٢) ورقمه/ ٢٣٤٩٧.
(٣) المسند (كما في: مصباح الزجاجة ٣/ ٢٠٧).
(٤) (٢/ ٤٤٤) ورقمه/ ٤٠٩٩.
(٥) شرح المعاني (٤/ ١٥٨).
(٦) الضعفاء (٢/ ٩٥).
(٧) (٦/ ٣٠٩).
(٨) انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ٤) ت/ ١٤٥٢، والتقريب (ص/ ٣٩٥) ت/ ٢٤٦٩.
(٩) الآحاد والمثاني (٥/ ٣٥١-٣٥٢) ورقمه/ ٢٩٣٢.
(١٠) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٢٣٣-٢٣٤) ورقمه/ ٤٦٥. وعنه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٤٣٠-٤٣١) ت/ ٨٣٦.

ابن هارون البلخي عن عمرو بن مرة عن مرة بن شراحيل الطيب عن عبدالله بن مسعود، قال: خطبنا النبي –صلى الله عليه وسلم–بالمزدلفة.. . فذكر نحو حديث يحيى، ومسلم.

والحديث من هذا الوجه ألقاه أبو الشيخ على الوليد بن أبان فاستغربه، وقال له: (أحب أن تأخذ إجازتي من هذا الشيخ)اهـ، يعني: علي بن الصباح. ثم قال أبو الشيخ:(والناس يروون هذا الحديث، فيقولون: عن رجل. ولم يقل: ابن مسعود غير عمر ابن هارون البلخي)اهـ، ونقله أبو نعيم مختصراً.

وعمر بن هارون متروك الحديث[1]. والحديث قد رواه أبو سنان عن عمرو بن مرة، عن ابن مسعود، وقال مَرَّة: عمرو بن مرة عن مرة عن ابن مسعود–كما تقدم–. فلعلّ أبا الشيخ أراد أنه لم يقل فيه أحدٌ ذلك عن شعبة خاصة–والله أعلم–.

وأشبه طرق الحديث عن شعبة: ما رواه الجماعة (وكيع، ويحيى، وأبو داود، ووهب، ويعقوب بن إسحاق، ومسلم بن إبراهيم) عنه عن عمرو بن مرة عن مرة الطيب عن رجل من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– بذكر يوم النحر، لكثرتهم، واتفاقهم. أورده العقيلي من طريق مسلم بن إبراهيم عقب حديث زافر عن أبي سنان عن عمرو بن مرة عن مرة عن ابن مسعود. وهذا يشعر بترجيحه حديث مسلم.

وهو حديث صحيح من هذا الوجه المروي عن شعبة. وسائر طرقه إما مرجوحة، وإما ضعيفة–والله أعلم–.

٣–[٣]عن ابن عمر–رضي الله عنهما–قال: قال النبي–صلى الله عليه وسلم–بمنى: (أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا)؟ قالوا: الله، ورسوله أعلم. فقال: (فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ. أَفَتَدْرُونَ أَيَّ بَلَدٍ هَذَا)؟ قالوا: الله، ورسوله أعلم. قال: (بَلَدٌ حَرَامٌ. أَفَتَدْرُونَ أَيَّ شَهْرٍ هَذَا)؟ قالوا: الله، ورسوله أعلم. قال: (شَهْرٌ حَرَامٌ). قال: (فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا.. .).

هذا الحديث رواه عن ابن عمر: محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، ونافع–مولى: ابن عمر–.

---

(١) انظر: تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين (ص/١٢٢) ت/٣٦٤، والضعفاء لابن الجوزي (٢/٢١٨) ت/٢٥١٤، والتقريب (ص/٧٢٨) ت/٥٠١٤.

فأما حديث محمد بن زيد فرواه: البخاري[1] بسنده عن عاصم بن محمد بن زيد–وهذا لفظه–، وبسنده[2] عن عمر بن محمد، وبسنده[3]عن واقد بن محمد، كلهم عن أبيهم به.. وله في حديث عمر بن محمد: (أَلاَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ)؟ قالوا: نعم. قال:(اَللَّهُمَّ اشْهَدْ)–ثلاثاً–. وله في حديث واقد بن محمد نحو اللفظ، غير أنه فيه: (أَلاَ أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ)؟ قالوا: ألا شهرنا هذا. قال: (أَلاَ أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً)؟ قالوا: ألا بلدنا هذا. قال: (أَلاَ أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً)؟ قالوا: ألا يومنا هذا.

وأما حديث نافع فرواه: أبو داود[4]، وابن سعد[5]، والطحاوي[6]، والحاكم[7]، جميعاً من طرق عن الوليد بن مسلم، وابن ماجه[8]، والطبراني[9]، وأبو نعيم الأصبهاني[10]، جميعاً من طريق هشام بن عمار[11] عن صدقة بن خالد، والفاكهي[12] من طريق أبي جابر (واسمه: محمد بن عبدالملك المكي)، كلهم عن هشام بن الغاز–وعن هشام رواه: البخاري[13] تعليقاً–، ورواه: تمام[14]، وأبو نعيم[15]، والطبراني[16]، كلهم من طرق عن

(١)في (كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى) ٣/ ٦٧١ ورقمه/ ١٧٤٢، وفي (كتاب: الأدب، باب: الحب في الله) ١٠/ ٤٧٨ ورقمه/ ٦٠٤٣.

(٢)في (كتاب: المغازي، باب: حجة الوداع) ٧/ ٧٠٩–٧١٠ ورقمه/ ٤٤٠٣.

(٣)في (كتاب: الحدود، باب: ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق) ١٢/ ٨٧ ورقمه/ ٦٧٨٥.

(٤) في (كتاب: المناسك، باب: يوم الحج الأكبر) ٢/ ٤٨٣ ورقمه/ ١٩٤٥. ورواه من طريقه: ابن حزم في حجة الوداع (ص/ ١٨٠).

(٥) الطبقات الكبرى (٢/ ١٨٣–١٨٤).

(٦) شرح معاني الآثار (٤/ ١٥٩).

(٧) المستدرك (٢/ ٣٣١).

(٨) في (كتاب: المناسك، باب: الخطبة يوم النحر) ٢/ ١٠١٦–١٠١٧ ورقمه/ ٣٠٥٨. ورواه من طريقه: ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ١٠٤–١٠٥).

(٩) مسند الشاميين (٢/ ٣٧٧) ورقمه/ ١٥٣٣.

(١٠) في المستخرج، كما في: تغليق التعليق (٣/ ١٠٤–١٠٥).

(١١) عدا ابن ماجه، فإنه يرويه عنه دون واسطة.

(١٢) أخبار مكة (٤/ ٢٨٨–٢٨٩) ورقمه/ ٢٦٤٠.

(١٣) في (كتاب: الحج، باب: الخطبة يوم منى) ٣/ ٦٧١ ورقمه/ ١٧٤٢، عقب حديثه المتقدم من طريق عاصم بن محمد عن أبيه عن ابن عمر.

(١٤) الفوائد (١/ ١٩٠) ورقمه/ ٤٤٣.

(١٥) الحلية (٨/ ٢٧٤).

(١٦) مسند الشاميين (١/ ١٦٠) ورقمه/ ٢٦٥.

سليمان بن عبدالرحمن عن عبدالله بن كثير عن سعيد بن عبدالعزيز، ورواه: ابن عدي[1]، والطبراني[2]، بسنديهما عن زمعة بن صالح عن يعقوب بن عطاء، ثلاثتهم ( هشام بن الغاز، وسعيد، ويعقوب) عن نافع به.. . ولفظه عند أبي داود: أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم–وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج، فقال: (أيُّ يوْمٍ هَذَا)؟ قالوا: يوم النحر. قال: (هَذَا يَوْمُ الحَجِّ الأكْبَرِ). وسكت عنه. وشيخه فيه: مؤمّل بن إسماعيل قال البخاري[3]: (منكر الحديث)اهـ، وقال أبو زرعة[4]: (في حديثه خطأ كثير)اهـ، وقال نحو هذا أبو حاتم[5] –أيضاً–.

والحديث عند ابن سعد عن سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي–وهو من طريق الحاكم أيضاً–، وللطحاوي بسنده عن دحيم بن اليتيم بنحو اللفظ الأول. وسليمان بن عبدالرحمن المذكور هو: ابن بنت شرحبيل، ضعيف الحديث[6]، ولكنه متابع. والوليد بن مسلم هو: الدمشقي، كثير التدليس، عده الحافظ[7] في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، لكنه صرح بالتحديث عند أبي داود، والحاكم كليهما.

وفي إسناد ابن ماجه، وغيره من طريق صدقة بن خالد: تلميذه هشام بن عمار، وهو صدوق، لكنه كبر، فصار يتلقن، ولا يُدرى متى سمع منه من روى هذا الحديث عنه[8]، لكنه متابع من طرق عدة.

وفي إسناد تمام، وغيره: سليمان بن عبدالرحمن، وهو: ابن بنت شرحبيل، وعلمت–آنفاً– أنه ضعيف الحديث. وهذا وجه ثانٍ له في الحديث، وصحّح الحاكم الحديث

---

(١) الكامل ( ٧ / ١٤٣).

(٢) المعجم الأوسط ( ١٠/ ٩٧) ورقمه/ ٩٢٠٤، والمعجم الصغير ( ٢/ ٣٨٧) ورقمه/ ١٠٧٤، وقال عقبه: (لم يروه عن يعقوب إلا زمعة، تفرد به أبو قرة) اهـ، يعني: موسى بن طارق.

(٣) كما في: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٧٨).

(٤) كما في: الميزان (٥ / ٣٥٣).

(٥) كما في: الجرح والتعديل (٨ / ٣٧٤) ت / ١٧٠٩.

(٦) انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص / ٤٢٣) ت / ٦٢٢، وسؤالات الآجري أبا داود (٢/ ٣٤٠) ت / ١٦٧٤، والجرح والتعديل (٤ / ١٢٩) ورقمه/ ٥٥٩، والثقات لابن حبان (٨ / ٢٧٨)، والميزان (٢/ ٤٠٢) ت / ٣٤٨٧، والتقريب (ص / ٤١٠) ت / ٢٦٠٣.

(٧) تعريف أهل التقديس (ص /٥١) ت / ١٢٧. وانظر: التبيين (ص /٦٠)ت /٨٣.

(٨) انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٦٦– ٦٧) ت / ٢٥٥، والتهذيب (١١/ ٥٤)، وتقريبه (ص / ١٠٢٢) ت / ٧٣٥٣.

من طريقه، وليس كذلك.

وفي إسناد الفاكهي: أبو جابر، واسمه: محمد بن عبدالملك المكي، قال أبو حاتم[1]: (أدركته، وليس بقوي)اهـ. وفي إسناد الطبراني في الصغير: زمعة بن صالح، وشيخه يعقوب ابن عطاء (وهو: ابن أبي رباح)، وهما ضعيفان[2]، متابعان[3].

والحديث من طريق نافع: حسن لغيره باجتماع طرقه–والله تعالى أعلم–.

٤–[٤]عن عبدالله بن الزبير–رضي الله عنهما– أنه قال: إنّ رسول الله–صلى الله عليه وسلم –قال في حجّة الوداع: (أيُّ بَلَدٍ أحْرَمُ)؟ قيل: مكة. قال: (أيُّ شَهْرٍ أحْرَمُ)؟ قال: ذي الحجة. قال: (أيّ يَوْمٍ أحْرَمُ)؟ قال: يوم النحر–يوم الحج الأكبر–. فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (فَإنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأمْوَالَكُمْ، حَرَامٌ عَلَيْكُمْ إلَى أنْ تَلقَوا رَبَّكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، في بَلَدِكُمْ هَذَا).

رواه: أبو يعلى[4]، والطبراني في الأوسط–واللفظ له–[5] عن أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان، وفي الكبير[6] عن أحمد بن يحيى وعبدالله بن الإمام أحمد ومحمد بن عبدالله الحضرمي، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان[7] بسنده عن عمر بن أيوب بن مالك، وبسنده عن محمد بن عبدالله الحضرمي، كلهم عن أبي عبيدة بن فضيل بن عياض عن مالك بن سعير[8] بن الخِمْس[9] عن فرات بن أحنف عن أبيه عن ابن الزبير به.. . ولأبي

---

(١) كما في: الجرح (٨ / ٥) ت / ١٧.

(٢) انظر ترجمة زمعة في: التأريخ لابن معين–رواية: الدوري– (٢ / ١٧٤)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٩٤) ت / ٥٥٣، وتهذيب الكمال (٩ / ٣٨٦) ت / ٢٠٠٣، والميزان (٢ / ٢٧١) ت / ٢٩٠٤.

وترجمة يعقوب في: الجرح والتعديل (٩ / ٢١١) ت / ٨٨٢، والديوان (ص / ٤٤٦) ت / ٤٧٧٧، والتقريب (ص / ١٠٨٩) ت / ٧٨٨٠.

(٣) وبيعقوب بن عطاء ضعف الهيثمي في مجمع الزوائد (٣ / ٢٦٣) الحديث. وليس هو من الزوائد!

(٤) كما في: المطالب العالية (٣ / ٢٩٠–٢٩١) ورقمه / ١٢٠٢.

(٥) (١ / ٣٢) ورقمه / ٨٢. ط: طارق عوض الله.

(٦) (١٣ / ١١٩) ورقمه / ٢٩٢. ورواه عنه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١ / ٧٢–٧٣) غير أنه لم يذكر الحضرمي–أحد شيوخ شيخه–.

(٧) (١ / ٧٢–٧٣)

(٨) أوله سين مهملة، بعدها عين مهملة مفتوحة، كما في: الإكمال لابن ماكولا (٤ / ٣١٤). وقع في المطبوع من المطالب: (سعد). وأشار المحقق إلى أنه وقع في بعض النسخ: (سعيد)، وكلاهما تحريف، والصواب ما أثبته.

(٩) بكسر الخاء المعجمة، وسكون الميم، وآخره سين مهملة، كما في: تكملة الإكمال لابن نقطة (٢ / ٤٤٣).

يعلى نحوه، وزاد في آخره: (فِي شَهْرِكُمْ هَذَا). وقال الطبراني عقب حديثه: (لم يرو هذا الحديث عن فرات بن أحنف إلا مالك بن سعير، تفرد به أبو عبيدة، ولا يروى عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد)اهـ.

وأبو عبيدة ليّن الحديث[١]. وفرات بن أحنف شيعي غالٍ[٢]، ترجمه البخاري[٣]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وترجمه ابن أبي حاتم[٤]، ونقل عن أبيه قال: (كوفي صالح الحديث)اهـ. ووثقه ابن معين[٥]، والعجلي[٦]، وضعفه أبو داود[٧]، والنسائي[٨]، وابن حبان[٩]، وابن الجوزي[١٠]، وغيرهم. وهو صالح الحديث– كما قال أبو حاتم رحمه الله تعالى–. والنسائي، وأبو حاتم متشددان[١١]. ولعلّ غيرهما ممن ضعفه إنما ضعفه لغلوه في التشيع– والله أعلم–. وأورد حديثه هذا الهيثمي في مجمع الزوائد[١٢]، وعزاه إلى الطبراني في معجميه المتقدمين، وأعلّه بضعفه. وأبوه ترجمه البخاري[١٣]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وترجمه ابن أبي حاتم[١٤]، وقال عن ابن معين: (ثقة)اهـ. ووثقه ابن حبان[١٥]–أيضاً–.

وخلاصة القول: أن إسناد الحديث من هذا الوجه فيه ضعف لحال أبي عبيدة بن فضيل

---

(١) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ٢٣٥) ت/ ٣٩٤١، والميزان(٦/ ٢٢٣) ت/ ١٠٣٩٩، ولسانه (٧/ ٧٩) ت/ ٧٧٢.

(٢) المجروحين (٢/ ٢٠٨).

(٣) التأريخ الكبير (٧/ ١٢٩) ت/ ٥٨٠.

(٤) الجرح (٧/ ٧٩– ٨٠) ت/ ٤٥٢.

(٥) التأريخ –رواية: الدوري– (٢/ ٤٧١).

(٦) كما في: تعجيل المنفعة (ص/ ٢١٨) ت/ ٨٤٧.

(٧) كما في: الموضع نفسه من المرجع المتقدم.

(٨) الضعفاء (ص/ ٢٢٦) ت/ ٤٨٩.

(٩) المجروحين (٢/ ٢٠٨).

(١٠) الضعفاء (٣/ ٣) ت/ ٢٦٩٣.

(١١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص/ ١٨– ١٩).

(١٢) (٣/ ٢٧٠).

(١٣) التأريخ الكبير (٢/ ٥١) ت/ ١٦٥٠.

(١٤) الجرح (٢/ ٣٢٣) ت/ ١٢٢٧.

(١٥) الثقات (٦/ ٧٥)

ابن عياض. والمتن بشواهده: حسن لغيره.

٥-[٥]عن عبدالله بن أبي أوفى-رضي الله عنه-قال: قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم-: (يَوْمُ النَّحْرِ: يَوْمُ الحَجّ الأَكْبَرِ).

رواه: الطبراني في الأوسط[١] عن محمد بن الحسن بن مكرم عن محمد بن بكار عن حفص بن عمر-قاضي حلب- عن الشيباني عنه به.. . وقال (لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن الشيباني إلا حفص بن عمر، تفرد به محمد بن بكار)اهـ. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[٢]، وأعله بضعف حفص بن عمر-قاضي حلب-، وحفص المذكور قال فيه أبو زرعة[٣]: (منكر الحديث)اهـ. وقال أبو حاتم[٤]: (ضعيف الحديث)اهـ. وأورده ابن حبان في المجروحين[٥]، وشدد في حكمه عليه بقوله: (شيخ يروي عن هشام بن حسان، والثقات الأشياء الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به)اهـ، ثم ذكر حديثاً أنكره عليه، تقدم في أوائل كتابه[٦] أنه قال فيه: (هذا خبر باطل رفعه، وإنما هو قول ابن عباس، فرفعه حفص بن عمر هذا)اهـ. وذكره ابن عدي[٧]، وابن الجوزي[٨] في الضعفاء. وتقدم في قول الطبراني عقب الحديث المذكور: (لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن الشيباني إلا حفص بن عمر)اهـ.

والخلاصة: أن الإسناد ضعيف. والمتن له شواهد أوردتها هنا، هو بها: حسن لغيره.

٦-[٦]عن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-قال: سألت رسول الله-صلى الله عليه وسلم-عن يوم الحج الأكبر، فقال: (يَوْمُ النَّحْرِ).

هذا الحديث يرويه: أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي عن الحارث بن عبدالله الأعور عن علي، واختلف فيه على أبي إسحاق.

---

(١) (٦/ ٤٧٠) ورقمه/ ٥٩٩٤.

(٢) (٢/ ٢٦٣).

(٣) كما في: الجرح (٣/ ١٨٠) ت/ ٧٧٣.

(٤) كما في: الموضع المتقدم من الجرح.

(٥) (١/ ٢٥٩).

(٦) (١/ ٢٥).

(٧) الكامل (٢/ ٣٩٠).

(٨) الضعفاء (١/ ٢٢٢) ت/ ٩٣٦.

فرواه: الترمذي[1] بسنده عن محمد بن إسحاق عنه به، مرفوعاً–كما سلف آنفاً–، واللفظ له.

ثم ساقه[2] عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق به، موقوفاً، بلفظ: (يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ: يَوْمُ النَّحْرِ). ثم قال[3]: (ولم يرفعه. وهذا أصحّ من الحديث الأول، ورواية ابن عيينة موقوفاً أصحّ من رواية محمد بن إسحاق مرفوعاً، هكذا روى غير واحد من الحفاظ عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي موقوفاً. وقد روى شعبة عن أبي إسحاق قال: عن عبدالله بن مرة عن الحارث عن علي، موقوفاً)اهـ.

وممن تابع ابن عيينة على وقفه–أيضا–: أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي، في ما رواه عنه: ابن أبي شيبة في مصنفه[4] عنه به، بمثله.

والحارث الأعور كذبه جماعة، والجمهور على ترك حديثه[5]. ولم يسمع منه أبو إسحاق السبيعي إلا أربعة أحاديث[6]. وأبو إسحاق مدلس، ولم يصرح بالتحديث في شيء من طرق الحديث عنه. وقد اختلط بأخرة، وابن عيينة سمع منه بعدما اختلط[7]. ولا يُدرى متى سمع منه أبو الأحوص، وابن إسحاق. وابن إسحاق مشهور بالتدليس–كذلك–، ولم يصرح بالتحديث–أيضاً–.

وخلاصة القول: أن إسنادي الحديث ضعيفان عن أبي إسحاق، وأشبههما عنه: ما رواه ابن عيينة، وأبو الأحوص، كلاهما عنه به، موقوفاً؛ لثقتهما، واجتماعهما. وهو ما رجحه الترمذي في قوله المتقدم، وذكر أنه هكذا رواه غير واحد من الحفاظ عن أبي إسحاق –وبالله التوفيق–.

---

(١) في (كتاب: الحج، باب: ما جاء في يوم الحج الأكبر) ٣/ ٢٩١ ورقمه/ ٩٥٧. وفي (كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة) ٥/ ٢٥٦ ورقمه/ ٣٠٨٨.

(٢) في الموضعين المتقدمين من جامعه، برقم/ ٩٥٨، و ٣٠٨٩.

(٣) في الموضع الأول، وله في الموضع الآخر نحوه.

(٤) (٤/ ٤٧٠) ورقمه/ ٤.

(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٠٨–٢١٠)، والمجروحين (١/ ٢٢٢)، وتهذيب الكمال (٥/ ٢٤٤) ت/ ١٠٢٥.

(٦) قاله العجلي في تأريخ الثقات (ص/ ٣٦٦) ت/ ١٢٧٢. وابن نمير (كما في: الضعفاء لابن الجوزي١/١٨١ ت/ ٧١٦).

(٧) كما في: مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٣٩٣) والكواكب النيرات (ص/ ٣٤٩).

**المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في تعظيم وتحريم يوم النحر:**

٧-[٧]عن عبدالله بن قرط[١]-رضي الله عنه- عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: (إِنَّ أَعْظَمَ الأَيَّامِ عِندَ اللهِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ).

هذا الحديث انفرد بروايته من هذا الوجه-في ما أعلم-: ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي، عن راشد بن سعد المقرئي[٢] عن عبدالله بن عامر بن لحي[٣]-ويقال-: عبدالله ابن لحي- عن عبدالله بن قرط به.

ورواه عن ثور بن يزيد: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وابنه عمرو بن الضحاك البصري.

فأما حديث عيسى بن يونس عنه فرواه: أبو داود[٤]-وهذا مختصر من لفظه- عن إبراهيم بن موسى الرازي ومسدد (يعني: ابن مسرهد)، كلاهما عنه به. وسكت عنه، وقال: قال عيسى: قال ثور: (وهو اليوم الثاني) اهـ. -يعني: يوم القرّ-[٥].

وأما حديث يحيى بن سعيد فرواه: الإمام أحمد[٦]، وابن أبي عاصم[٧]، والنسائي في الكبرى[٨]، وابن خزيمة[٩]، وابن حبان[١٠]، وابن قانع[١١]، والحاكم[١٢]، والبغوي[١٣]، كلهم من طرق عنه به-عدا الإمام أحمد، فإنه يرويه دون واسطة عنه-، بعضهم بمثله، وبعضهم

---

(١) بضم القاف، وبالطاء المهملة. قاله ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ١١٠).

(٢) بفتح الميم، وسكون القاف، وفتح الراء، بعدهما همزة. نسبة إلى: (مقرى) قرية بدمشق. كما في: الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٦٦-٣٦٧).

(٣) أوله لام مضمومة، بعدها حاء مهملة. انظر: الإكمال (٧/ ١٨٩)، والتقريب (ص/ ٥٣٨) ت/ ٣٥٨٦.

(٤) في (كتاب: المناسك، باب: في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ) ٢/ ٣٦٩-٣٧٠ ورقمه/ ١٧٦٥.

(٥) وقال الخطابي في تعليقه على سنن أبي داود (٢/ ٣٧٠): (يوم القرّ هو اليوم الذي يلي يوم النحر. وإنما سمي يوم القرّ لأن الناس يقرون فيه بمنى، وذلك لأنهم فرغوا من طواف الإفاضة، والنحر، واستراحوا وقروا) اهـ. وانظر: النهاية (باب: القاف مع الراء) ٤/ ٣٧.

(٦) (٤/ ٣٥٠). ورواه من طريقه: المزي في تهذيب الكمال (١٥/ ٤٤٥).

(٧) الآحاد (٤/ ٣٦٧) ورقمه/ ٢٤٠٧. ورواه عنه: الأصبهاني في الدلائل (١/ ١٩٥) ورقمه/ ٢٦٢.

(٨) كما في: تحفة الأشراف (٦/ ٤٠٥).

(٩) (٤/ ٢٧٣- ٢٧٤) ورقمه/ ٢٨٦٦. و(٤/ ٢٩٤) ورقمه/ ٢٩١٧، و(٤/ ٣١٥) ورقمه/ ٢٩٦٦.

(١٠) (٧/ ٥١) ورقمه/ ٢٨١١.

(١١) المعجم (٢/ ١٠٣- ١٠٤).

(١٢) المستدرك (٤/ ٢٢١).

(١٣) شرح السنة (٧/ ١٩٩) ورقمه/ ١٩٥٨.

بنحوه، ولابن أبي عاصم: (إنَّ مِنْ أفْضَلِ الأَيَّامِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ القَرّ). ولابن خزيمة في الموضع الأول: (راشد بن سعد عن عبدالله بن نجي). وله في الموضع الثاني، وللحاكم في المستدرك: (عبدالله بن يحيى)، وكلاهما فيه تحريف. والصواب: (عبدالله بن لحي). وقال الحاكم عقب حديثه: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) اهـ. ووافقه الذهبي في التلخيص[1]، وهو كذلك.

وأما حديث أبي عاصم النبيل فرواه: ابن قانع[2]، والطبراني في الأوسط[3]، والبيهقي[4]، كلهم من طرق عنه به. ورواه–أيضاً–: البخاري في تاريخه الكبير[5] معلقاً عنه به.. . ولم يسق ابن قانع لفظه، قال: (نحوه)، يعني: نحو حديث يحيى بن سعيد القطان، عن ثور بن يزيد–وتقدم–. وقال الطبراني عقب حديثه: (لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن قرط إلا بهذا الإسناد، تفرد به ثور)اهـ.

وأما حديث عمرو بن الضحاك فرواه: حفيده ابن أبي عاصم[6] عنه به، ثم قال: (ثم ذكر مثله). يعني: مثل حديث يحيى بن سعيد المتقدم.

والحديث صحيح، صححه: ابن خزيمة، وتلميذه ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي–كما تقدم–، والألباني[7]، وهو كما قالوا، وبالله التوفيق.

٨–[٨]عن أبي غادية الجهني –رجل من أصحاب النبي ﷺ–[8] قال: خطبنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يوم العقبة[9]، قال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، حَرَامٌ عَلَيْكُمْ إلَى أنْ تَلْقَوا ربَّكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، ألاَ هَلْ بَلَّغْتُ)؟ قال: قلنا: نعم. قال: (اللَّهُمّ اشْهَدْ).

هذا الحديث رواه: ربيعة بن كلثوم بن جبر البصري، وأخوه عبدالله، كلاهما عن

---

(١) (٤/ ٢٢١).

(٢) المعجم (١/ ١٠٤).

(٣) (٣/ ٢١١– ٢١٢) ورقمه/ ٢٤٤٢.

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٢٣٧،٢٤١)، و(٧/ ٢٨٨).

(٥) (٥/ ٣٤).

(٦) الآحاد (٤/ ٣٦٧) ورقمه/ ٢٤٠٨.

(٧) صحيح سنن أبي داود (١/ ٣٣١) ورقمه/ ١٥٥٢.

(٨) هو: يسار بن سبع–قاتل عمار بن ياسر– له صحبة. انظر: أسد الغابة (٥/ ٢٣٧) ت/ ٦١٤٠.

(٩) يعني يوم رمي جمرة العقبة، وهو يوم النحر.

أبيهما، عن أبي غادية به.

فأما حديث ربيعة بن كلثوم فرواه: ابن سعد[1]، والإمام أحمد[2]، والطحاوي[3]، وتمام[4]، والطبراني[5]، جميعاً من طرق عنه به.. . واللفظ مختصر من حديث ابن سعد في الموضع الأول من طبقاته، ولسائرهم نحوه.

وأما حديث عبدالله بن كلثوم فرواه: الطبراني[6] بسنده عن يحيى بن عمر الليثي عنه عن أبيه به، بنحوه، مطوّلاً.

والحديث أورده نور الدين الهيثمي في عدة مواضع من مجمع الزوائد.. . فأورده مرة[7]، وعزاه إلى أبي القاسم الطبراني في المعجم الكبير بإسنادين، ثم قال: (رجال أحدهما رجال الصحيح)اهـ. وأورده مرة أخرى[8]، وعزاه إلى الإمام أحمد بن حنبل، وقال: (ورجاله رجال الصحيح)اهـ. وأورده مرة أخرى[9]، وعزاه لعبدالله بن الإمام أحمد في زياداته على مسند أبيه[10]، والطبراني في الكبير، ثم قال مثل قوله الأول.

وربيعة بن كلثوم الراوي عنه ليس له من الحديث إلاّ القليل[11]، واختلف فيه، فوثقه: ابن معين[12]، والعجلي[13]، وابن حبان[14]، وابن شاهين[15]. وذكره النسائي[16]،

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ١٨٤)، و (٣/ ٢٦٠).

(٢) (٢٧/ ٢٥٢–٢٥٣) ورقمه/ ١٦٦٩٩، ١٦٧٠٠.

(٣) شرح المعاني (٤/ ١٥٩)، ولم يسق لفظه. قال: (ثم ذكر مثله)اهـ يعني: مثل حديث جابر، وهو نحو اللفظ المتقدم.

(٤) الفوائد (١/ ٣٦٢) ورقمه/ ٩٢٤.

(٥) المعجم الكبير (٢٢/ ٣٦٣–٣٦٤) ورقمه/ ٩١٢.

(٦) المصدر نفسه (٢٢/ ٣٦٤) ورقمه/ ٩١٣.

(٧) (٣/ ٢٧٢–٢٧٣).

(٨) (٦/ ٢٨٤).

(٩) (٩/ ٢٩٨).

(١٠) والحديث في زياداته على المسند (٢٧/ ٢٥٠–٢٥١) ورقمه/ ١٦٦٩٨، دون الشاهد.

(١١) قاله ابن عدي في الكامل (٣/ ١٥٩).

(١٢) كما في: تأريخ الدارمي عنه (ص/ ١١١) ت/ ٣٣٣.

(١٣) تأريخ الثقات (ص/ ١٥٩) ت/ ٤٣٤.

(١٤) الثقات (٦/ ٣٠١).

(١٥) تأريخ أسماء الثقات (ص/ ١٢٨) ت/ ٣٤٦.

(١٦) الضعفاء (ص/ ١٧٨) ت/ ٢٠٦.

وابن عدي[1]، وابن الجوزي[2]، والذهبي[3] في الضعفاء. وذكره الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق[4]، وقال: (صدوق، وثّق)اهـ. وقال ابن حجر في التقريب[5]: (صدوق يهم)اهـ. فالرجل فيه شيء من حيث الرواية.

وأخوه عبدالله لم أقف على ترجمة له بعد. وأبوهما كلثوم بن جبر وثقه ابن معين[6]، والإمام أحمد[7]، وقال النسائي[8]: (ليس بالقوي)اهـ. وذكره الحافظ في التقريب[9]، وقال: (صدوق يخطئ)اهـ.

ويحيى بن عمر–الراوي عن عبدالله بن ربيعة– قال فيه أبو حاتم[10]: (لا أعرفه)اهـ.

والخلاصة: أن إسناد الحديث من طريق ربيعة بن كلثوم فيه ضعف؛ لأجل حاله، وحال أبيه. وأتوقف في الحكم عليه من طريق عبدالله بن كلثوم؛ لأني لم أقف على ترجمته بعد–كما سلف–.

والحديث من طريق ربيعة بن كلثوم بشواهده: حسن لغيره. وأورده المتقي الهندي في كنز العمال[11]، وعزاه–أيضاً– إلى البغوي[12].

* * *

(١) الكامل (٣/ ١٥٩).

(٢) الضعفاء (١/ ٢٨٢) ت/ ١٢٢٢.

(٣) الديوان (ص/ ١٣٥) ت/ ١٤٠٠.

(٤) (ص/ ٧٩) ت/ ١١٤.

(٥) (ص/ ٣٢٣) ت/ ١٩٢٧.

(٦) كما في: الجرح والتعديل (٧/ ١٦٤) ت/ ٩٢٦.

(٧) العلل–رواية عبدالله– (٢/ ٣٧٩) رقم النص/ ٢٦٨٩. و(٣/ ١٠٠) رقم النص/ ٤٣٨٢.

(٨) كما في: تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٠١).

(٩) (ص/ ٨١٢) ت/ ٥٦٨٩.

(١٠) كما في: الجرح (٩/ ١٧٤) ت/ ٧١٥.

(١١) (٥/ ٢١٧) ورقمه/ ١٢٣٥٤.

(١٢) يعني: في معجم الصحابة، ولم أر الحديث في المقدار الذي وصلنا منه.

## الفصل الثاني: الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة وبيان تحريمه:

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة، وبيان تحريمه:

٩-[١]عن محمد بن قيس بن مخرمة بن عبدالمطلب أن النبي-صلى الله عليه وسلم- خطب بعرفة، فقال: (أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ هَذَا يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ.. )، الحديث.

هذا مختصر من حديث يرويه عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي، واختلف عنه.

فرواه: ابن أبي شيبة[١]-وهذا لفظه- عن يحيى بن أبي زائدة، وأبو داود في المراسيل[٢] عن محمد بن العلاء عن ابن إدريس، والطبري[٣] عن ابن وكيع عن محمد بن بكر، كلهم عنه، عن محمد بن قيس بن مخرمة به. ولأبي داود نحوه.

وهكذا وقعت صورة الإسناد في نسختي من مصنف ابن أبي شيبة، وعدة نسخ أخرى[٤]. ووقع في النسخة التي حققها كمال يوسف الحوت[٥]: (ابن جريج قال: أخبرت عن محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة بن عبدالمطلب، أن النبي-صلى الله عليه وسلم-)، فذكره.. وهو تحريف.

وجاء الحديث دون الشاهد فيه من طريق ابن جريج عن محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-عند الطبراني[٦]، والحاكم[٧]، والبيهقي[٨]. ثم ذكره البيهقي من طريق عبدالله بن إدريس به بالشاهد مرسلاً. كأنه يرجحه على

---

(١) المصنف (٤/ ٤٧٩) ورقمه/ ٤.

(٢) (ص/ ٢٤٧- ٢٤٨) ورقمه/ ١٤٣، بنحوه.

(٣) التفسير (٦/ ٣٠٩).

(٤) كالنسخة المطبوعة بتحقيق: حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، ونشرتها مكتبة الرشد (٥/ ٥٧١) رقم/ ١٥٣٩٩.

(٥) (٣/ ٣٨٧) ورقمه/ ١٥١٨٤.

(٦) المعجم الكبير (٢٠/ ٢٤-٢٥) ورقمه/ ٢٨.

(٧) المستدرك (٥/ ٥٢٣- ٥٢٤).

(٨) السنن الكبرى (٥/ ١٢٥).

الموصول.

ورواه: ابن حزم[1] بسنده عن محمد بن الجهم عن إبراهيم بن حماد عن عباس عن محمد بن عبدالله الأنصاري عن ابن جريج قال: أخبرني رجل من بني هاشم كان أقعدهم من النبي–صلى الله عليه وسلم– عن محمد بن قيس بن مخرمة عن النبي–صلى الله عليه وسلم– به، بالشاهد منه، فحسب.. . وقال: (وهذا ليس بشيء؛ لأنه رواية رجل مجهول، لا ندري من هو، على أنه قد روى هذا كثير عن الأئمة الأفاضل)اهـ.

وهذا الوجه مثل الوجه الأول، غير أن ابن جريج وصف الرجل الذي حدثه بأنه كان من بني هاشم، وأقربهم نسباً من رسول الله–صلى الله عليه وسلم–[2]. وهذا لا ينفع في مجال الرواية، فالرجل لم يزل أنه لم يسمّ. وابن جريج موصوف بالتدليس، مشهور بذلك[3]، ولم يصرّح بالتحديث في شيء من طرق الحديث عنه إلا طريق ابن وكيع عن محمد بن بكر. وابن وكيع هو: سفيان، وقد سقط حديثه–كما تقدم–. وشيخه هو: البرساني، متكلم فيه[4].

ومحمد بن قيس بن مخرمة المطلبي تابعي ثقة، وروايته عن النبي–صلى الله عليه وسلم– مرسلة[5]، فالإسناد، وتعيين يوم عرفة أنه يوم الحج الأكبر: ضعيف للعلتين المتقدمتين.

وللمتن شواهد كثيرة عن النبي–صلى الله عليه وسلم– ستأتي هو بها: حسن لغيره–والله الموفق–.

١٠–[٢]عن عبدالله بن عباس–رضي الله تعالى عنهما–قال–في حديث–: فلما وقف

---

(١) حجة الوداع (ص/ ٤٨٠) ورقمه/ ٥٤٤.

(٢) انظر في معنى قوله: (أقعدهم من النبي–صلى الله عليه وسلم–) في لسان العرب (باب: الدال المهملة، فصل: القاف) ٣/ ٣٥٧،٣٦١– ٣٦٢. وانظر: تأريخ دمشق (٦١/ ٤٤٧)، وأسد الغابة (٣/ ٩٨) ت/ ٢٨٦٨.

(٣) انظر: طبقات المدلسين (ص/٤١) ت/ ٨٣.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٣٠) ت/ ٥٠٩٢، وتهذيبه (٩/ ٧٨)، وتقريبه (ص/ ٨٢٩) ت/ ٥٧٩٧.

(٥) انظر: تاريخ الثقات للعجلي (ص/٤١١) ت/١٤٩٢، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٧) ت/ ٥٥٦٣. وتحفة التحصيل (ص/ ٢٦٧–٢٦٨) ت/ ٧٠٥.

رسول الله–صلى الله عليه وسلم– بعرفة أمر ربيعة بن أمية بن خلف[1] فقام تحت يدي ناقته فقال له النبي–صلى الله عليه وسلم–: (أَصْرُخْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هلْ تَدْرُونَ أيُّ شَهْرٍ هَذَا)؟ قالوا: الشهر الحرام. قال: (فَهَلْ تَدْرُونَ أيّ بَلَدٍ هَذَا)؟ قال[2]: البلد الحرام. ثم قال: (هلْ تَدْرُونَ أيُّ يَوْمٍ هَذَا)؟ قالوا: يوم الحجّ الأكبر. فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (قدْ حرَّمَ اللهُ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالكُمْ كَحُرْمَةِ شَهرِكُمْ هَذَا، وكَحُرْمَةِ بَلدِكُمْ هَذَا، وكَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا).

هذا مختصر من حديث رواه: ابن خزيمة[3] عن أحمد بن المقدام، والطبراني[4] عن محمد ابن علي بن الأحمر عن محمد بن يحيى القطعي، والحاكم[5]–واللفظ له– عن أبي الحسن علي بن عيسى بن إبراهيم عن أحمد بن النضر بن عبدالوهاب عن يحيى بن أيوب، كلهم عن وهب بن جرير عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس به.. . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[6]، وقال–وقد عزاه إلى الطبراني–: (ورجاله ثقات)اهـ. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه)اهـ. ووافقه الذهبي في التلخيص[7]. وحسنه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة.

وابن إسحاق صدوق؛ لأنه صرح بالتحديث[8]. وشيخه ابن أبي نجيح اسمه: عبدالله، وهو من الثقات الموصوفين بالتدليس[9]، ولم يصرح بالتحديث؛ فالإسناد: ضعيف. وأحمد

---

(١) القرشي، الجمحي. ورد أنه قد ارتد في خلافة عمر–رضي الله عنه–.
انظر: الإصابة (٢/ ٥٣٠) ت / ٢٧٥٢.

(٢) هكذا.

(٣) الصحيح (٤ / ٢٩٨) ورقمه / ٢٩٢٦.

(٤) المعجم الكبير (١١/ ١٣٨) ورقمه / ١١٣٩٩.

(٥) المستدرك (١/ ٤٧٣–٤٧٤). ورواه عنه: البيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٣) ببعضه، مختصراً، دون الشاهد.

(٦) (٣/ ٢٧١).

(٧) (١/ ٤٧٤).

(٨) انظر: التأريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٠) ت / ٦١، والميزان (٤ / ٣٨٨) ت / ٧١٩٧، وتعريف أهل التقديس (ص / ٥١) ت / ١٢٥.

(٩) انظر: طبقات المدلسين (ص / ٣٩) ت / ٧٧، والتبيين لسبط ابن العجمي (ص / ٣٧) ت / ٤٢.

ابن النضر انفرد البخاري بالرواية له[1]. وشيخه يحيى بن أيوب لم يتضح لي جيداً من هو؟ واحتمل أن يكون: المقابري، وهو بغدادي ثقة، وقد توبع.

والمتن له شواهد كثيرة هو بها: حسن لغيره –والله سبحانه ولي التوفيق–.

١١–[٣]عن يحيى بن عبّاد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه قال: كان ربيعة بن أمية بن خلف الجُمحي هو الذي يصرخ يوم عرفة تحت لبة ناقة[2] رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وقال له رسول الله–صلى الله عليه وسلم–:(اُصْرُخْ–وكان صيّتاً–: أيُّهَا النَّاسُ، أَتَدْرُونَ أيَّ شَهْرٍ هَذَا)؟ فصرخ، فقالوا: نعم، الشهر الحرام. قال:(فَإنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، إلَى أنْ تَلْقَوا رَبَّكُمْ، كَحُرْمَةِ شَهْرِكُمْ هَذَا). ثم قال: (اُصْرُخْ: هَلْ تَدْرُونَ أيّ بَلَدٍ هَذَا)؟ فصرخ، قالوا: نعم، البلد الحرام. قال: (فإنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرامٌ، إلى يَوْمٍ تَلْقَونَهُ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا). ثم قال:(اُصْرُخْ: أيُّ يَوْمٍ هَذَا)؟ فصرخ، قالوا: نعم، هذا يومٌ حرامٌ، وهذا يوم الحجّ الأكبر. قال: (فإنَّ اللهَ–عزَّ وَجَلَّ– قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، إلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَهُ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا).

رواه: الطبراني في الكبير[3]–واللفظ له– عن عمرو بن عبدالله الحضرمي عن أبي كريب عن يونس بن بكير[4]، ورواه: أبو نعيم[5] بسنده عن أحمد بن محمد بن أيوب عن إبراهيم ابن سعد، كلاهما عن محمد بن إسحاق[6] عن يحيى بن عباد[7] به.. . ولأبي نعيم في لفظه: قال: يقول له رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (قل: أيها الناس، هل تدرون أي يوم هذا)؟ فقالوا: يوم الحج الأكبر. قال: (إن الله–عز وجل– حرم عليكم دماءكم، وأموالكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا)اهـ.

---

(١) انظر: ما رقم له به الحافظ في التقريب (ص/ ١٠١) ت/ ١٢١.

(٢) أي: الهزمة التي فوق صدرها، وفيها موضع نحرها. انظر: النهاية (باب: اللام مع الباء) ٤/ ٢٢٣.

(٣) (٥/ ٦٧) ورقمه/ ٤٦٠٣.

(٤) ومن طريق يونس رواه: ابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٥٧) ت/ ١٦٣٣ عن عبيدالله بن أحمد بن علي بإسناده إلى يونس بن بكير به.

(٥) معرفة الصحابة (٢/ ١٠٩٥) ورقمه/ ٢٧٦٤.

(٦) وحديثه في السيرة له، كما في: سيرة ابن هشام (٤/ ٦٠٥).

(٧) وقع في المطبوع من المعجم: (يحيى عباد)، وفيه سقط. وانظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٩٣) ت/ ٦٨٥٣.

والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد[1]، وقال: (رواه الطبراني في الكبير مرسلاً–كما تراه–، ورجاله ثقات)اهـ.

والحديث مرسل كما ذكر–رحمه الله–؛ لأن عباد بن عبدالله هو: ابن الزبير المدني، وهو تابعي، ثقة[2]. ومحمد بن إسحاق هو: ابن يسار–صاحب المغازي والسير–، وهو صدوق إذا صرَّح بالتحديث–كما تقدم–، وقد صرح به. ويونس الراوي عنه عند الطبراني هو: أبو بكر الكوفي، وهو ضعيف[3]. وقد تابعه عند أبي نعيم: إبراهيم بن سعد الزهري. وتلميذه أحمد بن محمد بن أيوب هو: أبو جعفر، صاحب المغازي، وهو صدوق[4].

وشيخ أبي نعيم في الإسناد هو: حبيب بن الحسن أبو القاسم القزاز، وثقه جماعة[5]، وضعفه البرقاني[6]، وتعقبه الخطيب البغدادي بقوله: (وحبيب عندنا من الثقات، وكان يؤثر عنه الصلاح. ولا أدري من أي جهة ألحق البرقاني به الضعف. وقد سألت أبا نعيم عنه فقال: "ثقة")اهـ.

وخالف يحيى بنُ هانئ الشجري أحمدَ بن محمد بن أيوب، فوقع عند ابن شاهين من طريق الشجري عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن ربيعة بن أميّة قال: أمرني رسول الله–صلى الله عليه وسلم– أن أقف تحت صدر راحلته وهو واقف بالموقف بعرفة... فذكر الحديث. ذكره عن ابن شاهين: الحافظ في الإصابة[7]، وقال: (ورواه غيره عن ابن إسحاق، فقالوا: إن النبي–صلى الله عليه وسلم– أمر أميّة، وهو الصواب. ورواية يحيى ابن هانئ وهم، ولم يدرك عباد بن أمية. وهو على الصواب في مغازي ابن إسحاق[8])اهـ.

وخلاصة القول: أن متن الحديث: حسن لغيره بالشواهد التي أوردتها في هذا الفصل–والله أعلم–.

---

(١) (٣/ ٢٧٠).

(٢) انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ١٤٠)، والتقريب (ص/ ٤٨٢) ت/ ٣١٥٢.

(٣) انظر: المغني للذهبي (٢/ ٧٦٥) ت/ ٧٢٦١، والتقريب (ص/ ١٠٩٨) ت/ ٧٩٥٧.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٤٣١) ت/ ٩٣، والميزان (١/ ١٣٣) ت/ ٥٣٦، والتقريب (ص/ ٩٧) ت/ ٩٤.

(٥) انظر: تأريخ بغداد (٨/ ٢٥٤) ت/ ٤٣٥٥، ولسان الميزان (٢/ ١٧٠) ت/ ٧٥٧.

(٦) كما في: تأريخ بغداد (٨/ ٢٥٤) ت/ ٤٣٥٥.

(٧) (٢/ ٥٣٠) ت/ ٢٧٥٢.

(٨) وتقدمت الحوالة على سيرة ابن هشام–أنفاً–.

**المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في تحريم يوم عرفة:**

١٢-[٤]عن جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- في صفة حجة النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: فأجاز رسول الله-صلى الله عليه وسلم-حتى أتى عرفة، فوجد القُبّة قد ضربت له بنمرة، فنزل بها. حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء[١] فرُحِلت[٢] له، فأتى بطن الوادى، فخطب الناس، وقال: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِى شَهْرِكُمْ هَذَا، فِى بَلَدِكُمْ هَذَا).

هذا مختصر من حديث رواه: مسلم[٣]-واللفظ له-عن أبي بكر بن أبى شيبة وإسحاق ابن إبراهيم، وابن خزيمة[٤] عن محمد بن الوليد عن يزيد، وعن محمد بن يحيى عن عبدالله ابن محمد النفيلي، والطحاوي[٥] عن ربيع المؤذن عن أسدٍ، جميعاً عن حاتم بن إسماعيل المدنى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر به.. . ولفظ الطحاوي: (أَلاَ إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، إِلىَ أَنْ تَلْقَوا رَبَّكُمْ.. .)، ثم بمثله.

وحاتم بن إسماعيل صدوق[٦]. وأسدٌ في إسناد الطحاوي هو: ابن موسى القرشي المصري، وهو صدوق-كذلك-[٧]. وسائر الرواة ثقات، ربيع المؤذن هو: ابن سليمان المرادي. وجعفر بن محمد هو: ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وأبوه هو المعروف بالسجّاد.

١٣-[٥]عن صُدَيّ[٨] بن عجلان أبي أمامة الباهلي قال: جاء النبي-صلى الله عليه وسلم-في حجة الوداع على ناقة، حتى وقف وسطَ الناس في يوم عرفة، فقال: (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا) ؟ قالوا: يوم عرفة، اليوم الحرام. قال: (فأيُّ شَهْرٍ)؟ قالوا: في الشهر الحرام.

---

(١) اسم لناقة للنبي-صلى الله عليه وسلم-. قال ابن الأثير في جامع الأصول (٣ / ٢٢٩): (القصواء: التي قطع طرف أذنها. ولم تكن ناقة النبي-صلى الله عليه وسلم- مقطوعة الأذن، وإنما كان هذا لقباً لها).

(٢) -هو بِتَخْفِيفِ الحَاء- أي: جُعِلَ عَلَى ظهرها الرَّحْل ليركبها. انظر: شرح النووي على مسلم (٨ / ٢٥٠) ط: مؤسسة قرطبة.

(٣) (٢/ ٨٨٩) ورقمه/ ١٢١٨.

(٤) الصحيح (٤/ ٢٥١-٢٥٢) ورقمه/ ٢٨٠٩.

(٥) شرح معاني الآثار (٤/ ١٥٩).

(٦) كما في: الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٩) ت/ ١١٥٤، والكاشف (١/ ٣٠٠) ت/ ٨٣٢، والتقريب (ص/ ٢٠٧) ت/ ١٠٠٢.

(٧) كما في: التقريب (ص/ ١٣٤) ت/ ٤٠٣.

(٨) بمضمومة، وفتح دال مهملة، وشدة ياء، كما في: المغني لابن طاهر (ص/ ١٥٠).

قال:(فأيٌّ بَلَدٍ هَذَا)؟ قالوا: البلد الحرام. قال: (فإنَّ أَمْوَالَكُمْ، وأَعْرَاضَكُمْ، وَدِمَاءَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَيَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا).

هذا الحديث رواه: قحافة بن ربيعة بن سعد، وسليم بن عامر الخبائري، كلاهما عن أبي أمامة–رضي الله عنه –.

فأما حديث قحافة بن ربيعة عنه فرواه: ابن أبي عاصم[1]، والطبراني[2]، بسنديهما عن بقية بن الوليد عن نمير[3]بن يزيد القيني[4]عنه به.. . واللفظ مختصر من حديث الطبراني في الكبير، ولابن أبي عاصم نحوه، مختصراً.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[5]، وعزاه إليه، ثم قال: (وفيه: بقية بن الوليد، وهو ثقة لكنه مدلس[6]، وبقية رجاله ثقات)اهـ. وبقية بن الوليد صرح بالتحديث عن شيخه فقط عند ابن أبي عاصم، ولم يصرح بالتحديث في سائر طبقات إسناد الحديث، وكان يسوي–كما تقدم–.

ومع هذا فقد اختُلف على بقية بن الوليد فيه.. . فرواه: سعيد بن عنبسة، ومحمد بن عمر المعيطي عنه عن نمير بن يزيد عن أبيه عن قحافة بن ربيعة. ورواه محمد بن مصفى، ويحيى بن عثمان الحمصي، وعبدالوهاب بن الضحاك العرضي، عنه عن نمير عن قحافة، ولم يدخل بينهما أباه[7]، وهو أشبه. وشيخاه نمير بن يزيد[8]، وقحافة بن ربيعة[9] مجهولان، فالإسناد: ضعيف، للعلل الأربع المتقدمة.

---

(١) الديات (ص/ ٤).

(٢) المعجم الكبير (٨/ ١٤١– ١٤٢) ورقمه/ ٧٦٣٢، ومسند الشاميين (٢/ ٢٣١– ٢٣٢) ورقمه/ ١٣٤٢.

(٣) بضم أوله، وفتح ثانيه، وآخره راء. عن ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ٣٦٢– ٣٦٣).

(٤) بقافٍ، ونون. عن الحافظ في التقريب (ص/ ١٠٠٩) ت/ ٧٢٤١.

(٥) (٣/ ٢٧٠–٢٧١).

(٦) مكثر، ويسوي، وعده الحافظ في تعريف أهل التقديس (ص/ ٤٩) ت/ ١١٧ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين.

(٧) انظر: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣٦٣). ورواية ابن مصفى عند ابن أبي عاصم. ورواية يحيى بن عثمان عند الطبراني في الكبير، ومسند الشاميين.

(٨) انظر: الميزان (٥/ ٣٩٨) ت/ ٩١٢٢، والمغني (٢/ ٧٠١) ت/ ٦٦٧١، والتقريب (ص/ ١٠٠٩) ت/ ٧٢٤١.

(٩) انظر: المصادر المتقدمة (٤/ ٣٠٥) ت/ ٦٨٦٩، و(٢/ ٥٢٣) ت/ ٥٠٣٢، و(ص/ ٧٩٩) ت/ ٥٥٥٩ –على التوالي–.

وأما حديث سليم بن عامر فرواه: ابن أبي عاصم في الديات[1] عن دحيم (واسمه: عبدالرحمن بن إبراهيم) عن الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عنه به، وقال: (نحوه) اهـ. يعني: نحو حديثه من الطريق الأول. والوليد بن مسلم هو: الدمشقي، كان كثير التدليس والتسوية–كما تقدم–، ولم يصرّح بالتحديث في شيء من طبقات الإسناد، فهو إسناد ضعيف–أيضاً–.

والحديث بإسناديه صالح أن يكون: حسناً لغيره– والله تعالى الموفق–.

١٤–[٦]عن حذيم[2] بن عمرو قال: سمعت رسول الله–صلى الله عليه وسلم– يقول في خطبته يوم عرفة، في حجة الوداع: (اعْلَمُوا أنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، وَكَحُرْمَةِ شَهرِكُمْ هَذَا، وكَحُرْمَةِ بَلدِكُمْ هَذَا).

رواه: الإمام أحمد[3]، وابنه عبدالله[4]، والنسائي[5]–واللفظ له–، وابن خزيمة[6]، والطبراني[7]، وأبو نعيم[8]، كلهم من طرق عن جرير بن عبدالحميد عن المغيرة عن موسى ابن زياد بن حذيم السعدي عن أبيه عن جده حذيم بن عمرو به.. . زاد الطبراني، وأبو نعيم في آخره: (ألا هل بلغت)؟ فقالوا: اللهم نعم.

وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: (إسناده حسن لغيره)اهـ. وهو كما قال؛ لأن موسى بن زياد، وأباه ترجم لهما البخاري[9]، وابن أبي حاتم[10]، ولم يذكرا فيهما

---

(١) (ص / ٤).

(٢) بكسر الحاء المهملة، وسكون الذال المعجمة، وياء مفتوحة معجمة باثنتين، كما في: الإكمال لابن ماكولا (٢ / ٤٠٤)، والتقريب (ص / ٢٢٧) ت / ١١٦٧. ووقع في المطبوع من صحيح ابن خزيمة بالزاي، وهو تحريف.

(٣) (٤ / ٣٣٧)، ومن طريقه: المزي في تهذيب الكمال (٥ / ٥١٢–٥١٣).

(٤) زياداته على المسند (٤ / ٣٣٧).

(٥) السنن الكبرى (٢ / ٤٢٢) ورقمه / ٤٠٠٢.

(٦) الصحيح (٤ / ٢٥٠–٢٥١) ورقمه / ٢٨٠٨.

(٧) المعجم الكبير (٤ / ٧) ورقمه / ٣٤٧٨.

(٨) معرفة الصحابة (٢ / ٨٨١–٨٨٢) ورقمه / ٢٢٨٥.

(٩) التأريخ الكبير (٨ / ٢٨٤) ت / ١٢٠٤، و(٣ / ٣٥٠) ت / ١١٨٣–على التوالي–.

(١٠) الجرح والتعديل (٨ / ١٤٣) ت / ٦٤٥، و(٣ / ٥٢٩) ت / ٢٣٩١–على التوالي–.

جرحاً ولا تعديلاً. وذكرهما ابن حبان في الثقات[1]، وهو معلوم التسامح في التوثيق. وقال ابن حجر[2] في كل واحد منهما: (مقبول)اهـ، يعني: إذا توبعا، ولا أعلم من تابعهما على رواية الحديث من هذا الوجه. ولحديثهما شواهد من أوجه أخرى، هو بها: حسن لغيره.

* * *

(١) (٧/ ٤٥٢)، و(٤/ ٢٥٨)–على التوالي–.

(٢) التقريب (ص/ ٩٨٠) ت/ ٧٠١٠، و(ص/ ٣٤٤) ت/ ٢٠٧٦–على التوالي–.

**الفصل الثالث:الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم حج أبو بكر بالناس:**

١٥-[١]عن سمرة عن النبي-صلى الله عليه وسلم-قال: (يَوْمُ الحَجِّ الأكْبَرِ: يَوْمَ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ -رضي الله عنه- بالنَّاسِ).

رواه: الطبراني في الكبير[١] عن الحسن بن علي العمري عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة عن معاذ بن هشام قال: وجدت في كتاب أبي: عن قتادة، عن الحسن عن سمرة، فذكره.. . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[٢]، وقال-وقد عزاه إليه-: (ورجاله رجال الصحيح إلا أن معاذ بن هشام قال: وجدت في كتاب أبي)اهـ. والوجادة عند جمهور أهل الحديث من باب المنقطع، وفيها شوب اتصال. ولم يذكر هنا أنه وجد بخط أبيه، بل قال: (وجدت في كتاب أبي)، والأمران بينهما فرق لا يخفى. ولم يذكر سماعاً، أو إجازة[٣].

وقتادة هو: ابن دعامة السدوسي البصري[٤]. والحسن هو: ابن أبي الحسن البصري، وهما مدلسان. ولم يصرّحا بالتحديث؛ فالإسناد: ضعيف، للعلل المتقدمة.

والحديث عزاه العيني[٥]، والسيوطي[٦] إلى: ابن مردويه- أيضاً-.

١٦-[٢]عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان العرب يجعلون عاماً شهراً، وعاماً شهرين، ولا يصيبون الحج إلا في كل ستة وعشرين سنة مرة، وهو النسيء الذي ذكر الله عزّ وجلّ- في كتابه، فلما كان عام حجّ أبو بكر بالناس وافق في ذلك العام الحج، فسماه الله: الحج الأكبر. ثم حج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من العام المقبل، فاستقبل الناس الآهلة، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ).

رواه: الطبراني في الأوسط[٧] عن إبراهيم عن الصلت بن مسعود الجحدري عن

---

(١) (٧/ ٢١٥) ورقمه/ ٦٨٩٤.

(٢) (٧/ ٢٩).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/ ١٦٧- ١٦٩)، والنكت للزركشي (٣/ ٥٥٣- ٥٥٤)، والتقييد (ص/ ١٦٧- ١٦٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٠- ٦٤).

(٤) انظر ترجمته في: الطبقات لابن سعد (٧/ ٢٢٩)، والمعرفة والتأريخ ليعقوب بن سفيان (٣/ ٢٠٩).

(٥) عمدة القاري (١٠/ ٨٣).

(٦) الدر المنثور (٤/ ١٢٨).

(٧) (٣/ ٤٣١- ٤٣٢) ورقمه/ ٢٩٣٠.

محمد بن عبدالرحمن الطفاوي عن داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب به.. . وقال: (لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن شعيب إلا داود بن أبي هند، ولا عن داود إلا محمد بن عبدالرحمن، تفرد به الصلت)اهـ. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[1]، وقال–وقد عزاه إليه–: (ورجاله ثقات)اهـ.

وهو كما قال في غير محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، وهو: أبو المنذر البصري، وهو صدوق إلا أنه كان يهم–أحياناً–[2]. ومدلس عدّه الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[3]، ولكن قد صرّح بالتحديث؛ فالإسناد: حسن–إن شاء الله–.

مع لحظ أن وصف عام حج أبو بكر–رضي الله عنه– بالناس بيوم الحج الأكبر موقوف على عبدالله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنهما– (جد: شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو).

وإبراهيم شيخ الطبراني هو: ابن هشام البغوي. والحديث عزاه الحافظ[4] إلى ابن مردويه–أيضاً–.

وقوله–صلى الله عليه وسلم–: (إنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ) متفق عليه[5] من حديث أبي بكرة–رضي الله عنه–؛ فما ورد في هذا الحديث به: صحيح لغيره.

* * *

(١) (٧/ ٢٩).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح (٧/ ٣٢٤) ت/ ١٧٤٧، وتأريخ بغداد (٢/ ٣٠٨) ت/ ٧٨٩، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٦٥٢) ت/ ٥٤١٣، والتقريب (ص/ ٨٧١) ت/ ٦١٢٧.

(٣) (ص/ ٤٣) ت/ ٠٩٦

(٤) الفتح (٨/ ١٧٣).

(٥) البخاري (٦/ ٣٣٨) ورقمه/ ٣١٩٧، ومسلم (٣/ ١٣٠٥) ورقمه/ ١٦٧٩.

**الفصل الرابع:الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر .**

**هو عام اجتمع فيه حج المسلمين، والمشركين، وأهل الكتاب:**

١٧-[١]عن سمرة بن جندب-رضي الله عنه-أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-قال زمنَ الفتح: (إنَّ هَذَا عَامُ الحَجِّ الأَكْبَرِ). قال: (اِجْتَمَعَ حَجُّ المسْلِمِينَ، وحَجُّ المُشْرِكِينَ فِي ثَلاَثَةِ أيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ. واجْتَمَعَ حَجُّ المسْلِمِينَ، وَالمشْرِكِينَ، وَالنَّصَارَى، وَاليَهُودَ، الْعَامَ فِي سِتَّةِ أيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ. وَلَمْ يَجْتَمِعْ مُنْذُ خُلِقَتِ السَّمَوَاتُ، وَالأَرْضُ كَذَلِكَ قَبْلَ الْعَامِ. وَلاَ يَجْتَمِعُ بَعْدَ الْعَامِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ).

رواه: البزار[١] عن خالد بن يوسف عن أبيه يوسف بن خالد، والطبراني[٢] عن موسى ابن هارون عن مروان بن جعفر عن محمد بن إبراهيم، كلاهما عن جعفر بن سعد بن سمرة عن خبيب[٣] بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب به.. . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[٤]، وقال-وقد عزاه إلى البزار وحده-: (وفيه: يوسف بن خالد السمتي، وهو ضعيف)اهـ. ويوسف بن خالد هو: ابن عمير السمتي، متروك الحديث، كذبه ابن معين[٥]. وبضعفه الشديد أعل ابن رجب[٦] الحديث. وابنه خالد بن يوسف ضُعّف[٧].

وأورده في موضع آخر[٨]، وعزاه إلى الطبراني في الكبير فقط، ثم قال: (ورجاله موثقون، ولكن متنه منكر)اهـ. ومروان بن جعفر-في الإسناد-هو السمري، قال أبو حاتم[٩]: (صدوق)اهـ. وترجم له ابن الجوزي في الضعفاء[١٠]، ونقل عن الأزدي قال:

---

(١) المسند (١٠/ ٤٦٧) ورقمه/ ٤٦٥٦.

(٢) المعجم الكبير (٧/ ٢٥٦) ورقمه/ ٧٠٤٠.

(٣) بموحدتين، مصغراً. كما في: التقريب (ص/ ٢٩٥) ت/ ١٧١٠.

(٤) (٦/ ١٧٨).

(٥) انظر: التأريخ لابن معين -رواية:الدوري- (٢/ ٦٨٤)، وتأريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص/ ١٩٨) ت/ ٧٠٥، والديوان (ص/ ٤٤٧) ت/ ٤٨٠٢.

(٦) لطائف المعارف (ص/ ٢٢١).

(٧) انظر: المغني للذهبي (١/ ٢٠٨) ت/ ١٨٩٨.

(٨) (٧/ ٢٩).

(٩) كما في: الجرح (٨/ ٢٧٦) ت/ ١٢٦١.

(١٠) (٣/ ١١٣) ت/ ٣٢٨١.

(يتكلمون في حديثه)اهـ. وترجم له الذهبي في الميزان[1]، وقال: (له نسخة عن قراءة محمد بن إبراهيم فيها ما يُنكر، رواها الطبراني.. .)اهـ. ثم ذكر بعض أحاديثها مورداً منها حديثه هذا. ومحمد بن إبراهيم المذكور ترجم له البخاري[2]، وابن أبي حاتم[3]، ولم يذكرا فيه جرحاً، ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال: (ولا يعتبر بما انفرد به من الإسناد)اهـ، ولم يتابع على الحديث- في ما أعلم-. وشيخه جعفر بن سعد بن سمرة ليس بالقوي[5]. وخبيب بن سليمان[6]، وأبوه[7] مجهولان.

وخلاصة القول: أن الحديث منكر كما قال الذهبي، والهيثمي- والله أعلم-.

* * *

(١) (٥/ ٢١٤) ت/ ٨٤٢٣.

(٢) (١/ ٢٦) ت/ ٢٩.

(٣) (٧/ ١٨٦) ت/ ١٠٥٦.

(٤) (٩/ ٥٨).

(٥) انظر: بيان الوهم (٣/ ٢٣٢)، والمغني للذهبي (١/ ١٣٣) ت/ ١١٤٥.

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٨٧) ت/ ١٧٧٦، وبيان الوهم (٢/ ٢٣٢)، والتقريب (ص/ ٢٩٥) ت/ ١٧١٠.

(٧) انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١٧) ت/ ١٨١٠، والجرح والتعديل (٤/ ١١٨) ت/ ٥١٤، وتهذيب الكمال (١١/ ٤٤٨).

**الفصل الخامس:الأحاديث الواردة في تحريم وتعظيم بعض أيام الحج[1]:**

١٨– ١٩[١–٢]عن الأعمش قال: سمعت أبا صالح يحدث عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة –وأراه أبا سعيد الخدري –قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–في حجة الوداع: (إنَّ أَعْظَمَ الأَيَّامِ حُرْمةً هَذَا الْيَومُ، وَإنَّ أَعْظَمَ الشُّهُورِ حُرْمةً هَذَا الشَّهْرُ، وَإنَّ أَعْظَمَ الْبُلْدَانِ حُرْمةً هَذَا الْبَلَدُ، وَإنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ هَذَا الْيَوْمِ، وَهَذَا الشَّهْرِ، وَهَذَا الْبَلَدِ، هَلْ بَلّغْتُ)؟ قالوا: نعم. قال: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ).

رواه: أبو جعفر الطحاوي[2] عن فهد عن عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش به.. . وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله رجال الشيخين، عدا شيخ الطحاوي وهو: فهد بن سليمان بن يحيى الكوفي، وهو ثقة ثبت[3]. ولا يضر الإسناد شكُّ الأعمش في صحابيّه.

٢٠–[٣]عن مخشي بن حجير بن مخشي عن أبيه: أن النبي–صلى الله عليه وسلم– خطب في حجة الوداع، فقال: (أيُّهَا النَّاسُ، أيُّ بَلَدٍ هَذَا)؟ قالوا: بلدٌ حرامٌ. قال: (فأيُّ شَهْرٍ هَذَا)؟ قالوا: شهر حرام. قال: (فأيُّ يَوْمٍ هَذَا)؟ قالوا: يوم حرام. قال: (ألاَ إنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ شَهْرِكُمْ هَذَا، كَحُرْمَةِ يوْمِكُمْ هَذَا، كَحُرْمَةِ بَلَدِكُمْ هَذَا. فَلْيُبَلّغْ شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ. لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ).

---

(١) الأحاديث الواردة في هذا الفصل فيها خطبة للنبي–صلى الله عليه وسلم– في حجة الوداع، بنحو ما ورد في الأحاديث في بعض الفصول المتقدمة، فيها تقرير قواعد الإسلام، وتحريم المحرمات، ومنها: اليوم الذي خطب فيه، وغير ذلك... فرأيت إفرادها في هذا الفصل؛ لعدم النص على اليوم الذي خطب فيه النبي–صلى الله عليه وسلم–بذلك.

والأحاديث المتقدمة تدل على أن النبي–صلى الله عليه وسلم– ذكر مثل ما ورد فيها في خطبتيه يوم عرفة، ويوم النحر.

وورد في حديث سراء بنت نبهان–رضي الله عنها– أن النبي–صلى الله عليه وسلم– خطب بمثل ذلك في أوسط أيام التشريق، وهو ثاني يوم النحر، أو يوم الرؤوس، وليس فيه أنه يوم الحج الأكبر. روى حديثها جماعة منهم: أبو داود (٢/ ٤٨٨–٤٨٩) ورقمه/ ١٩٥٣، وابن أبي عاصم في الآحاد (٦/ ٥٢) ورقمه/ ٣٣٠٥، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٥١).

(٢) شرح معاني الآثار (٤/ ١٥٩).

(٣) انظر ترجمته في: تأريخ دمشق (٤٨/ ٤٥٩– ٤٦٠).

رواه: ابن أبي عاصم[1] عن محمد بن مسكين، والحارث بن أبي أسامة[2] عن عبدالله ابن الرومي، كلاهما عن عبادة بن عمر بن أبي ثابت السلولي، والطبراني في الكبير[3] عن الحسين بن إسحاق التستري عن العباس بن عبدالعظيم العنبري عن النضر بن محمد، كلاهما عن عكرمة بن عمار عن مخشي بن حجير بن مخشي به.. . واللفظ حديث ابن أبي عاصم. وللحارث، والطبراني نحوه، غير أن الحارث لم يقل فيه: (كَحُرْمَةِ بَلَدِكُمْ هَذَا).

والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد[4]، وقال: (رواه الطبراني من رواية مخشي بن حجير، ولم أجد من ترجمه)اهـ. ولم أجد أنا من ترجمه–كذلك–. وأورده–أيضاً– ابن حجر في الإصابة[5] عن الطبراني، وقال: (إسناده صالح)اهـ، وأفاد أن ابن منده رواه–أيضاً–، وقال: (غريب)اهـ.

وعكرمة بن عمار هو: اليمامي، وهو صدوق، انفرد بأشياء لا يشاركه فيها أحدٌ. ومدلّس[6]، لكنه قد صرّح بالتحديث. وعبّادة بن عمر هو: اليمامي، روى عنه جماعة[7]، وقال ابن حجر[8]: (مقبول)اهـ، يعني: إذا توبع. وقد تابعه النضر بن محمد، وهو: ابن موسى الجرشي. ولعلّ ابن حجر يعني بقوله المتقدم أن إسناد الحديث صالح للاعتبار، وهو حسن لغيره بشواهده المذكورة هنا –وبالله التوفيق–.

٢١–[٤]عن جمرة بنت قحافة –رضي الله عنها–قالت: كنت مع أم سلمة –أم المؤمنين– في حجة الوداع، فسمعت النبي–صلى الله عليه وسلم–يقول: (يَا أُمَّتَاهْ، هَلْ بَلَّغْتُكُمْ)؟ قال: فقال بُنيٌّ لها: يا أُمّه، ما له يدعو أُمّه؟ قالت: فقلت: يا بني، إنما يعني أمته. وهو يقول:(أَلاَ إِنَّ أَعْرَاضَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَدِمَاءَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا).

---

(١) الآحاد والمثاني (٣/ ٣٠٢) ورقمه/ ١٦٨٢.

(٢) المسند (كما في: البغية ١/ ٤٦٠ ورقمه/ ٣٨٦).

(٣) (٤/ ٣٤–٣٥) ورقمه/ ٣٥٧٢.

(٤) (٣/ ٢٧٠).

(٥) (١/ ٣١٦) ت/ ١٦٣٨.

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦٤)، وتعريف أهل التقديس (ص/ ٤٢) ت/ ٨٨.

(٧) انظر– مثلاً–: تهذيب الكمال (١٤/ ١٩٠) ت/ ٣١٠٨.

(٨) التقريب (ص/ ٤٨٤) ت/ ٣١٧٥.

رواه: الطبراني[1] عن جعفر بن محمد الفريابي عن بشر بن الوليد الكندي القاضي عن الحسين بن عازب عن شبيب بن غرقدة عن جمرة بنت قحافة به.. . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[2]، وقال–وقد عزاه إليه–: (وفيه: الحسين بن عازب، ولم أجد من ترجمه)اهـ. والحسين بن عازب –ويقال: الحسن–[3] ترجم له ابن أبي حاتم[4]، ولم يذكر فيه إلا أنه روى عن شبيب بن غرقدة، وروى عنه يحيى بن حسان التنيسي. وأشار المزي في تهذيب الكمال[5] أنه شيخ لسويد بن سعيد–أيضا–. وروى حديثه هذا عنه بشر بن الوليد وهو صاحب أبي يوسف، متكلم فيه، وأشار الذهبي في الميزان له (بصح)، دلالة على أن العمل على توثيقه[6].

وخلاصة القول: أن إسناد الحديث ضعيف، لجهالة حال الحسين بن عازب. والمتن له شواهد كثيرة مذكورة هنا، هو بها: حسن لغيره –وبالله التوفيق–.

٢٢–٢٣[٥–٦]عن البراء بن عازب، وزيد بن أرقم– رضي الله عنهما– قالا: سمعنا رسول الله–صلى الله عليه وسلم–يقول: (إنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا).

هذا الحديث رواه: الطبراني في الكبير[7]–واللفظ له–، والأوسط[8] عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن إبراهيم بن محمد بن ميمون عن موسى بن عثمان الحضرمي عن أبي إسحاق عن البراء وزيد به.. . وله في الأوسط مثله، وزاد: (فِي شَهْرِكُمْ هَذَا)، ثم قال عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا موسى بن عثمان، ولا يروى عن البراء، وزيد بن أرقم إلا بهذا الإسناد)اهـ.

---

(١) المعجم الكبير (٢٤/ ٢١٠) ورقمه/ ٥٣٨.

(٢) (٣/ ٢٧٣).

(٣) أفاده المزي في تهذيب الكمال (١٢/ ٣٧١). ووقع في ترجمة جمرة بنت قحافة في الإصابة (٤/ ٢٦٠) ت/ ٢٢٦: (الحسن بن قارب)، وهو تحريف.

(٤) الجرح (٣/ ٦١) ت/ ٢٧٦.

(٥) في الموضع المتقدم.

(٦) انظر: مقدمة لسان الميزان (١/ ٩).

(٧) (٥/ ١٩١) ورقمه/ ٥٠٥٦.

(٨) (٦/ ٢٢٩) ورقمه/ ٥٤٨٤.

ورواه: أبو نعيم في الحلية[1] عن الطبراني به، ثم قال عقبه: (هذا غريب من حديث أبي إسحاق عن البراء، وزيد. تفرد به عنه موسى)اهـ.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[2]، وعزاه إلى الطبراني في المعجمين المذكورين، ثم قال: (وفيه: إبراهيم بن محمد بن ميمون، وهو ضعيف)اهـ. وأورده مرة أخرى في موضع آخر[3]، وعزاه إلى الأوسط فقط، ثم قال: (وفيه موسى بن عثمان الحضرمي، وهو متروك)اهـ.

وإبراهيم بن محمد بن ميمون[4]، وموسى بن عثمان الحضرمي[5] شيعيان غاليان، متروكان. وأبو إسحاق -في الإسناد- هو: عمرو بن عبدالله السبيعي، فيه تشيع، واختلط بآخرة[6]، ولا يدرى متى سمع منه موسى بن عثمان. وأبو إسحاق مدلس -كذلك-[7]، ولم يصرح بالتحديث -وتقدموا جميعاً-.

وخلاصة القول: أن إسناد الحديث من هذا الوجه واه، وتقدم ما يغني عنه.

* * *

(١) (٤/ ٣٤٣).

(٢) (٣/ ٢٧١).

(٣) (٧/ ٢٩٥).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٢٨) ت/ ٤٠٠، والميزان (١/ ٦٣) ت/ ٢٠٣، ولسان الميزان (١/ ١٠٧) ت/ ٣١٨. وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٧٤)، وهو أبعد من ذلك؟

(٥) انظر: التأريخ لابن معين -رواية: الدوري- (٢/ ٥٩٤)، والكامل (٦/ ٣٤٩).

(٦) الكواكب لابن الكيّال (ص/ ٣٤١) ت/ ٤١.

(٧) انظر: طبقات المدلسين للحافظ (ص/ ٤٢) ت/ ٩١.

**الفصل السادس:المسائل :**

وفيه خمسة مباحث:

**المبحث الأول: تعريف الحج الأكبر**، وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: تعريف الحج لغة:**

الحج: بفتح المهملة، وبكسرها. لغتان مشهورتان. وأكثر العرب يكسرون الحاء. وذكر الطبري أن الكسر لغة أهل نجد، والفتح لغيرهم. ثم قال: (ولم نر أحداً من أهل العربية ادعى فرقاً بينهما في معنى، ولا غيره غير ما ذكرنا من اختلاف اللغتين إلا ما حدثنا به أبو هشام الرفاعي قال: قال حسن الجعفي: "الحج مفتوح: اسم. والحج مكسور: عمل". وهذا قول لم أر أهل المعرفة بلغات العرب، ومعاني كلامهم يعرفونه. بل رأيتهم مجمعين على ما وصفت من أنهما لغتان بمعنى واحد)اهـ. وقال ابن السكيت: (بفتح الحاء: القصد. وبالكسر: القوم الحجاج. والحجة-بالفتح-: الفعلة من الحج، -وبكسر الحاء-: التلبية، والإجابة)اهـ. ويجمع على: حُجٍّ، وحُجَجٍ-بالضم- نحو: بازل وبُزل، وعائذ وعُوذ[1].

واتفقت كلمة أهل العلم باللغة على أن المقصود بالحج المذكور في الشرع، الذي هو ركن من أركان الإسلام: القصد. وأنه لفظ صار مشهوراً شرعاً، وعُرفاً في قصد البيت والتردد عليه، لا سيمّا للحج حتى صار مختصاً به. ليس بينهم في ذلك اختلاف، وإن تعددت عباراتهم، وألفاظهم[2]. قال الأزهري[3]: (قال الليث: "الحج: القصد والسير إلى البيت خاصة". والحج: قضاء نسك سنة واحدة)اهـ. وقال ابن الأثير[4]: (الحج في اللغة: القصد إلى كل شيء، فجعله الشرع مخصوصاً بقصد معيّن ذي شروط معلومة)اهـ.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٤٥-٤٦)، والمطلع للبعلي (ص/ ١٦٠)، ومختار الصحاح (مادة: حجج) ص/ ٥٢، والنهاية (باب: الحاء مع الجيم) ١/ ٣٤٠-٣٤١، والفتح (٣/ ٤٤٢)، وعمدة القارئ (٩/ ١٢٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (كتاب: الراء، أبواب: المضاعف من حرف الراء) ٣/ ٣٨٧-٣٨٩، والصحاح (باب: الجيم، فصل: الحاء) ١/ ٣٠٣-٣٠٤، وشرح العمدة (١/ ٧٣-٧٥)، والقاموس المحيط (باب: الجيم، فصل: الحاء) ص/ ٢٣٤.

(٣) تهذيب اللغة (كتاب: الراء، أبواب: المضاعف من حرف الراء) ٣/ ٣٨٧.

(٤) جامع الأصول (٣/ ٤).

قال ابن جرير الطبري في تفسيره[1]: (وإنما قيل للحاج حاج، لأنه يأتي البيت قبل التعريف[2]. ثم يعود إليه لطواف يوم النحر بعد التعريف. ثم ينصرف عنه إلى منى، ثم يعود إليه لطواف الصدر. فلتكراره العود إليه مرة بعد أخرى قيل له حاج)اهـ.

**المطلب الثاني: تعريف الحج شرعاً:**

الحج شرعاً: قصدٌ لبيت الله–تعالى–بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة. هكذا عرّفه الجرجاني[3]. وعرفه العيني[4] بقوله: (الحج: قصد زيارة البيت على وجه التعظيم)اهـ، وزاد–مرة–[5]: (بأفعال مخصوصة)اهـ. ونقل[6] عن الكرماني قال: (الحج: قصد الكعبة للنسك بملابسة الوقوف بعرفة)اهـ.. ولأهل العلم فيه تعريفات أخر كلها متقاربة[7].

**المطلب الثالث: تعريف الأكبر:**

قال ابن فارس في مقاييس اللغة[8]: (الكاف، والباء، والراء أصل صحيح يدل على خِلاف الصِغر)اهـ. والأكبر لفظ مشتق من الفعل الثلاثي غير المزيد: (كَبُرَ). والأكبر: صيغة تفضيل، والألف فيه ألف التفضيل[9]. والمعنى: الكبير. وضعت صيغة (أَفْعَل) موضع: (فَعِيْل)،كما يقال: (الله أكبر) أي: الله الكبير العظيم، أو الله أكبر من كل شيء وأعظم[10].

وسمّيت بعض أيام الحج بيوم الحج الأكبر لإظهار شرفه، وبيان فضله، وتميّزه على غيره من أيام الحج، لما فيه من زيادة العمل، والتقرب إلى الله–تعالى–، كما سيأتي–إن

---

(١) (٣/ ٢٢٩).

(٢) أي: قبل الوقوف بعرفة.

(٣) التعريفات (ص/ ٨٢).

(٤) عمدة القارئ (١/ ١٨٧).

(٥) المصدر نفسه (٩/ ١٢١).

(٦) المصدر نفسه (١/ ١٨٧).

(٧) انظر–مثلاً–: المغني (٥/ ٥)، والمجموع (٧/ ٢)، والبحر الرائق لابن نجيم (٢/ ٥٣٧)، والروض المربع (ص/ ١٣٣)، والذخيرة للقرافي (٣/ ١٧٣).

(٨) (باب: الكاف والباء وما يثلثهما) ص/ ٩١٥.

(٩) انظر: القاموس المحيط (باب: الألف اللينة) ص/ ١٧٣٧.

(١٠) انظر: النهاية (باب: الكاف مع الباء) ٤/ ١٤٠–١٤٠.

شاء الله– في المبحث الآتي.

**المبحث الثاني: خلاف أهل العلم في تعيين يوم الحج الأكبر:**

اختلف أهل العلم في تعيين يوم الحج الأكبر الوارد في القرآن الكريم، والسنة المطهرة على عدة أقوال[1]:

**أولها: أنه يوم النحر:**

وأكثر الأحاديث الواردة في الفصل الأول دالة عليه، قاضية به، وهي خمسة أحاديث ثابتة كلها. ودال عليه–كذلك– قوله–جل ثناؤه–: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [2]. والمناداة كانت يوم النحر، لما رواه البخاري[3]–واللفظ له–، ومسلم[4]، بسنديهما عن أبي هريرة–رضي الله عنه– قال: (بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر بمنى: ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان). قال حميد بن عبدالرحمن: ثم أردف رسول الله –صلى الله عليه وسلم– علياً، فأمره أن يؤذن ببراءة. قال أبو هريرة: (فأذّن معنا عليّ في أهل منى يوم النحر..) الحديث.

وهو قول جماعة كثيرة يطول عدّها، ومنها: عمر بن الخطاب (ت / ٢٣هـ)[5]، وعلي ابن أبي طالب (ت / ٤٠هـ)–مرّة عنهما–[6]، وأبي موسى الأشعري (ت / ٤٤هـ) [7]، والمغيرة بن شعبة (ت / ٥٠هـ) [8]، وابن عباس (ت / ٦٨هـ)–مرّة–[9]، وعبدالله بن عمر (ت / ٧٤هـ) [10]،

---

(١) وانظر: التمهيد (١/ ١٢٥).

(٢) الآية: (٣)، من سورة: التوبة.

(٣) (١/ ٥٦٩) ورقمه/ ٣٦٩.

(٤) (٢/ ٩٨٢) ورقمه/ ١٣٤٧.

(٥) كما في: تعليق ابن القيم على سنن أبي داود (٤/ ٣٣٣).

(٦) كما في: جامع الترمذي (٣/ ٢٩١) رقم/ ٩٥٨–وتقدم في البحث برقم/ ٦–، وتفسير الطبري (١٤/ ١١٦، ١١٨، ١١٩)، والتمهيد (٤/ ٢٩٢)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣)، و(١٨/ ٢٦١).

(٧) كما في: كشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠).

(٨) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٨)، وكشف المشكل (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٩) كما في: المصدرين الأولين نفسيهما (١٤/ ١١٩)، و(١/ ١٠)–على التوالي–.

(١٠) كما في: تعليق ابن القيم على سنن أبي داود (٤/ ٣٣٣).

وعبدالله بن شداد بن الهاد (ت / ٨١هـ)[١]، وعبدالله بن أبي أوفى (ت / ٨٧هـ) [٢]، وقيس بن عُبَاد الضُبعي (ت / بعد ٨٠هـ)[٣]، وسعيد بن المسيب (ت / ٩٤هـ) [٤]، وإبراهيم النخعي (ت / ٩٥هـ) [٥]، وسعيد ابن جبير (ت / ٩٥هـ) [٦]، وحميد بن عبدالرحمن (ت / ٩٥هـ) [٧]، ومجاهد– مرّة– (ت / ١٠٣هـ)[٨]، وعامر الشعبي (ت / ١٠٤هـ) [٩]، وعكرمة (ت / ١٠٧هـ) [١٠]، وعطاء (ت / ١١٤هـ)–مرّة عنهما– [١١]، وأبو جعفر الباقر (ت / ١١٤هـ) [١٢]، ومحمد بن علي بن عبدالله بن عباس (ت / ١٢٤ هـ) [١٣]، والزهري (ت / ١٢٤هـ) [١٤]، وعون بن أبي جحيفة (ت / ١٢٦هـ) [١٥]، والسّدي (ت / ١٢٧هـ) [١٦]، والإمام مالك بن أنس (ت / ١٧٩هـ) [١٧]، وأصحابه لا خلاف عنهم في ذلك [١٨]، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم (ت / ١٨٢هـ) [١٩]، والإمام الشافعي (ت / ٢٠٤هـ) [٢٠].

---

(١) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٠).

(٢) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٧، ١١٨)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣)، و(١٨/ ٢٦١).

(٣) كما في: لطائف المعارف (ص/ ٤٥٥).

(٤) كما في: كشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠).

(٥) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٠)، وكشف المشكل (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٦) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٨، ١٢٠)، والتمهيد (١/ ١٢٤).

(٧) كما في: صحيح البخاري (٦/ ٣٢٢) رقم/ ٣١٧٧، وتعليق ابن القيم على السنن (٤/ ٣٣٣).

(٨) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣)، و(١٦/ ٢٨١).

(٩) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٠–١٢١)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠).

(١٠) كما في: المصدر نفسه (١/ ١٠).

(١١) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٦).

(١٢) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(١٣) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٩–١٢٠).

(١٤) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢١)، وكشف المشكل (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(١٥) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(١٦) كما في: كشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠).

(١٧) كما في: تحفة الأحوذي (٨/ ٤٨٥)..

(١٨) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦).

(١٩) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٢٠) كما في: شرح مسلم للنووي (٩/ ١١٦).

وبعض أصحابه[1]، والإمام أحمد (ت / ٢٤١هـ)[2]، وابن جرير الطبري (ت / ٣١٠هـ)[3]، وابن بطال (ت / ٤٤٩هـ) [4]، وابن حزم (ت / ٤٥٦هـ)[5]، والقاضي عياض (ت / ٥٤٤هـ)[6]، والنووي (ت / ٦٧٦هـ) [7]، والبيضاوي (ت / ٦٨٥هـ)[8]،وابن القيم (ت / ٧٤٨هـ) [9]، وابن حجر (ت / ٨٥٢هـ) [10]، والقسطلاني (ت / ٩٢٣هـ)[11]، والمناوي (ت / ١٠٣١هـ) [12]، والمباركفوري (ت / ١٢٥٣هـ) [13]، وبعض العلماء الحنفية[14]، وهو ما اختاره العيني[15]، لأنه مقتضى قوله: (يوم الحج الأكبر وهو اليوم الذي هو أفضل أيام المناسك، وأظهرها وأكثرها جمعاً)اهـ. وهو قول جمهور أهل العلم[16]، وما عليه الفتوى في الرئاسة العامة للإفتاء[17].

قال بعضهم: لأن معظم أعمال المناسك فيه[18]، فما يقع في ذلك اليوم من أعماله أكبر من باقي الأعمال[19]. واحتج ابن جبير[20] بأن اليوم التاسع –وهو: يوم عرفة– إذا

(١) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦).

(٢) كما في: نيل الأوطار (٨/ ١٥٠).

(٣) التفسير (١٤/ ١٢٧).

(٤) شرح البخاري (٥/ ٣٦١).

(٥) المحلى (٧/ ١٣١).

(٦) المشارق (١/ ٣٥١).

(٧) شرح مسلم (٩/ ١١٦).

(٨) كما في: عون المعبود (٤/ ٣٣٢)، وتحفة الأحوذي (٦/ ٣٧٥).

(٩) تعليقه على سنن أبي داود (٤/ ٣٣٣)، وزاد المعاد (١/ ٥٥).

(١٠) الفتح (٨/ ١٧٢).

(١١) إرشاد الساري (١٠/ ٢٥٠).

(١٢) فيض القدير (٢/ ٤) رقم/ ١١٧٩، و(٥/ ٦٠٥–٦٠٦) رقم/ ٨٠١٣، والتيسير (١/ ٣٤٨).

(١٣) تحفة الأحوذي (٨/ ٤٨٥).

(١٤) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦).

(١٥) عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(١٦) كما في: شرح مسلم للنووي (٩/ ١١٦). وانظر: جامع الترمذي (٣/ ٢٧٠) إثر الحديث/ ٩٣١، وتفسير الطبري (١٤/ ١٢٠–١٢٦)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وتحفة الأحوذي (٨/ ٤٨٥).

(١٧) مجلة البحوث الإسلامية (١٢/ ٤٥٠)، و(٣٨/ ٤٩٦)، و(٤٧/ ٣١٢).

(١٨) انظر: شرح مسلم للنووي (٩/ ١١٦)، والفيض (٢/ ٤) رقم/ ١١٧٩.

(١٩) انظر: عون المعبود (٤/ ٣٣٣).

(٢٠) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٩–١٢٠)، والفتح (٨/ ١٧٢).

انسلخ قبل الوقوف لم يفت الحج بخلاف العاشر، فإن الليل إذا انسلخ قبل الوقوف فات.

وقال ابن بطال[1]: (وأما جهة النظر: يوم النحر يعظمه أهل الحج وسائر المسلمين بالتكبير، وفيه صلاة العيد والنحر، ألا ترى قوله-صلى الله عليه وسلم-: "أى يوم هذا"؟ فجعل له حرمة على سائر الأيام كحرمة الشهر على سائر الشهور، والبلد على سائر البلاد)اهـ. وقال الحافظ شمس الدين ابن القيم[2]-رحمه الله- في تعليقه على سنن أبي داود: (والقرآن قد صرح بأن الأذان يوم الحج الأكبر، ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر بمنى. فهذا دليل قاطع على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر)اهـ. وقال في الزاد[3]: (والصواب أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر.. . ويوم عرفة مقدّمة ليوم النحر بين يديه، فإن فيه يكون الوقوف، والتضرع، والتوبة، والابتهال، والاستقالة. ثم يوم النحر تكون الوفادة، والزيارة-ولهذا سمي طوافه طواف الزيارة-؛ لأنهم قد طهروا من ذنوبهم يوم عرفة، ثم أذن لهم ربهم يوم النحر في زيارته، والدخول عليه إلى بيته؛ ولهذا كان فيه ذبح القرابين، وحلق الرؤوس، ورمي الجمار، ومعظم أفعال الحج)اهـ.

**والثاني: أنه يوم عرفة:**

وأكثر الأحاديث الواردة في الفصل الثاني دالة عليه، قاضية به، وهي ثلاثة أحاديث ثابتة كلها.

وهو قول جماعة منهم: عمر بن الخطاب[4]، وعلي بن أبي طالب[5]، وعبدالله بن عمر-مرّة عنهم-[6]، وعبدالله بن عباس[7]، وعبدالله بن الزبير (ت/ ٧٣هـ) [8]، وأبو جحيفة (ت/ ٧٤هـ) -وعزاه إلى الصحابة رضي الله عنهم-[9]، ومجاهد بن جبر[10]،

---

(١) شرح البخاري (٥/ ٣٦١).

(٢) (٤/ ٣٣٣).

(٣) (١/ ٥٥-٥٦).

(٤) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٣)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣).

(٥) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٣)، وإرشاد الساري (١٠/ ٢٤٨).

(٦) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٣)، وكشف المشكل (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣).

(٧) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٦)، والتمهيد (١/ ١٢٤، ١٢٦)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وتحفة الأحوذي (٦/ ٣٧٦)، و(٨/ ٤٨٥).

(٨) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٣)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٩) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٤).

(١٠) كما في: المصدر نفسه (١٤/ ١١٥)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

وعكرمة–مرّة عنهما–[1]، وطاووس (ت / ١٠٦هـ) [2]، وعطاء (ت / ١١٤هـ)–مرّة– [3]، ونقله القاضي عياض[4] عن الشافعي، وهو قول بعض الحنفية[5]، وبعض الشافعية[6]، وقوم آخرين[7]. وتعقب النوويُّ[8] عياضاً بأن نقله خلاف المعروف من مذهب الشافعي.

واحتج بعض من قال بهذا بالحديث المشهور: (الحج عرفة)[9]. قال ابن عباس–رضي الله تعالى عنهما–[10]: (هو يوم عرفة، إذ من أدرك عرفة فقد أدرك الحج) اهـ.

وبحديث محمد بن قيس بن مخرمة بن عبدالمطلب أن النبي–صلى الله عليه وسلم–خطب بعرفة، فقال: (أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ هَذَا يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ.. )، رواه: ابن أبي شيبة، وأبو داود في المراسيل، وغيرهما بإسناد ضعيف–كما تقدم–[11].

وأجاب بعض أهل العلم[12] عن الاستدلال بحديث: (الحج عرفة) بأن المقصود: أن الوقوف هو المهم من أفعال الحج؛ لكون الحج يفوت بفواته. وعلى الاستدلال بحديث محمد بن قيس بأنه لا يعارض الأحاديث الواردة في أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر؛

---

(١) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٢) كما في: التمهيد (١/ ١٢٥)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١)، وتحفة الأحوذي (٨/ ٤٨٥)..

(٣) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١١٤، ١١٥)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٤) كما في: شرح مسلم للنووي (٩/ ١١٦).

(٥) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦).

(٦) كما في: التمهيد (١/ ١٢٦).

(٧) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ١١٦، ١١٩–١٢٠)، وفتح الباري لابن رجب (ح/ ٤٥)، ولطائف المعارف له (ص/ ٤٨٨)، وشرح مسلم للنووي (٩/ ١١٦).

(٨) شرح مسلم (٩/ ١١٦)، وانظر قول الشافعي في القول الأول في المسألة.

(٩) المصدر نفسه، الحوالة نفسها.

والحديث رواه: أبو داود (٢/ ٤٨٥–٤٨٦) ورقمه/ ١٩٤٩، والترمذي (٣/ ٢٣٧) ورقمه/ ٨٨٩، ٨٩٠، والنسائي (٥/ ٢٥٦) ورقمه/ ٣٠١٦، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٣) ورقمه/ ٣٠١٥، والإمام أحمد (٤/ ٣٠٩)، وغيرهم من حديث عبدالرحمن بن يعمر الديلي–رضي الله عنه–. وهو حديث صحيح، سكت عنه أبو داود، وصححه: ابن خزيمة (٤/ ٢٥٧ رقم/ ٢٨٢٢)، والحاكم (المستدرك ٢/ ٢٧٨)، والذهبي (التلخيص ١/ ٤٦٤)، والألباني (الإرواء ٤/ ٢٥٦ رقم/ ١٠٦٤)، وغيرهم.

(١٠) كما في: المرقاة لملا علي قاري (٩/ ١٤٨).

(١١) برقم/ ٩.

(١٢) انظر: عمدة القارئ (١٠/ ٨٣).

لمجيئها من عدة طرق صحيحة، بخلاف حديث محمد بن قيس؛ لأنه جاء بسند ضعيف.

وذكر ابن الجوزي أن على هذين القولين اعتراض، وهو أن يقال: إنما حج أبو بكر في ذي القعدة، وحج رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بعده في ذي الحجة، وقال: (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات، والأرض)[1]، فكيف يكون أذان أبي بكر يوم عرفة، أو يوم النحر؟ثم أجاب بقوله: (الجواب من وجهين، أحدهما: أن القولين قد رويا وليس أحدهما بأولى من الآخر. أعني بالقولين: أن أبا بكر نادى يوم عرفة –أو يوم النحر–، وأنه حج في ذي القعدة. والثاني: أن يكون سمي يوم حج أبي بكر يوم الحج الأكبر لأنهم جعلوه مكان يوم النحر؛ فسمي باسم ما حل محله)اهـ.

**والثالث: أنه يوم حج أبو بكر الصديق–رضي الله عنه–.**

وورد عن النبي–صلى الله عليه وسلم– بإسناد ضعيف. وثبت عن عبدالله بن عمرو– رضي الله عنهما– من قوله[2]. وقاله: الحسن البصري[3]. وذكره ابن رجب[4]، والقسطلاني[5].

والله–جل ثناؤه– سمى اليوم الذي تمت فيه المناداة بالبراءة من المشركين يوم الحج الأكبر في قوله–تعالى–[6]: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ . ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر بمنى[7]. والمقصود: أن الله سمى اليوم المنادى فيه بذلك يوم الحج الأكبر لا اليوم الذي حج فيه أبو بكر–رضي الله عنه– بالناس–والله أعلم–.

**والرابع**: أنه عام اجتمع حج المسلمين، والمشركين، وأهل الكتاب. وكان ذلك زمن الفتح.

---

(١) رواه: البخاري (٦ / ٣٣٨) ورقمه / ٣١٩٧، ومسلم (٣ / ١٣٠٥) ورقمه / ١٦٧٩.

(٢) تقدم الحديثان برقمي / ١٥–١٦.

(٣) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٤) لطائف المعارف (ص / ٢٢١).

(٥) إرشاد الساري (١٠/ ٢٥٠). وانظر: عون المعبود (٤ / ٣٣٢)، وتحفة الأحوذي (٣ / ٦٨٠).

(٦) الآية الثالثة، من سورة: التوبة.

(٧) انظر: ما تقدم في القول الأول.

وورد عن النبي–صلى الله عليه وسلم– في حديث منكر–وتقدم–[1].

**والخامس**: أنه أيام الحج كلها لا يوم بعينه؛ كقولهم: يوم الجمل، ويوم صفين، ويوم بعاث، ونحوه[2].

وهو قول: مجاهد–مرّة–[3]، وسفيان الثوري[4]، وأبي عبيد[5]. وأيّده السهيلي (ت / ٥٨١هـ)[6] بأن علياً أُمر بذلك في الأيام كلها[7]. وهو ما اختاره محمد أنور الكشميري (ت / ١٣٥٢هـ) في العرف الشذي[8]؛ فإنه قال: (الحج الأكبر في عرف الحديث هو الحج. وأما الحج الأصغر فالعمرة)اهـ.

**والسادس**: أنه القِران، والأصغر الإفراد[9]. قاله: مجاهد–مرّة–[10].

**والسابع**: أنه الحج. والأصغر العمرة. قاله: الشعبي، وعطاء–مرّة عنهما–[11].

**والثامن**: أنه الذي يكون يوم عرفة فيه يوم الجمعة. ذكر الكشميري أن بعض عامة الناس تعارفوا عليه[12].

**والتاسع**: أنه عام حج النبي–صلى الله عليه وسلم– بالناس[13]. قاله: ابن سيرين[14]. قال ابن رجب[15]: (وقد قيل: إنه اجتمع في ذلك العام حج الأمم كلها في وقت واحد؛

---

(١) تقدم برقم / ١٧.

(٢) انظر: تعليق ابن القيم على السنن (٤ / ٣٣٣)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣)، وعون المعبود (٤ / ٣٣٢)، وتحفة الأحوذي (٣ / ٦٨٠)..

(٣) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٧)، والتمهيد (١/ ١٢٤)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٠).

(٤) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٧)، وكشف المشكل (١/ ١٠)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣).

(٥) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(٦) كما في: الفتح (٨ / ١٧٢).

(٧) انظر: الفتح (٨ / ١٧١)، وما تقدم في أواخر القول الأول.

(٨) (٢/ ٣٩٦).

(٩) انظر: عون المعبود (٤ / ٣٣٢)، وتحفة الأحوذي (٣ / ٦٨٠)..

(١٠)كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٩)، وشرح المشكل (١/ ١٠–١١)، وعمدة القارئ (١٠/ ٨٣).

(١١) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٩).

(١٢) انظر: العرف الشذي (٢/ ٣٩٦).

(١٣) كما في: عمدة القارئ (١٠/ ٨٣)، وإرشاد الساري (١٠/ ٢٤٨).

(١٤) كما في: عمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).

(١٥) لطائف المعارف (ص / ٢٢٠).

فلذلك سمي يوم الحج الأكبر)اهـ.

**والعاشر**: أنه يوم القَرّ[1]، وهو اليوم الثاني من يوم النحر. قاله: سعيد بن المسيب[2]، وتعقبه ابن رجب عليه بقوله: (وهو غريب)اهـ.

وأشبه الأقوال بالصواب: القول الأول؛ لأن أدلته أكثر، ورواتها أحفظ. وقد أخذ به جمهور العلماء. وما ثبت عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أنه يوم عرفة فيُخرّج على أن المقصود أن النبي–صلى الله عليه وسلم– سماه –مرّة– يوم الحج الأكبر؛ لأن الوقوف ذلك اليوم بعرفة هو المهم من أفعال الحج، وهو ركن الحج الأعظم، ويفوت الحج بفواته.

قال أبو جعفر الطبري–رحمه الله–[3] عقب ذكره القولين الأولين، والخامس: (وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصحة: قول من قال يوم الحج الأكبر يوم النحر؛ لتظاهر الأخبار عن جماعة من أصحاب رسول الله–صلى الله عليه وسلم– أن علياً نادى بما أرسله به رسول الله–صلى الله عليه وسلم– من الرسالة إلى المشركين وتلا عليهم "براءة" يوم النحر. هذا مع الأخبار التي ذكرناها عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– أنه قال يوم النحر: "أتدرون أي يوم هذا؟ هذا يوم الحج الأكبر".

وبعد فإن اليوم إنما يضاف إلى المعنى الذي يكون فيه، كقول الناس: "يوم عرفة"، وذلك يوم وقوف الناس بعرفة، و"يوم الأضحى"، وذلك يوم يضحون فيه، و"يوم الفطر"، وذلك يوم يفطرون فيه، وكذلك "يوم الحج" يوم يحجون فيه. وإنما يحج الناس، ويقضون مناسكهم يوم النحر؛ لأن في ليلة نهار يوم النحر الوقوف بعرفة غير فائت إلى طلوع الفجر، وفي صبيحتها يعمل أعمال الحج. فأما يوم عرفة فإنه وإن كان فيه الوقوف بعرفة فغير فائت الوقوف به إلى طلوع الفجر من ليلة النحر، والحج كله يوم النحر.

وأما ما قال مجاهد من أن يوم الحج إنما هو أيامه كلها فإن ذلك وإن كان جائزاً في

---

(١) –بفتح القاف، وتشديد الراء–، سمي بذلك لأن الناس يقرون فيه بمنى، وقد فرغوا من طواف الإفاضة، والنحر فاستراحوا. ويسمى–أيضاً– بيوم النفر الأول (وذلك لمن تعجل في يومين)، ويوم الأكارع.
انظر: الموطأ–رواية: يحيى– (١/ ٤٠٩)، والاستذكار (٤/ ٣٥٤)، ونيل الأوطار (٥/ ١٤٨)، وعون المعبود (٥/ ٤٥١–٤٥٢).
(٢) كما في: لطائف المعارف لابن رجب (ص/ ٥٠١)، وعمدة القارئ (١٨/ ٢٦١).
(٣) التفسير (١٤/ ١٢٧–١٢٨). وانظر: لطائف المعرف لابن رجب (ص/ ٢٢٠–٢٢١، ٤٨٢).

كلام العرب فليس بالأشهر الأعرف في كلام العرب من معانيه، بل أغلبُ على معنى اليوم عندهم أنه من غروب الشمس إلى مثله من الغد. وإنما محمل تأويل كتاب الله على الأشهر الأعرف من كلام من نزل الكتاب بلسانه)اهـ.

**المبحث الثالث: سبب تسمية يوم النحر بيوم الحج الأكبر:**

لأهل العلم في سبب تسمية يوم النحر بيوم الحج الأكبر أقوال عدّة:

الأول: قال حميد بن عبدالرحمن[1]، وعطاء[2]، والشعبي[3]، وابن جرير[4]، وابن بطال[5]، وابن الأثير[6]، والبيضاوي[7]، والقسطلاني[8]، وجماعة آخرون[9]: (إنما قيل: "الحج الأكبر" من أجل قول الناس: "العمرة: الحج الأصغر")اهـ.

والثاني: وقال جماعة آخرون: سمي كذلك لأن أهل الجاهلية كانوا يقفون بعرفة، وكانت قريش تقف بالمزدلفة؛ لأنهم كانوا يقولون: "لا نخرج من الحرم". فإذا كانت صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة؛ فقيل له الأكبر لاجتماع الكل فيه[10].

والثالث: وقال عبدالله بن الحارث بن نوفل[11]: لأنه اتفق في حجة الوداع حج المسلمين، والنصارى، واليهود، ولم يجتمع قبله ولا بعده.

والرابع: وقال عبدالله بن أبي أوفى[12]: لأنه يحلق فيه الشعر، ويهراق الدم، ويحل فيه

---

(١) كما في: صحيح البخاري (٤ / ٣٢٢) رقم / ٣١٧٧، و(٨ / ١٦٨) رقم / ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، و(٨ / ١٧١) رقم / ٤٦٥٧، وصحيح مسلم (٢ / ٩٨٢) رقم / ١٣٤٧.

(٢) كما في: شرح المشكل لابن الجوزي (١ / ١٠-١١).

(٣) كما في: المصدر نفسه (١ / ١٠-١١).

(٤) كما في: المصدر نفسه (١ / ١٠-١١).

(٥) شرح البخاري (٩ / ٤٤١).

(٦) النهاية (باب: الكاف مع الباء) ٤ / ١٤٠-١٤٠.

(٧) كما في: تحفة الأحوذي (٦ / ٣٧٥-٣٧٦).

(٨) إرشاد الساري (١٠ / ٢٥٠).

(٩) انظر: جامع الترمذي (٣ / ٢٧٠) إثر الحديث / ٩٣١، وشرح مسلم (٩ / ١١٦)، والفتح (٨ / ١٧٢)، وتحفة الأحوذي (٣ / ٦٨٠)، وعون المعبود (٤ / ٣٣٣).

(١٠) انظر: الفتح (٨ / ١٧٢)، وعمدة القارئ (١٥/ ١٠١)، وتحفة الأحوذي (٦ / ٣٧٥-٣٧٦).

(١١) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٩).

(١٢) كما في: شرح المشكل لابن الجوزي (١ / ١٠-١١).

الحرام.

والخامس: وقال الحسن البصري[1]: لأنه لما حج أبو بكر الحجة التي حجها اتفق معها حج المسلمين، والمشركين، ووافق ذلك عيد اليهود، والنصارى.

والسادس: واحتمل البيضاوي -مرة-[2] أنه سمي بذلك لما يقع فيه من الأعمال، فإنه أكبر من باقي الأعمال. وهو بعض ما علل ابن القيم به ترجيحه أن يوم الحج الأكبر يوم النحر[3].

والسابع: وقال بعضهم: لأنه نبذت فيه العهود[4]، وظهرت فيه عزة المسلمين وذلة المشركين[5].

وأشبه هذه الأقوال بالصواب: أن يوم النحر إنما سمي يوم الحج الأكبر لحال أهله عقب وقوفهم بعرفة، ومبيتهم في المزدلفة من الطهارة من الذنوب، والبراءة من الآثام، ووقوع أكثر أعمال حجهم فيه من رميهم، وحلقهم، ونحرهم، وطوافهم، وذكرهم. وهذه كلها أعمال كريمة صالحة، وقعت في يوم حرام فاضل، ودوّنت في صحائف نقيّة، من قلوب طاهرة، يعظم أجرها، ويكثر الجزاء عليها -والله تعالى أعلم-.

**المبحث الرابع: المقصود بالحج الأصغر:**

اختلف أهل العلم في المراد بالحج الأصغر على عدة أقوال:

أولها: أنه العمرة. وهو قول الجمهور، ومنهم: عبدالله بن شداد، ومجاهد، وعطاء، والشعبي -مرّة-[6].

والثاني: أنه الإفراد بالحج. وهو قول مجاهد[7].

والثالث: أنه العمرة في رمضان. وهو قول الشعبي -مرّة-[8].

---

(١) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٨)، وشرح المشكل (١/ ١٠-١١)، وتحفة الأحوذي (٦ / ٣٧٥-٣٧٦).

(٢) ذكره البيضاوي، كما في: تحفة الأحوذي (٦ / ٣٧٥-٣٧٦).

(٣) تقدم قوله آخر القول الأول، من المبحث الثاني.

(٤) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٩)، والتمهيد (١/ ١٢٥).

(٥) انظر: تحفة الأحوذي (٦ / ٣٧٥-٣٧٦).

(٦) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٢، ١٢٩)، والفتح (٨ / ١٧٢)، وإرشاد الساري (١٠/ ٢٤٨).

ونقل الطبري في تفسيره (١٤/ ١٣٠) بسنده عن الزهري قال: (إن أهل الجاهلية كانوا يسمون الحج الأصغر: العمرة).

(٧) كما في: الفتح (٨ / ١٧٢).

(٨) كما في: تفسير الطبري (١٤/ ١٢٩).

والرابع: أنه يوم عرفة. أي: والحج الأكبر يوم النحر؛ لأن فيه تكتمل بقية المناسك[1].

وأشبه الأقوال بالصواب: القول الأول؛ لأن عمل العمرة أقل من عمل الحج، وعملها أنقص من عمله، وهو ما رجحه الطبري في تفسيره[2].

**المبحث الخامس: خلاف أهل العلم في أيهما أفضل يوم النحر أم يوم الجمعة؟**

تقدم[3] في حديث عبدالله بن قرط–رضي الله عنه– أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– قال: (أعظم الأيام عند الله: يوم النحر، ثم يوم القر)، وصححه طائفة من أهل العلم بالحديث. وفيه دلالة على أن يوم النحر أفضل أيام السنة.

ويعارضه حديث أبي هريرة–رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (خير يوم طلعت عليه الشمس: يوم الجمعة)، رواه: مسلم[4]. وفيه دلالة على أن أفضل الأيام يوم الجمعة[5].

وجمع العراقي (ت / ٨٠٦هـ)[6] بينهما بقوله: (المراد بتفضيل الجمعة بالنسبة إلى أيام الجمعة[7]. وتفضيل يوم عرفة، أو يوم النحر بالنسبة إلى أيام السنة)اهـ، وصرح بأن حديث أفضلية يوم الجمعة أصح. وهو جمع متين.

قال الشوكاني (ت / ١٢٥٠هـ)[8]: (ويعارضه –أيضاً– ما أخرجه ابن حبان في صحيحه[9] بسنده عن جابر–رضي الله عنه– قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: "ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ينزل الله –تعالى– إلى سماء الدنيا، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء، فلم ير يوم أكثر عتقاً من النار من يوم عرفة". وقد ذهبت الشافعية إلى أنه أفضل من يوم النحر. ولا يخفى أن حديث الباب[10] ليس فيه إلا أن يوم النحر أعظم.

---

(١) انظر: المصدر نفسه (١٤/ ١٢٢، ١٢٩–١٣٠)، والفتح (٨ / ١٧٢)، وإرشاد الساري (١٠/ ٢٤٨).

(٢) (١٤/ ١٣٠).

(٣) برقم / ٧.

(٤) الصحيح (٢/ ٥٨٥) ورقمه/ ٨٥٤.

(٥) انظر: نيل الأوطار (٣/ ٢٧٣–٢٧٤)، و(٥/ ١٤٨).

(٦) كما في: المصدر نفسه (٣/ ٢٧٣).

(٧) أي: أيام الأسبوع.

(٨) انظر: المصدر نفسه (٥/ ١٤٨).

(٩) كما في: الإحسان (٩/ ١٦٤) ورقمه/ ٣٨٥٣.

(١٠) يعني: حديث عبدالله بن قرط–رضي الله عنه–.

وكونه أعظم وإن كان مستلزماً لكونه أفضل لكنه ليس كالتصريح بالأفضلية كما في حديث جابر. إذ لا شك أن الدلالة المطابقية أقوى من الالتزامية، فإن أمكن الجمع بحمل أعظمية يوم النحر على غير الأفضلية فذاك، وإلا يمكن فدلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفة أقوى من دلالة حديث عبدالله بن قرط على أفضلية يوم النحر)اهـ.

* * *

**الخاتمة:**

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي أخرج المرعى، والصلاة والسلام الأتمان على نبي الرشاد والهدى، ومنار العلم والتقى، وعلى الآل والأصحاب أولي الأحلام والنهى.. أما بعد:

فقد اشتمل هذا البحث على دراسة طائفة جليلة من أحاديث النبي–صلى الله عليه وسلم– في تعيين يوم الحج الأكبر، وبيان فضله على سائر الأيام. وهي دراسة نقلت فيها عن أهل العلم ما يحقق هدفها، ويوضح مشكلها، ويشرح غامضها. ويتشوق طالب العلم إلى معرفة نتيجتها، وخلاصة دراستها.

ومن أبرز فوائدها المذكورة، ونكاتها المسطورة:

أولاً: أنه ورد في الفصل الأول عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أن يوم الحج الأكبر هو: يوم النحر، وأنه يوم محرّم معظّم في ثمانية أحاديث. منها ستة أحاديث دالة على أنه يوم الحج الأكبر. أحدها صحيح، وأربعة حسنة لغيرها، وحديث الأصح فيه الوقف على عليّ–رضي الله عنه– بإسناد ضعيف. وورد فيه حديث واحد صحيح أنه أعظم الأيام عند الله–عز وجل–. وحديث حسن لغيره في بيان حرمته دون تسميته بيوم الحج الأكبر.

ثانياً: أنه ورد في الفصل الثاني عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أن يوم الحج الأكبر هو: يوم عرفة، وأنه يوم محرّم معظّم في ستة أحاديث. منها ثلاثة أحاديث دالّة على أنه يوم الحج الأكبر، وهي حسنة لغيرها جميعاً. ووردت فيه ثلاثة أحاديث أخرى في بيان حرمته دون تسميته بيوم الحج الأكبر.

ثالثاً: أنه ورد في الفصل الثالث عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أن يوم الحج الأكبر هو: يوم حج أبو بكر–رضي الله عنه– بالناس في حديث واحد إسناده لا تقوم به حجة. وثبتت تسميته بذلك في حديث آخر، مروي من طريق عبدالله بن عمرو–رضي الله عنهما– قوله.

رابعاً: أنه ورد في الفصل الرابع عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أن يوم الحج الأكبر هو: يوم اجتمع حج المسلمين، والمشركين، وأهل الكتاب، وكان ذلك زمن الفتح في حديث منكر.

خامساً: أنه ورد في الفصل الخامس عن النبي–صلى الله عليه وسلم– أحاديث

كثيرة في تحريم وتعظيم بعض أيام الحج من غير تسمية شيء منها بيوم الحج الأكبر. ووروردها محتمل ليوم عرفة، أو يوم النحر. وهي ستة أحاديث، منها حديثان صحيحان، وحديثان حسنان لغيرهما، وحديثان واهيان أغنى غيرهما عنهما.

سادساً: أنه اتفقت كلمة أهل العلم باللغة على أن المقصود بالحج المذكور في الشرع: القصد. والمقصود به شرعاً: قصدٌ لبيت الله–تعالى– بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة.

سابعاً: أن المقصود بيوم الحج الأكبر على القول المختار: يوم النحر. وهو أفضل أيام السنة على الإطلاق.

ثامناً: أن المقصود بالحج الأصغر على القول المختار: العمرة.

تاسعاً: أن الدراسة انفردت–في ما أعلم– بجمع الأقوال كلها في تعيين يوم الحج الأكبر في موضع واحد. واشتملت على ذكر قول[1] في تعيين يوم الحج الأكبر لم ينصّ عليه أحد من أهل العلم، وهو مذكور في حديث مرفوع إلى النبي–صلى الله عليه وسلم–، لكنه حديث منكر.

هذه فوائد أبرزتها وقربتها من البحث، وأوصي ببذل الجهود المضاعفة في خدمة سنة النبي–صلى الله عليه وسلم–؛ تسهيلاً لتناولها، وتقريباً لفقهها، وشرحاً لمشكلها، وتأويلاً لمختلفها؛ وإنها لأعمال صالحة، فيها أجور عالية، ومنازل فاخرة، وسلامة عاقبة.. . والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله المطهرين، وأصحابه المطيبين إلى يوم الدين، وآخر دعواي: أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) هو القول الرابع في المبحث الثاني.

## فهرس المصادر والمراجع:


١- **القرآن الكريم.**

٢- **الآحاد والمثاني** لأبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (المعروف بابن أبي عاصم ت / ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية(الرياض)١٤١١/١هـ.

٣- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان** لعلاء الدّين بن بلبان الفارسيّ (ت / ٧٣٩ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسّسة الرّسالة (بيروت)١٤٠٨/١هـ.

٤- **أخبار مكة** لمحمد بن إسحاق الفاكهي (من علماء القرن الثالث)، تحقيق د. عبدالملك بن دهيش، نشر: دار خضر (بيروت) ١٤١٤/٢هـ.

٥- **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار لأبي الوليد** محمد بن عبدالله الأزرقي، تحقيق: رشدي ملحس، نشر: مطابع دار الثقافة (مكة) ١٣٨٥/٢هـ.

٦- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (ت / ٩٢٣هـ)، ضبطه وصححه: محمد بن عبدالعزيز الخالدي، نشر: دار الكتب العلمية ١/ ١٤١٦هـ.

٧- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل** للشّيخ محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، ط: المكتب الإسلاميّ٢/ ١٤٠٥هـ.

٨- **أسد الغابة في معرفة الصّحابة** لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ ت (٦٣٠ هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت) سنة: ١٤٠٩هـ.

٩- **الإصابة في تمييز الصّحابة** للحافظ أبي الفضل بن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢ هـ)، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ (بيروت)١٣٢٨/١هـ.

١٠- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** للأمير أبي نصر عليّ بن هبة الله (المعروف بابن ماكولا) ت (بعد سنة ٤٧٥ هـ)، تحقيق وتعليق: عبدالرّحمن المعلّميّ، نشر: الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر (مصر).

١١- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق** للعلامة الشيخ: زين الدين بن إبراهيم الحنفي(المعروف بابن نجيم ت /٩٧٠هـ)، نشر: دار الكتب العلمية(بيروت)١٤١٨/١هـ.

١٢- **البحر المحيط في أصول الفقه** لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت /٧٩٤هـ)، مراجعة: د. عمر الأشقر.

١٣- **بيان الوهم والإيهام** لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان (ت/٦٢٨هـ)، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة ١٤١٨/١هـ.

١٤- **التاريخ** ليحيى بن معين (ت/ ٢٣٣ هـ)، رواية: عبّاس الدّوريّ عنه،تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، نشر: مركز البحث العلميّ التّابع لجامعة الملك عبدالعزيز بجدّة ١٣٩٩/١هـ.

١٥- **تاريخ الثّقات** لأحمد بن عبد الله العجليّ (ت/ ٢٦١ هـ)، بترتيب: نور الدّين الهيثميّ، وتضمينات: الحافظ ابن حجر، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت)١٤٠٥/١هـ.

١٦- **تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين** لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ ت (٣٨٥ هـ) تحقيق: د. عبدالرّحيم القشقريّ١٤٠٩/١هـ.

١٧- **تاريخ دمشق** لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر (ت/٥٧١هـ)، تحقيق أبي عبدالله علي عاشور، نشر دار إحياء التراث العربي ١٤٢١/١هـ.

١٨- **تاريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ (ت: ٢٨٠ هـ)** عن أبي زكريّا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣ هـ) في تجريح الرّواة وتعديلهم، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، نشر: دار المأمون للتّراث (دمشق).

١٩- **التبيين لأسماء المدلسين لسبط العجمي (ت/٨٨٤هـ)**، تحقيق: يحيى شفيق، نشر: دار الباز (مكة)١٤٠٦/١هـ.

٢٠- **تحفة الأحوذي شرح جامع التّرمذيّ** لأبي العليّ محمّد بن عبدالرّحمن المباركفوريّ ت (١٣٥٣ هـ) تصحيح: عبدالرّحمن محمّد عثمان، نشر: المكتبة السّلفيّة (المدينة النّبويّة).

٢١- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** لأبي الحجّاج يوسف بن عبدالرّحمن المزّيّ ت (٧٤٢ هـ)تحقيق: عبدالصّمد شرف الدّين، نشر: الدّار القيّمة (الهند)، والمكتب الإسلاميّ (بيروت) ١٤٠٣/٢هـ.

٢٢- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** لولي الدين أبي زرعة العراقي (ت/٨٢٦هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي، وآخرين، نشر: مكتبة الرشد (الرياض)١٤٢٠/١هـ.

٢٣- **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ** لجلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت (٩١١ هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللّطيف، نشر: دار الكتب الحديثة (مصر) ١٣٨٥/٢هـ.

٢٤- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة** الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢ هـ)

تصحيح: عبدالله هاشم المدنيّ، نشر: مكتبة ابن تيميّة (القاهرة) سنة: ١٣٨٦هـ.
٢٥- **تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس** للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢ هـ) تحقيق: د. عاصم القريوتيّ، نشر: مكتبة المنار (الأردن) ط: ١.
٢٦- **التعريفات** لعلي بن محمد الجرجاني (ت/٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي ١٤١٣/٢هـ.
٢٧- **تغليق التعليق على صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني(ت/٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن، نشر: المكتب الإسلامي (بيروت)١٤٠٥/١هـ.
٢٨- **تفسير ابن جرير الطّبريّ** = جامع البيان عن تأويل القرآن.
٢٩- **التقييد والإيضاح** لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت/٨٠٦هـ)، تعليق: محمد راغب الطباخ، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
٣٠- **تكملة الإكمال** لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي، المعروف بابن نقطة(ت/٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم عبدرب النبي، نشر: مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى(مكة المكرمة)١٤١٠/١هـ.
٣١- **تلخيص المستدرك** لشمس الدين الذهبي، انظر: المستدرك للحاكم.
٣٢- **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني**، والأسانيد للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ القرطبيّ ت (٤٦٣ هـ) تحقيق: مصطفى العلويّ، ومحمّد البكريّ، ط: وزارة الأوقاف والشّئون الإسلاميّة المغربيّة، سنة: ١٣٧٨هـ.
٣٣- **تهذيب التّهذيب** للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢ هـ)، ط: دائرة المعارف النّظاميّة (الهند)، ونشر: دار صادق (بيروت)١٣٢٥/١هـ.
٣٤- **تهذيب** اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت/٣٧٠هـ)، تحقيق الأستاذ: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي، سنة: ١٩٦٧م.
٣٥- **التيسير بشرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير** لعبدالرؤوف المناوي (ت/١٠٣١هـ)، نشر: المكتب الإسلامي.
٣٦- **جامع الأصول في أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-** للمبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت/٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، نشر دار الفكر (بيروت) ١٤٠٣/٢هـ.
٣٧- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت/٣١٠هـ)نشر:

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر)٣/ ١٣٨٨هـ.

٣٨- **الجرح والتّعديل** لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ ت (٣٢٧ هـ) تحقيق الشّيخ: عبدالرّحمن المعلّميّ، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)سنة: ١٣٧١ هـ، ونشر: دار الكتب العلميّة (بيروت).

٣٩-**حجة الوداع** لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت/ ٤٥٦هـ)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، نشر: بيت الأفكار الدولية للنشر (الرياض)، سنة: ١٤١٨هـ.

٤٠-**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ت (٤٣٠ هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤٠٩هـ.

٤١- **خلق أفعال العباد** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت/٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، نشر: مكتبة التراث الإسلامي(القاهرة).

٤٢-**الدر المنثور في التفسير بالمأثور** لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت/٩١١هـ)، نشر دار المعرفة (بيروت).

٤٣-**دلائل النبوة لأبي** نعيم الأصبهاني (ت/٤٣٠هـ)، تحقيق وتخريج: د. محمد رواس وعبدالبر عباس، نشر دار النفائس ١/ ١٤٠٦هـ.

٤٤-**دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة** لأبي بكر محمّد بن الحسين البيهقيّ (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق الدّكتور: عبدالمعطي قلعجي، نشر: دار الرّيّان للتّراث (القاهرة)١/ ١٤٠٨هـ.

٤٥-**الديات** لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت/٢٨٧هـ)، طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية (كراتشي) سنة/١٤٠٧هـ.

٤٦-**ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين** لشمس الدّين الذّهبيّ ت (٧٤٨ هـ)، تحقيق فضيلة الشّيخ: حمّاد الأنصاريّ، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة (مكّة المكرّمة).

٤٧- **الذخيرة** لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي(ت/٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد بو خبزة، نشر: دار الغرب الإسلامي١/ ١٩٩٤م.

٤٨- **ذكر أخبار أصبهان** للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ت (٤٣٠ هـ) تحقيق: سيّد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤١٠هـ.

٤٩-**ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق** لشمس الدين الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد

شكور الميادیني، نشر: مكتبة المنار (الأردن) ١٤٠٦/١هـ.
٥٠- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت /٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ١٤٠٠/١هـ.
٥١- **الروض المربع بشرح زاد المستقنع** للعلامة الشيخ: منصور بن يونس البهوتي (ت /١٠٥١هـ)، نشر: المكتبة الفيصلية(مكة المكرمة).
٥٢- **زاد المعاد في هدي خير العباد** لشمس الدين محمد بن أبي بكر ( ابن قيم الجوزية ) ت(٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية ١٤/ ١٤٠٧.
٥٣- **زيادات** عبدالله بن الإمام أحمد على المسند لأبيه، انظر: مسند الإمام أحمد.
٥٤- **سنن الحافظ** أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزوينيّ (المعروف بابن ماجه)ت (٢٧٥ هـ)تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر: دار الرّيّان للتّراث.
٥٥- **السّنن الكبرى** للإمام أبي عبدالرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت (٣٠٣ هـ)، تحقيق الدّكتور: عبدالغفّار البنداريّ، وَسيّد كسروي، نشر: در الكتب العلميّة ١٤١١/١هـ.
٥٦- **السّنن الكبرى** للإمام الحافظ أبي بكرّ محمّد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨ هـ)، نشر: دار المعرفة (بيروت).
٥٧- **سؤالات** ابن الجنيد إبراهيم بن عبدالله الختّليّ(٢٦٠ هـ تقريبا) لابن معين (٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، ط: مكتبة الدّار (المدينة) ١٤٠٨/١هـ.
٥٨- **سؤالات الآجريّ** أبا داود السّجستانيّ ت (٢٧٥ هـ)الجزء الثّالث، تحقيق: محمّد عليّ العمريّ، ط: الجامعة الإسلاميّة ١٤٠٣/١هـ.
٥٩- **شرْح السّنّة للإمام المحدّث الحسين بن مسعود البغوي البغداديّ ت (٥١٦ هـ)**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وَمحمّد الشّاويش، نشر: المكتب الإسلاميّ ١٤٠٣/٢هـ.
٦٠- **شرح صحيح البخاري** لأبي الحسن علي بن خلف، المعروف بابن بطال (ت/ ٤٤٩هـ)، ضبط وتعليق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: مكتبة الرشد (الرياض) ١/ ١٤٢٠هـ.
٦١- **شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة** لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور: صالح بن محمد الحسن، نشر: مكتبة الحرمين(الرياض)١/ ١٤٠٩هـ.
٦٢- **شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة** لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور: صالح بن محمد الحسن، نشر: مكتبة الحرمين(الرياض)١/ ١٤٠٩هـ.

٦٣-**شرح محيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ (ت/ ٦٧٦ هـ)** على صحيح مسلم بن الحجّاج، ط: المطبعة المصريّة بالأزهر ١/ ١٣٤٧ هـ. ولعدم توفر هذه الطبعة-مرّة- نقلت من الطبعة التي نشرتها مؤسسة قرطبة ٢/ ١٤١٤هـ، ونبهت على ذلك.

٦٤-**شرح معاني الآثار** لأبي جعفر أحمد بن محمّد الطّحاويّ ت (٣٢١ هـ) نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٣٩٩هـ.

٦٥-**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** لإسماعيل بن حماد الجوهري(ت/ ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين ١/ ١٣٧٦هـ.

٦٦-**صحيح ابن خزيمة** = صحيح الإمام أبي بكر محمّد بن إسحاق.

٦٧- **صحيح سنن ابن ماجه** لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي ٣/ ١٤٠٨هـ.

٦٨- **صحيح سنن أبي داود** لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التبربية العربي ١/ ١٤٠٩هـ.

٦٩-**صحيح سنن الترمذي** لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي ١/ ١٤٠٨هـ.

٧٠-**صحيح سنن النسائي** لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي ١/ ١٤٠٩هـ.

٧١- **الضّعفاء** لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ت (٣٥٤ هـ)، تحقيق الدّكتور: عبدالمعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية ١/ ١٤٠٤هـ.

٧٢-**الطّبقات الكبرى** لمحمد بن سعد بن منيع البصريّ (ت/ ٢٣٠ هـ)، نشر: دار صادق (بيروت).

٧٣- **طبقات المدلّسين** = تعريف أهل التّقديس.

٧٤- **العرف الشذي شرح سنن الترمذي** لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت/ ١٣٥٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد شاكر، نشر: مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٧٥- **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل (ت/٢٤١هـ)، رواية المروذي وغيره**، تحقيق الدكتور: وصي الله عباس، نشر: الدار السلفية (الهند) ١/١٤٠٨هـ.

٧٦- **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري** لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت/ ٨٥٥هـ)، نشر: دار إحياء التراث(بيروت).

٧٧- **عون المعبود شرح سنن أبي داود** لأبي الطّيّب محمّد شمس الحقّ العظيم آباديّ ت (١٣٢٩ هـ)، تحقيق: عبدالرّحمن محمّد عثمان، نشر: المكتبة السّلفيّة (المدينة النّبويّة)

١٣٨٨/٢هـ.

٧٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** للحافظ زين الدين أبي الفرج بن رجب الحنبلي (ت/ ٧٩٥ هـ).

٧٩- **فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير** لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ ت (١٢٥٠هـ)، نشر: مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ (مصر) ١٣٨٣/٢هـ.

٨٠-**الفروع** للشيخ العلامة أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي(ت/٧٦٣هـ)، نشر: مكتبة المعارف(الرياض)١٤٠٢/٣هـ.

٨١- **فيض القدير شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير** للعلاّمة محمّد عبدالرؤوف المناويّ ت (١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد عبدالسّلام، نشر: دار الكتب العلميّة ١٤١٥/١هـ.

٨٢-**القاموس المحيط** لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت/ ٨١٧هـ)، ط: مؤسّسة الرّسالة ١٤٠٧/٢هـ.

٨٣- **الكامل في ضعفاء الرّجال** لأبي أحمد عبدالله بن عديّ الجرجانيّ (ت/ ٣٦٥ هـ)، نشر: دار الفكر ١٤٠٩/٣هـ.

٨٤- **كشف الأستار** عن زوائد البزّار على الكتب السّتّة لنور الدّين الهيثميّ ت (٨٠٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، ط: مؤسّسة الرّسالة ١٣٩٩/١هـ.

٨٥- **كشف المشكل من حديث الصحيحين** لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت/ ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، نشر: دار الوطن (الرياض)، سنة: ١٤١٨هـ.

٨٦- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** لعلاء الدين علي بن المنقي الهندي (ت/٩٧٥هـ)، ضبط وتصحيح الشيخ بكري حياني وصفوة السقا، من منشورات دار الكتاب الإسلامي (حلب).

٨٧- **الكواكب النّيّرات في معرفة من اختلط من الرّواة الثّقات** لأبي البركات محمّد بن أحمد (المعروف بابن الكيّال)(ت/ ٩٣٩ هـ)، تحقيق: عبدالقيّوم عبدرب النّبيّ، نشر: دار المأمون للتّراث ١٤٠١/١هـ.

٨٨- **لسان الميزان** لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر ت (٨٥٢ هـ)، نشر: دار الكتاب الإسلاميّ، ط: ٢.

٨٩- **لطائف المعارف في ما لمواسم العام من الوظائف** للحافظ زين الدين أبي الفرج

عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت/ ٧٩٥هـ)، حققه: ياسين محمد السواس، نشر: دار ابن كثير ٣/ ١٤١٦هـ.

٩٠- **المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والكذّابين** لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ (ت/ ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمود زايد، نشر: دار المعرفة.

٩١- **مجلة البحوث الإسلامية**، نشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٩٢- **مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد** لنور الدّين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ (ت/ ٨٠٧ هـ)، نشر: دار الرّيّان، ودار الكتاب العربيّة، سنة:١٤٠٧هـ.

٩٣- **المجموع** شرح المهذب لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت/٦٧٦هـ)، نشر: دار الفكر.

٩٤- **المحلى** لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت/ ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دارالتراث (القاهرة).

٩٥- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** للملا على القاري (ت/ هـ).

٩٦- **المستدرك على الصّحيحين** لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم ت (٤٠٥ هـ)، نشر: دار المعرفة.

٩٧- **المسند** للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل ت(٢٤٠هـ)، النسخة المطبوعة على نفقة خادم الجرمين الشريفين، ونشر: مؤسسة الرسالة ١٤١٣/١هـ.

٩٨- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ ت (٥٤٤ هـ)، ط: المكتبة العتيقيّة (تونس)، ودار التّراث (القاهرة).

٩٩- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري (ت/٨٤٠هـ)، دراسة وتقديم: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الجنان (بيروت) ١٤٠٦/١هـ.

١٠٠- **المصنّف في الأحاديث والآثار** للحافظ عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ ت (٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللّحّام، نشر: دار الفكر ١٤٠٩/١. ونقلت مرة لحاجة ذكرتها من النسخة التي حققها: حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، ونشرتها: مكتبة الرشد بالرياض ١/ ١٤٢٥هـ.

١٠١- **المطلع على أبواب المقنع** لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت/٧٠٩هـ)، نشر: المكتب الإسلامي، سنة /١٤٠١هـ.

١٠٢- **معالم السّنن** لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطّابيّ(ت/٣٨٨هـ)، مطبوع بحاشية سنن أبي

داود، فانظره.

١٠٣- **معجم الصحابة** لعبدالله بن محمد البغوي (ت/٢١٧هـ)، تحقيق محمد الأمين الجكني، نشر: مكتبة دار البيان (الكويت) ١٤٢١/١هـ.

١٠٤- **معرفة أنواع علم الحديث** لابن الصّلاح = مقدّمة ابن الصّلاح.

١٠٥- **المعرفة والتاريخ** ليعقوب بن سفيان الفسويّ، تحقيق الدّكتور: أكرم العمريّ، نشر: مكتبة الدّار (المدينة النّبويّة) ١٤١٠/١هـ.

١٠٦- **المغني في الضّعفاء** لشمس الدّين الذّهبيّ، تحقيق: نور الدّين عتر، ولم يُذكر على النّسخة اسم النّاشر، ولا تاريخ النّشر.

١٠٧- **المغني في ضبط أسماء الرّجال ومعرفة كنى الرُّواة وألقابهم** لمحمّد بن طاهر بن عليّ المقدسيّ ت (٩٨٦ هـ)، نشر: دار الكتاب العربيّ (بيروت) سنة: ١٤٠٢هـ.

١٠٨- **المغني** لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت/٦٢٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبدالله التركي، وغيره، نشر: دار هجر(القاهرة)١٤٠٦/١هـ.

١٠٩- **مقاييس اللّغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرازي (ت/ ٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدّين أبو عمرو، نشر: دار الفكر ١٤١٥/١ هـ. وهو مطبوع باسم: "معجم المقاييس في اللغة"، وما ذكرته أولاً هو الصحيح.

١١٠- **مقدمة** ابن الصّلاح تقيّ الدّين أبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن الشهرزوريّ ت (٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. عائشة عبدالرّحمن (بنت الشاطئ)، نشر: دار المعارف (مصر).

١١١- النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(ت/٧٩٤هـ)، تحقيق د. زين العابدين بلافريج، نشر: أضواء السلف ١٤١٩/١هـ.

١١٢- **النّهاية في غريب الحديث والأثر** لمجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد الجزريّ، المعروف بابن الأثير (ت/ ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر الزّاويّ، ومحمود الطّناحيّ، نشر: المكتبة العلميّة (بيروت).

١١٣- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت/١٢٥٠هـ)، نشر: شركة ومكتبة مصطفى البابي (مصر).

* * *